



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد  
قسم المحاسبة

## القياس بالقيمة العادلة لتحسين شفافية الإبلاغ المالي وتأثيره في دعم القرارات الاستثمارية

"بحث تطبيقي في مصرفي بغداد والخليج التجاريين"

رسالة ماجستير مقدمة الى :

مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل

درجة ماجستير علوم في المحاسبة

تقدم بها :

**محمد سلمان داود الكرعوي**

بإشراف

**أ.د. حيدر علي جراد المسعودي**

2019 ميلادية

1440 هجرية

## إقرار الخبير العلمي

لقد قوّمت رسالة الطالب (محمد سلمان داود الكرعاعي) الموسومة بـ  
(القياس بالقيمة العادلة لتحسين شفافية الإبلاغ المالي وتأثيره في دعم  
القرارات الاستثمارية) علمياً، وأجد أنّها صالحة للمناقشة.

الامضاء :

الاسم :

التاريخ :

## إقرار الخبير اللغوي

أقر بأن الرسالة الموسومة بـ(القياس بالقيمة العادلة لتحسين شفافية الإبلاغ المالي وتأثيره في دعم القرارات الاستثمارية) بحث تطبيقي في مصرفي بغداد والخليج التجاريين للطالب (محمد سلمان داود الكرعائي)، قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم وخالٍ من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت....

م. صلاح مهدي جبر

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة كربلاء

2019/ /

## اقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(القياس بالقيمة العادلة لتحسين شفافية الإبلاغ المالي وتأثيره في دعم القرارات الاستثمارية) والتي تقدم بها الطالب (محمد سلمان داود الكرعائي) قد جرى تحت إشرافي في كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة كربلاء، وهو جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير علوم في المحاسبة.

### المشرف

أ.د حيدر علي جراد المسعودي

توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف، أشرح الرسالة للمناقشة)

الأستاذ المساعد الدكتور

أسعد محمد علي العواد

رئيس قسم المحاسبة

كلية الإدارة والإقتصاد/ جامعة كربلاء

2019/ /

## إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ(القياس بالقيمة العادلة لتحسين شفافية الإبلاغ المالي وتأثيره في دعم القرارات الاستثمارية) والمقدمة من الطالب (محمد سلمان داود) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا إنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير علوم في المحاسبة بتقدير ( ).

أ.د صفاء احمد محمد

رئيساً

أ.م.د عادل صبحي عبد القادر

عضواً

أ.م.د اسعد محمد علي العواد

عضواً

أ.د. حيدر علي جراد المسعودي

عضواً ومشرفاً

## إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير/  
قسم المحاسبة/ للطالب (محمد سلمان داود الكرعوي) الموسومة بـ(القياس  
بالقيمة العادلة لتحسين شفافية الإبلاغ المالي وتأثيره في دعم القرارات  
الاستثمارية)، أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.م.د محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

## مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة كربلاء على قرار توصية لجنة المناقشة

أ.د. علاء فرحان طالب

عميد كلية الإدارة والإقتصاد/ جامعة كربلاء

التاريخ / / 2019

# الإهداء

إلى الرحمة المهداة  
رسولنا وشفيعنا  
محمد  
صلى الله عليه وآله وسلم

إلى روح أبي الغالي ...

إلى روح أخوي الشهيدين حسام و علي .

إلى أُمي الحبيبة ...

إلى زوجتي وأولادي ... وإلى إخوتي وأخواتي .

أهدي جهدي المتواضع

الباحث

## الشكر والامتنان

اعترافاً مني بالفضل لأهله، أتقدم بوافر الشكر والثناء لجميع اساتذتي ورئيس قسم المحاسبة، على اتاحتهم لي ولزملائي فرصة العلم النافع، وعلى جهودهم الكبير في تيسير سبل التعليم للطلبة، ولا يفوتني في هذا المقام أن أشكر عمادة الكلية، لما تقدمه من رعاية كريمة وأهتمام بالغ، فجزاهم الله خير الجزاء، ثم اتوجه بشكري الوافر، لاستاذي الفاضل الاستاذ الدكتور حيدر علي المسعودي على ما أولاني من رعاية، وعناية وتوجيه، كان له الإثر الواضح في تقويم هذه الرسالة، فجزاه الله خير الجزاء ونفع الله به وبعلمه، كما اشكر كل زملائي وأخص منهم من ساعدني بتوجيه أو إرشاد أو نصيحة، كما وأشكر كل من كان له الفضل علي في إتمام هذا الجهد فجزاهم الله عني خيراً، وفي الختام اسأل الله أن أكون قد وفقت في هذا الموضوع وان يجزييني به الجزاء الاوفر ويجعله عملاً صالحاً مقبولاً أنه على كل شيء قدير .

الباحث



## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	إقرار الخبير العلمي
	إقرار الخبير اللغوي
	إقرار المشرف
	إقرار لجنة المناقشة
	إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	الشكر و الامتنان
د	قائمة المحتويات
هـ - و	قائمة الجداول
ز	قائمة الأشكال
ح	قائمة الملاحق
ط	قائمة المختصرات
ي	المستخلص
2-1	المقدمة
16-3	الفصل الأول: المنهجية وأهم الدراسات السابقة.
8-3	المبحث الأول: منهجية البحث .
16-9	المبحث الثاني : دراسات سابقة والإسهامات التي يقدمها البحث الحالي .
57-17	الفصل الثاني: القياس المحاسبي بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة - المفهوم وطرائق القياس
17	تمهيد
30-18	المبحث الأول: القياس المحاسبي والكلفة التاريخية
40-31	المبحث الثاني : القياس بالقيمة العادلة وانعكاسه على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
57-41	المبحث الثالث : طرائق قياس القيمة العادلة
102-58	الفصل الثالث: الشفافية في الإفصاح المحاسبي وفق القياس بالقيمة العادلة وانعكاسها على القرارات الاستثمارية .
58	تمهيد
75-59	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للشفافية في الإفصاح المحاسبي.
89-76	المبحث الثاني : العلاقة بين الشفافية في الإفصاح المحاسبي والقياس بالقيمة العادلة.
102-90	المبحث الثالث : انعكاس مؤشرات قياس الشفافية في الإفصاح المحاسبي على القرارات الاستثمارية.
156-103	الفصل الرابع: القياس بالقيمة العادلة لتحسين الشفافية وتأثيرها في دعم القرارات الاستثمارية.
103	تمهيد
124-104	المبحث الأول: قياس مستوى الشفافية لعينة البحث للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
156-125	المبحث الثاني : دور القياس بالقيمة العادلة في تحسين الشفافية وتأثيرها في القرارات الاستثمارية
	الفصل الخامس: الاستنتاجات و التوصيات
159-157	المبحث الأول: الاستنتاجات
161-160	المبحث الأول: التوصيات
176-162	المصادر و المراجع

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
40-38	انموذج الكلفة التاريخية مقابل انموذج القيمة العادلة وأثرهما في خصائص المعلومات المحاسبية.	1-2
71-70	الفروقات بين الشفافية والإفصاح المحاسبي.	1-3
94	تقييم الوحدة الاقتصادية للمقرضين ومقياس غاما الرقمي .	2-3
100 -98	مؤشرات الشفافية لـ (financial services standard & poor) في الإفصاح.	3-3
107-106	مؤشرات الشفافية في هيكل الملكية لمصرف بغداد (2015).	1-4
108-107	مؤشرات شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية لمصرف بغداد ( 2015 ) .	2-4
109-108	مؤشرات شفافية المعلومات عن مجلس الإدارة لمصرف بغداد(2015).	3-4
109	نسبة الشفافية مصرف بغداد ونسبة كل بند من بنود مقياس ( S&P ) لسنة(2015).	4-4
111-110	مؤشرات الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية لمصرف بغداد(2016).	5-4
112-111	مؤشرات الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية لمصرف بغداد(2016).	6-4
113-112	مؤشرات الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة لمصرف بغداد(2016).	7-4
113	نسبة شفافية مصرف بغداد لعام (2016) ونسبة كل بند من بنود ( S&P )	8-4
114	مقارنة نسبة الشفافية لمصرف بغداد لعام(2015)،(2016) ونسبة التغير في مستوى الشفافية.	9-4
115	مؤشرات الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية لمصرف الخليج التجاري ( 2015 )	10-4
117-116	مؤشرات الشفافية في الإفصاح عن المعلومات لمصرف الخليج التجاري (2015).	11-4
118-117	مؤشرات شفافية المعلومات عن مجلس الإدارة لمصرف الخليج التجاري لـ(2015).	12-4
118	نسبة الشفافية مصرف الخليج التجاري ونسبة كل بند من بنود مقياس ( S&P ) لسنة(2015).	13-4
119	مؤشرات شفافية الإفصاح عن هيكل الملكية لمصرف الخليج التجاري(2016).	14-4
121-120	مؤشرات الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية لمصرف الخليج التجاري	15-4
122-121	مؤشرات الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة لمصرف الخليج التجاري لـ(2016).	16-4
122	نسبة الشفافية والمعايير لمصرف الخليج التجاري لعام(2016) .	17-4
123	مقارنة نسبة الشفافية لسنة(2015)،(2016) ونسبة التغير في مستوى الشفافية لمصرف الخليج.	18-4
123	مقارنة بين نسبة الشفافية لعينتي البحث.	19-4
125	استمارة الفحص	20-4
127	المعلومات العامة للمستجيبين في الاستبانة	21-4
129-128	قيم معامل الثبات لمتغيرات البحث	22-4
129	قيم معامل الصدق لمتغيرات البحث	23-4
130	اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات البحث	24-4
131-130	مقياس تحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي	25-4
131	الإحصاءات الوصفية لملائمة القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية.	26-4
132	الإحصاءات الوصفية للتمثيل الصادق القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية.	27-4
133	الإحصاءات الوصفية لمدى قدرة القوائم المالية المعدة بالكلفة التاريخية على تعزيز فائدة المعلومات.	28-4
135	الإحصاءات الوصفية لملائمة القوائم المالية المعدة وفق القياس بالقيمة العادلة	29-4
136	الإحصاءات الوصفية للتمثيل الصادق القوائم المالية المعدة وفق القياس بالقيمة العادلة	30-4

137	الإحصاءات الوصفية لمدى قدرة القياس بالقيمة العادلة على تعزيز فائدة المعلومات التي توفرها القوائم المالية المعدة وفقها	31-4
138	مقارنة بين طريقتي القياس بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة	32-4
140-139	الإحصاءات الوصفية لمتغير القرارات الاستثمارية	33-4
141-140	الإحصاءات الوصفية لمتغير الشفافية	34-4
143	قيم علاقات الارتباط الفرضية الرئيسة الأولى	35-4
144	قيم علاقات الارتباط الفرضية الرئيسة الثانية	36-4
145	قيم علاقات الارتباط الفرضية الرئيسة الثالثة	37-4
147	قيم علاقات الارتباط الفرضية الرئيسة الرابعة	38-4
147	قيم علاقات الارتباط الفرضية الرئيسة الخامسة	39-4
148	تحليل علاقات الانحدار البسيط للفرضية الرئيسة السادسة	40-4
149	تحليل علاقات الانحدار البسيط للفرضية الرئيسة السابعة	41-4
150	مقارنة بين تأثير طريقتي القياس بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة في القرارات الاستثمارية	42-4
151	تحليل علاقات الانحدار البسيط للفرضية الرئيسة الثامنة	43-4
152	تحليل علاقات الانحدار البسيط للفرضية الرئيسة التاسعة	44-4
153	مقارنة بين تأثير طريقتي القياس بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة في الشفافية	45-4

## قائمة الاشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
6	مخطط البحث	1- 1
48	التسلسل الهرمي للقيمة العادلة	1-2
56	أساليب التقييم بالقيمة العادلة	2-2
61	جوهر الشفافية وإسهاماتها (مقومات الشفافية ونتائجها)	1-3
73	توضيح آليات حوكمة الشركات	2-3
134	المقارنة بين الأحصاءات الوصفية للقياس بالكلفة التاريخية	1-4
138	المقارنة الاحصائية الوصفية لإبعاد القياس بالقيمة العادلة	2-4
154	اختبار التأثيرات الوسيطة للشفافية بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية	3-4
155	اختبار التأثيرات الوسيطة للشفافية بين القيمة العادلة والقرارات الاستثمارية	4-4

## قائمة الملحق

رقم الملحق	الملحق
1	استمارة الاستبيان
2	أسماء المحكمين
3	قائمة فحص

الملاحق

# الملحق (1) استمارة استبيان



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء  
كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم المحاسبة \_ الدراسات العليا

## م/ استبانة (Questionnaire)

في إطار استكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة بكلية الإدارة والاقتصاد، عن طريق البحث الموسوم:  
بتفعيل القياس بالقيمة العادلة لتحقيق متطلبات الشفافية وأثره في دعم القرارات الاستثمارية بحث تطبيقي في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) ويهدف البحث لمعرفة آراء المستثمرين عن أهمية ومنافع القياس بالقيمة العادلة، وهل أن القياس بالقيمة العادلة يزيد من مستوى الشفافية ويدعم قراراتهم الاستثمارية. لذا فإننا نأمل التكرم بالإجابة على معلومات الاستبانة بدقة، إذ أن صحة نتائج الإستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة ودقة إجاباتكم، علماً بأن المعلومات التي سنحصل عليها لن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

أولاً: معلومات عامة : يرجى وضع علامة ( ✓ ) أمام الإجابة المناسبة:

1. النوع الاجتماعي	رجل	<input type="checkbox"/>	امراة	<input type="checkbox"/>
2. العمر	أقل من 30 سنة	<input type="checkbox"/>	من 30 إلى 40 سنة	<input type="checkbox"/>
	من 41 إلى 50	<input type="checkbox"/>	أكثر من 50 سنة	<input type="checkbox"/>
3. المستوى العلمي	دكتوراه	<input type="checkbox"/>	ماجستير	<input type="checkbox"/>
	دبلوم عالي	<input type="checkbox"/>	بكالوريوس	<input type="checkbox"/>
	أخرى (تذكرجاء)		<input type="checkbox"/>	
4. التخصص الأكاديمي	محاسبة	<input type="checkbox"/>	علوم مالية ومصرفية	<input type="checkbox"/>
	إدارة أعمال	<input type="checkbox"/>	إقتصاد	<input type="checkbox"/>
	أخرى (تذكرجاء)		<input type="checkbox"/>	
	محاسب قانوني (CPA)	<input type="checkbox"/>	محاسب اداري (CMA)	<input type="checkbox"/>

ثانياً: تقييم القياس بالكلفة التاريخية:

ت	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1.	القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية تحقق الملائمة لأنها:					
	أ. تدعم التنبؤ بالأحداث المستقبلية.					
	ب. تدعم قدرة المستثمرين على تأكيد تنبؤاتهم.					
	ج. ذات أهمية نسبية عالية عند المستثمرين.					
2.	القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية تحقق التمثيل الصادق لأنها:					
	أ. تمثل الظواهر الإقتصادية كافة.					
	ب. محايدة.					
	ج. تخلو من الخطأ.					
3.	لا تعزز القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية توفير معلومات مفيدة للمستفيدين لأنها:					
	أ. قابلة للمقارنة .					
	ب. قابلة للتحقق.					
	ج. في الوقت المناسب.					
	د. قابلة للفهم					

ثالثاً: تقييم القياس بالقيمة العادلة من وجهة نظر المستثمرين:

ت	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
4.	القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة تحقق معلومات ملائمة لأنها:					
	أ. تدعم التنبؤ بالأحداث المستقبلية.					
	ب. تدعم قدرة المستثمرين على تأكيد تنبؤاتهم.					
	ج. ذات أهمية نسبية عالية عند المستثمرين.					
5.	القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة لها خاصية التمثيل الصادق لأنها:					
	أ. تمثل الظواهر الإقتصادية كافة.					
	ب. محايدة.					
	ج. تخلو من الخطأ.					
6.	تعزز القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة توفير معلومات مفيدة للمستفيدين لأنها:					
	أ. قابلة للمقارنة.					
	ب. قابلة للتحقق .					
	ج. في الوقت المناسب.					
	د. قابلة للفهم					



رابعاً: المعلومات الملائمة للقرارات الاستثمارية :

ت	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
7.	اعتماد القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة أكثر من غيرها في القرارات الاستثمارية.					
8.	توفر القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة شفافية أكثر عن المؤشرات المالية المعتمدة في القرارات الاستثمارية.					
9.	يعتمد على القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة في تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية.					
10.	تساعد القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة في توقيت التدفقات النقدية المستقبلية.					
11.	تساعد القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة في تقدير درجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية .					
12.	إن تطبيق القياس بالقيمة العادلة يكون أكثر ملائمة لإتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية ويعد أساساً أفضل للتنبؤات بنتائج النشاط والتدفقات النقدية.					
13.	تطبيق القياس بالقيمة العادلة يظهر جوهر وحقيقة المعلومات المالية المؤثرة في قرارات المستثمرين ويجعلها أكثر شفافية.					
14.	تطبيق القياس بالقيمة العادلة له تأثير ايجابي في قرارات المستفيدين من المعلومات المحاسبية وتساعد على ترشيد قراراتهم الاستثمارية .					
15.	تطبيق القياس بالقيمة العادلة يساعد في اعطاء معلومات لتسريع الكشف عن الازمات وليس التسبب في وجودها.					
16.	يرغب المستثمرون ايلاء أهمية أكبر للملائمة <sup>(1)</sup> عن التمثيل الصادق <sup>(2)</sup> للظواهر الإقتصادية عند إتخاذ القرارات الرشيدة.					

خامساً: تقييم اعتماد الشفافية:

ت	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
17.	توفر معايير النزاهة والاخلاق في القوائم المالية تساعد في إتخاذ القرارات الاستثمارية.					
18.	وجود أسس لبناء وتوجيه سلوك المجتمع والأفراد والوحدات الإقتصادية للحد من الفساد وبشكل منطقي وعقلاني يدعم القرارات الاستثمارية.					
19.	شفافية المعلومات المحاسبية تساعد في إتخاذ القرارات التي تحد من					

<sup>1</sup> قدرة المعلومة المحاسبية على أحداث اختلاف في قرارات مستعملي المعلومات المحاسبية ولها خصائص هي: قيمة تنبؤية، وقيمة توكيدية، المادية (الأهمية)

<sup>2</sup> يعني التقارير المالية تمثل بالكلمات والأرقام ويجب أن لاتظهر الظواهر الملائمة فقط بل تمثل بصدق تلك الظاهر.

					مخاطر الازمات المستقبلية.
					20. القوائم المالية الشفافة تسهم في عملية المسائلة وتساعد المستفيدين في إتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.
					21. توفر معلومات محاسبية تتصف بالدقة، تسهم في ترشيد القرارات الاستثمارية .
					22. الشفافية والوضوح في القوائم المالية ترفع من مستوى المصدقية وبالنتيجة تخدم قرارات رشيدة .
					23. القوائم المالية الشفافة تتسم بخاصية التمثيل الصادق للظواهر عند تقديم المعلومات، وينعكس ذلك في دعم قرارات استثمارية رشيدة.
					24. القوائم المالية الأكثر شفافية تعكس صورة ايجابية عن أداء الوحدة الإقتصادية، وينعكس ذلك ايجاباً لدى المستثمرين في إتخاذ القرارات الاستثمارية.
					25. الوضوح التام للمعلومات المحاسبية وتقديمها للمستثمرين بالوقت المناسب يدعم قراراتهم الاستثمارية.
					26. القوائم المالية الشفافة توفر اشارات عن السوق وكفاءته وهذا يدعم القرارات الاستثمارية.

إذا كان لديك أي تعليق أو مقترح يرجى ذكره هنا

.....  
.....

## الملحق (2)

### قائمة أسماء محكمين الاستبانة

ت	اسم المحكم	اللقب العلمي	الكلية	التخصص العلمي	القسم	الجامعة
1	أ.د. طلال محمد علي الججاوي	استاذ	الادارة والاقتصاد	محاسبة دولية	محاسبة	كربلاء
2	أ.د. صلاح الكواز	استاذ	الادارة والاقتصاد	محاسبة كلفة وادارية	محاسبة	كربلاء
3	أ.د. عبد الناصر ابراهيم نور	استاذ	الادارة والاقتصاد/الاردن	محاسبة مالية	محاسبة	النجاح الدولية
4	أ.د. مجيد عبد الحسين هاتف	استاذ	الادارة والاقتصاد	محاسبة كلفة وادارية	محاسبة	القادسية
5	أ.م.د. أسعد محمد علي العواد	استاذ مساعد	الادارة والاقتصاد	محاسبة حكومية	محاسبة	كربلاء
6	أ.م.د. محمد وفي عباس الشمري	استاذ مساعد	الادارة والاقتصاد	محاسبة كلفة وادارية	محاسبة	كربلاء
7	أ.م.د. عادل صبحي عبد القادر الباشا	استاذ مساعد	الادارة والاقتصاد	المحاسبة المالية	محاسبة	العراقية
8	أ.م.د. عبد الرضا حسن سعود	استاذ مساعد	سومر	محاسبة مالية وتدقيق	محاسبة	سومر
9	م.د. امل محمد سلمان	مدرس	الادارة والاقتصاد	المحاسبة المالية	محاسبة	كربلاء
10	د. أسيل جبار عنبر	محاسب قانوني	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	محاسبة قانونية	الدراسات المحاسبية	بغداد

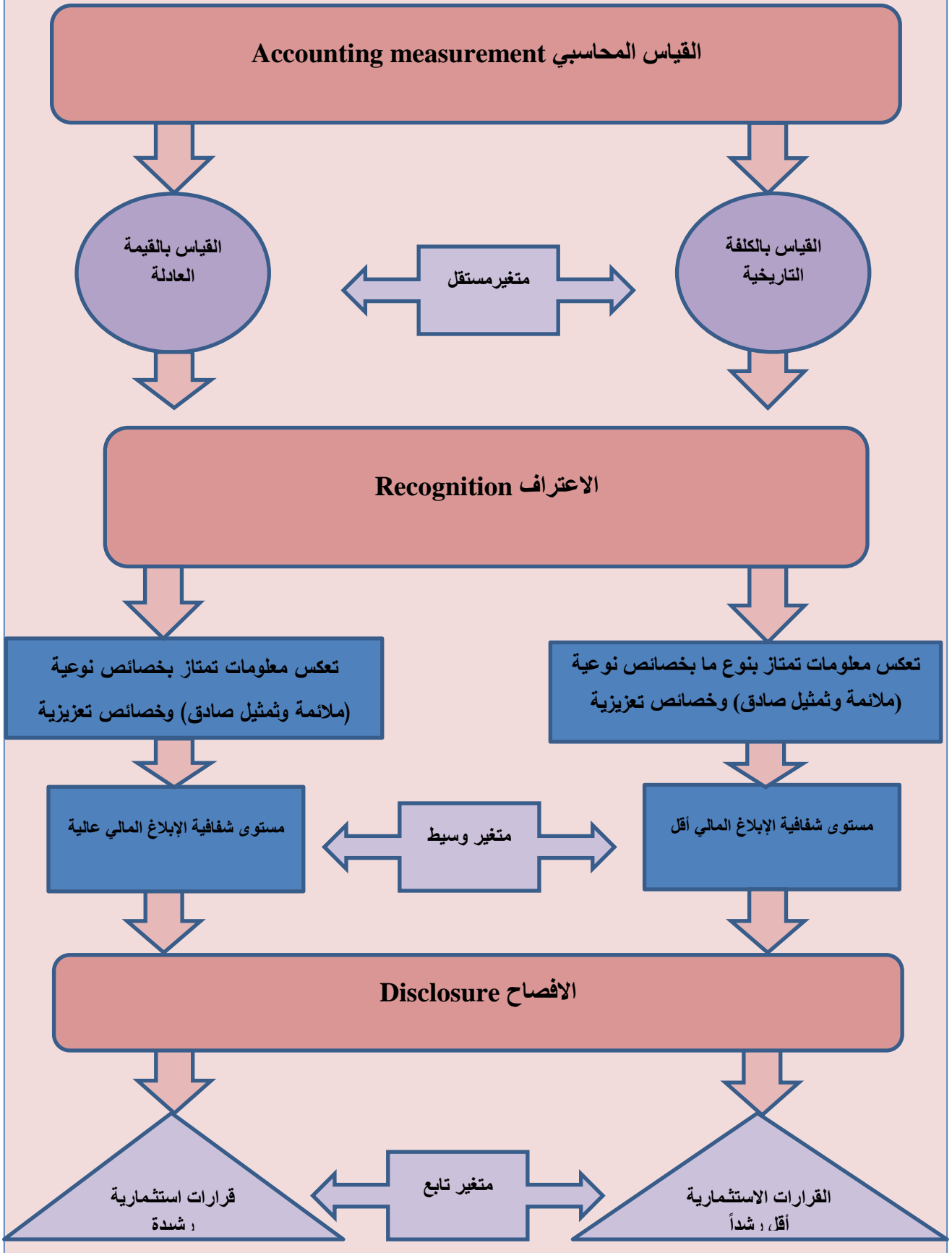
### الملحق (3)

#### استمارة فحص

#### أفضلية المستويات الثلاث لقياس القيمة العادلة

ت	العبرة	مطلع	مطلع قليلاً	غير مطلع
1	هل انت مطلع على طرائق القياس بالقيمة العادلة			
	متطلبات القياس بالقيمة العادلة	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
2	أفضل تطبيق القياس بالقيمة العادلة على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS) والذي يتضمن ثلاث مستويات للقياس وأفضل المستوى : أ. المستوى الأول: الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة للأصول والإلتزامات المماثلة. ب. المستوى الثاني: الأسعار المعلنة في الأسواق غير النشطة للأصول والإلتزامات المماثلة. ج. المستوى الثالث: يعتمد على الافتراضات التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصول والإلتزامات.			
3	يفضل قياس الأصول المتداولة ( الأسهم، السندات) على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وبالمستوى:			
4	يفضل قياس الأصول غير المتداولة (الملموسة (الاراضي، المباني، الآلات، الأثاث، السيارات، المعدات) على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وبالمستوى:			
5	يفضل قياس الأصول غير المتداولة غير الملموسة (الشهرة، العلامة التجارية، براءة الاختراع، حق الامتياز، حق التأليف) على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وبالمستوى:			
6	يفضل قياس الإلتزامات قصيرة الاجل (الدائنون، أوراق الدفع، دائنو توزيع الأرباح، إيرادات مستلمة مقدماً، ..... ) على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وبالمستوى:			
7	يفضل قياس الإلتزامات طويلة الاجل (التزامات عن الهيكل التمويلي، التزامات عن العمليات غير الاعتيادية) على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وبالمستوى:			

شكل (1-1) مخطط البحث



المصدر: من إعداد الباحث

## المستخلص:

يعد القياس المحاسبي بالكلفة التاريخية أهم مقياس عرفته المحاسبة لما يتمتع به من موضوعية وثقة، إلا أنه تعرض لانتقادات متعددة عن دوره في عملية إتخاذ القرار، لأنه يعبر عن أحداث تاريخية فقط، فهو لا يوفر معلومات مستقبلية، وقد يفتقر إلى الملائمة في بعض الأحيان، لذا أهتمت معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية بتوفير أساليب قياس أكثر ملائمة وموثوقية وشفافية فضمنت عملية القياس المحاسبي فضلاً عن الكلفة التاريخية، القياس بالقيمة العادلة التي أولتها الأهمية عن الأسلوب الأول لكي يضمن تقديم معلومات ملائمة وتمثل الوضع الحقيقي للوحدة الإقتصادية، وهدف البحث إلى توضيح تأثير تطبيق القياس بالقيمة العادلة في تحقيق شفافية الإبلاغ المالي وأنعكاس تطبيقه في الوحدات الإقتصادية العراقية على تحقيق شفافية القوائم المالية وتوفير معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات الاستثمارية، وتأتي أهمية البحث من أهمية القياس المحاسبي بشكل عام والقياس بالقيمة العادلة بشكل خاص كون الأخير يعد من الموضوعات الحديثة والمعاصرة، ويحتاج إلى توضيح أكثر للمهتمين، وأهم البحث بتوضيح طرائق القياس المحاسبي بالقيمة العادلة وأفضل المستويات التي يفضلها المستثمرون، ولقياس مستوى الشفافية طبق المقياس العالمي (S&P)، مستنداً إلى فرضية رئيسة مفادها أن تطبيق القياس بالقيمة العادلة والإفصاح على وفق ذلك في القوائم المالية يحقق مستوى أعلى من شفافية الإبلاغ المالي، وهذا بدوره له الأثر في تعزيز ثقة المستثمرين بالقوائم المالية ويدعم قراراتهم الاستثمارية، ولاختبار صحة هذه الفرضية من عدمها جرى قياس مؤشرات الشفافية على وفق مؤشر (S&P) في مصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري مرة عند تطبيقها القياس بالكلفة التاريخية ومرة عند تطبيقها القياس بالقيمة العادلة، فيما اتبع الاسلوب الاستطلاعي لاثبات وجود علاقة بين القياس بالقيمة العادلة ومستوى شفافية القوائم المالية، ووجود علاقة بين الشفافية في القوائم المالية واعتماد المستثمرين عليها في إتخاذ قراراتهم، وجرى توزيع قائمة فحص لمعرفة مدى اطلاع المستثمرين على المعايير (IFRS) والمتضمنة معيار القيمة العادلة وطرائق القياس وأظهرت تفضيلهم للمستوى الأول على المستويات الأخرى، وتوصل الباحث إلى إستنتاجات عدة أهمها، أن مستوى شفافية القوائم المالية عند القياس بالقيمة العادلة أعلى من مستوى الشفافية عند القياس بالكلفة التاريخية، وتعد أساساً مهماً لقياس عناصر القوائم المالية ساهمت في أحداث تغيير جوهرى في الفكر المحاسبي، لأنها تعزز تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتتميز بأنها تعكس المعلومات الحالية الأكثر ملائمة لإتخاذ القرارات، واوصى الباحث بتحسين مستوى الشفافية في المصارف التجارية والإفصاح عن أفضل الطرائق في القياس والمعدة وفقاً لمعايير (IFRS) والأهتمام بالأسواق المالية وزيادة كفاءتها لضمان تنشيط الحركة الاستثمارية.

## مقدمة:

تقوم المحاسبة المالية بأداء عدد من الوظائف الرئيسية أولها القياس المحاسبي للقوائم المالية، وثانيها الإفصاح، وثالثها الاعتراف، إذ تناولت دراسات محاسبية عدة المشكلات المتعلقة بكل من القياس والإفصاح المحاسبي، فيما تناول هذا البحث أحد المشكلات المتعلقة بالقياس المحاسبي، واختيار القياس المحاسبي المناسب في ظل معايير المحاسبة والإبلاغ المالي المحدثه.

ومن طرائق القياس التي لاقت قبول المختصين بصياغة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي والمهنيين على حد سواء، القياس بالقيمة العادلة (Fair Value).

أن الجدل بين مؤيدي القياس بالقيمة العادلة والكلفة التاريخية (بوصفهما أكثر طرائق القياس المستعملة)، يعود إلى الخصائص المطلوب توفرها في المعلومات المحاسبية، ومن أهمها خاصية الملائمة والتمثيل الصادق، إذ ينظر إلى القياس بالكلفة التاريخية أنها تمثل الأحداث الإقتصادية بشكل أكثر صدقاً مقارنة مع القياس بالقيمة العادلة، ومن جهة أخرى ينظر إلى معلومات القياس بالقيمة العادلة أنها أكثر ملائمة في وقت تقديم المعلومات، أي أنها تقدم معلومات مالية أكثر شفافية، ولأنه لا يمكن الاستغناء عن خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق، جرى إعداد معيار خاص بالقياس بالقيمة العادلة على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS 13) الذي يبين ثلاث مستويات للقياس التي تضمن معلومات تحقق خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق.

أن القياس بالقيمة العادلة يسعى إلى تحقيق هدف القوائم المالية وهو توفير معلومات محاسبية تحقق المنفعة للمستفيدين لإتسامها بالمصداقية والملائمة بشكل يزيد من شفافية القوائم المالية، فالقياس بالقيمة العادلة على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية يضع الحلول للمشاكل المصاحبة للقياس، ينعكس تأثيره في قرارات مستعملي القوائم المالية، للتوصل إلى قرارات تعظم المنفعة المتحققة من القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة ويوفر معلومة أكثر شفافية تساعد المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

تضمن البحث خمسة فصول؛ تناول الأول منهجية البحث وأهم الأبحاث السابقة ويتكون من مبحثين، الأول يتناول منهجية البحث والثاني يتناول بعض الأبحاث السابقة التي تعرضت لمتغيرات البحث، أما الفصل الثاني فقد تناول القياس المحاسبي بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة وسلبياتهما وإيجابيتهما وطرائق القياس بالقيمة العادلة ويتكون من ثلاث مباحث؛ الأول القياس المحاسبي والكلفة التاريخية؛ والثاني عرض مفهوم ومبررات وسلبيات القياس بالقيمة العادلة وأثرها في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛ والثالث تناول طرق قياس القيمة العادلة؛ أما الفصل الثالث فقد تناول الإطار المفاهيمي للشفافية وعلاقتها بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ويتكون من ثلاثة مباحث؛ الأول عرض الإطار المفاهيمي للشفافية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي، أما الثاني فقد تناول العلاقة بين الشفافية والقياس بالقيمة العادلة، فيما تناول الثالث معايير الإبلاغ المالي ومؤشرات قياس الشفافية وعلاقتها بالقرارات الاستثمارية، أما الإطار التطبيقي فقد تضمنه الفصل الرابع من البحث الذي يتكون من مبحثين، الأول تناول نبذة مختصرة عن عينة البحث (مصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري) وقياس مستوى الشفافية لهما باستعمال مقياس (S&P)، فيما تناول الثاني تحليل قائمة الفحص والاستبانة ونتائجها المتعلقة بأثر القياس بالقيمة العادلة في تحقيق الشفافية وانعكاسها على القرارات الاستثمارية؛ أما الفصل الخامس: يتكون من مبحثين؛ الأول عرض الاستنتاجات التي توصل لها الباحث على المستويين النظري والعملي؛ والثاني عرض التوصيات التي قدمها الباحث لحل المشاكل المشابهة لمشكلة البحث.



## الفصل الأول

### منهجية البحث ودراسات سابقة

- المبحث الأول: منهجية البحث
- المبحث الثاني: دراسات سابقة والإسهامات التي يقدمها البحث الحالي

## الفصل الأول

### منهجية البحث ودراسات سابقة

يشتمل الفصل الأول على مبحثين، الأول يعرض منهجية البحث ومكوناتها والتي تعد أساس البحث العلمي والثاني يعرض أهم الدراسات السابقة التي أهتمت بواحد أو أكثر من متغيرات البحث.

## المبحث الأول

### منهجية البحث

يهتم المبحث بمنهجية البحث المتمثلة بمشكلة البحث، وطرائق معالجتها بالصورة التي تضمن الأختبار الموضوعي للفرضية وتحقيق الأهداف، بعرض وتحديد أهدافها وأهميتها والحل المفترض للمشكلة وأسلوب تطبيقه، فضلاً عن استعراض وسائل جمع البيانات والمعلومات، وكالاتي:-

### أولاً: مشكلة البحث

يرى منتقدو القياس المحاسبي بالكلفة التاريخية أنه غير ملائم لإتخاذ القرارات، لأنه يعبر عن أحداث تاريخية فقط، فهو لا يوفر معلومات مستقبلية إلا بعد تحليلها تحليلاً متعمقاً، لذا أهتمت معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية بتوفير أساليب قياس أكثر ملائمة وتمثيل صادق وشفافية فضّمت عملية القياس المحاسبي فضلاً عن الكلفة التاريخية القياس بالقيمة العادلة التي أولتها الأهمية عن الأسلوب الأول لضمان تقديم معلومات ملائمة، وتتمحور مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :

1. هل أن القياس بالقيمة العادلة يوفر معلومات مالية أكثر ملائمة وتمثل بصدق الأحداث الإقتصادية؟، ما يمكن متخذ القرار من الاعتماد عليها عند أستعمالها في إتخاذ قرارته الاستثمارية.

2. هل أن تطبيق القياس بالقيمة العادلة يعكس شفافية المعلومات المحاسبية؟ وهل أن ذلك يدعم أو يؤثر في القرارات الاستثمارية؟.

### ثانياً: أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية متغيراته والأهداف التي يُحققها، ويمكن تلخيص أهم نقاط الأهمية بالآتي:-

1. أهمية تفعيل موضوع من الموضوعات الحديثة والمعاصرة، هو القياس بالقيمة العادلة الذي يعد من المفاهيم التي تعبر عن قيمة عناصر القوائم المالية بعدالة، إذ لا يزال هذا المفهوم بحاجة الى توضيح أكثر للمهتمين، ولاسيما عند توضيح كيفية تطبيقه في بيانات إقتصادية وإجتماعية وسياسية مختلفة كالبيئة العراقية.
2. توضيح آلية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة وامكانية تطبيقها في البيئة العراقية بالاعتماد على الطرائق والاساليب التي قدمتها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.
3. أهمية تطبيق مقياس (S&P) للشفافية وبيان أثر نتائجه بما يوفر المعرفة عن مستوى شفافية الإبلاغ المالي عند القياس بالقيمة العادلة ومقارنتها مع مستوى الشفافية عند القياس بالكلفة التاريخية، والذي من شأنه تقرير مستوى الثقة بالقوائم المالية التي تعدها الوحدات الإقتصادية العراقية على وفق كل طريقة.

### ثالثاً: هدف البحث:

يرمي البحث بشكل رئيس إلى:

1. توضيح أثر تفعيل القياس بالقيمة العادلة في تحقيق شفافية الإبلاغ المالي وإمكانية تطبيقها في الوحدات الإقتصادية العراقية، ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:
  - أ. التعرف على مفهوم القيمة العادلة وطرائق قياسها وآليات تطبيقها وأهم المشاكل المتوقعة في تطبيقها .
  - ب. تحديد العلاقة بين طرائق القياس المحاسبي وتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
2. بيان تأثير شفافية القوائم المالية في القرارات الاستثمارية للمتعاملين في سوق العراق للأوراق المالية.
  - أ. التعرف على إنعكاسات القياس بالقيمة العادلة وتأثيرها في تحقيق مستوى شفافية القوائم المالية للمستثمرين.
  - ب. التعرف على تأثير شفافية القوائم المالية في توفير معلومات مفيدة لإتخاذ القرارات الاستثمارية
  - ج. بيان أكثر مستويات قياس القيمة العادلة قبولاً أو تطبيقاً في بيئة العمل العراقية.

### رابعاً: فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرض رئيس مفاده " أن تفعيل القياس بالقيمة العادلة والإفصاح عن ذلك القياس في القوائم المالية من شأنه أن يحقق شفافية الإبلاغ المالية، وهذا بدوره له الأثر في دعم القرارات الاستثمارية"، ويتفرع منها فرضيات عدة :

1. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية.
2. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية.
3. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القياس بالكلفة التاريخية والشفافية.
4. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القياس بالقيمة العادلة والشفافية.
5. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الشفافية والقرارات الاستثمارية.
6. لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية.
7. لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية.
8. لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين القياس بالكلفة التاريخية والشفافية.
9. لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين القياس بالقيمة العادلة والشفافية.
10. لا تُسهم الشفافية في زيادة قوة ومعنوية التأثير بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية.
11. لا تُسهم الشفافية في زيادة قوة ومعنوية التأثير بين القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية.



**خامساً: أسلوب البحث:** اعتمد الباحث الأسلوب التحليلي في الجانب النظري ودراسة الحالة في الجانب العملي عن طريق الآتي:

**1. الجانب النظري:** أتبع الباحث المنهج التحليلي عن طريق الاستعانة بالمصادر المختلفة وتحليل ما جاء فيها للوقوف على متغيرات البحث وما يرتبط بها من عوامل تساعد في دراسة العلاقة فيما بينها وأثر هذه العلاقة في تحقيق النتائج المرجوة من البحث.

**2. الجانب العملي:** أتبع الباحث منهج دراسة الحالة لغرض اثبات أو نفي فرضية البحث وتحقيق النتائج، إذ اعتمد لقياس القيمة العادلة ومستوى الشفافية في القوائم المالية الآتي:

**أ. قياس القيمة العادلة:** عن طريق تطبيق أساليب القياس بالقيمة العادلة على وفق معيار المحاسبي والإبلاغ المالي الدولي (IFRS13).

**ب. قياس شفافية القوائم المالية:** اعتمد الباحث لقياس شفافية الإبلاغ المالي تطبيق مقياس (S&P) لقياس مستوى شفافية هذه القوائم عند تطبيق القياس بالكلفة التاريخية، ومقارنتها بتطبيق القياس بالقيمة العادلة.

**ج. اعتمد الباحث الأسلوب الاستطلاعي عن طريق توزيع الاستبانة وقائمة الفحص في سوق العراق للاوراق المالية لبيان أثر القياس بالقيمة العادلة في دعم القرارات الاستثمارية.**

### **سادساً: وسائل جمع البيانات**

إعتمد الباحث في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لانجاز البحث على جانبين رئيسيين وكالآتي:-

**1. الجانب النظري:** أعتمدت المراجع والأدبيات العربية والأجنبية من كتب واطارح ورسائل وبحوث ودوريات فضلاً عن ما منشور في شبكة المعلومات الدولية من مستجدات فيما يخص موضوع البحث.

**2. الجانب العملي:** اعتمد في إثبات فرضية البحث من الناحية التطبيقية على:

**أ. الكشوفات والتقارير السنوية لعينة من المصارف التجارية التي عدت مصدراً للحصول على البيانات لاحتوائها على معلومات واقعية تساعد في اثبات فرضية البحث وقياس القيمة العادلة.**

**ب. أستعمل مقياس (S&P) لقياس مستوى الشفافية في القوائم المالية.**

**ج. اعتمد الباحث على توزيع الاستبانة وقائمة فحص على المستثمرين في سوق العراق للاوراق المالية، للتعرف على أثر القياس بالقيمة العادلة في القرارات الاستثمارية لاخذ آرائهم ولإثبات أو نفي فرضية البحث.**

د. أعتمد الباحث في تحليل الاستبانة على التحليل الاحصائي بأستعمال الأدوات الآتية:  
 1) برنامج (SPSS) الاحصائي لاستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الارتباط بيرسون لمعرفة قوة الارتباط والانحدار الخطي البسيط للتعرف على قوة التأثير بين متغيرات البحث.

2) برنامج (AMOS) للتعرف على مساهمة الشفافية (متغير الوسيط) في التأثير بين القياس بالقيمة العادلة (متغير مستقل) والقرارات الاستثمارية (متغير تابع).

**سابعاً : حدود البحث:** وتتضمن الحدود المكانية والزمانية للبحث كانت كالآتي:

1. **الحدود المكانية للبحث:** عينة قصدية تضمنت مصرفي بغداد والخليج الأهليين من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لقياس مستوى الشفافية، أما لمعرفة آراء المستثمرين فكان مقر سوق العراق للأوراق المالية وذلك للأسباب الآتية:-  
 أ. لتوفر البيانات في التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ب. لأهمية القطاع المصرفي عن القطاعات الأخرى.

ج. وجود المستثمرين في مقر سوق العراق للأوراق المالية وامكانية استقصاء آراءهم.

2. **الحدود الزمانية للبحث :** شملت مدة البحث القوائم والكشوفات والتقارير المالية لعينة البحث لعام (2015، 2016) وذلك للأسباب الآتية:-

أ. لتوفر هذه الكشوفات في موقع سوق العراق للأوراق المالية.

ب. إمكانية الرجوع إلى عينه البحث عند الحاجة.

ج. عينة البحث (مصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري) وفقاً للقياس بالقيمة العادلة على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية لأول مرة في عام (2016) وامكانية مقارنة مستوى الشفافية لعام (2015) التي أعمدت القياس بالكلفة التاريخية وبين مستوى الشفافية لعام (2016).

د. جرى توزيع الاستبانة وقائمة الفحص على المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية في شهر تشرين الثاني لعام (2018) وعلى مدى أسبوعين استغرقت مدة توزيعها وتوضيح محتواها وجمعها.

## المبحث الثاني

### دراسات سابقة والاسهامة التي يقدمها البحث الحالي

يتضمن هذا المبحث عرضاً موجزاً لمضمون وأهم استنتاجات الدراسات السابقة التي تناولت المجالات ذات الصلة بموضوع الشفافية والقيمة العادلة وإمكانية تطبيقها في الوحدات الاقتصادية، والتي كان لها التأثير الكبير في إغناء البحث في جانبيه النظري والميداني ما مهد الطريق للباحث لاكمال ما بدأه الباحثون السابقون، عن طريق تحليل هذه الأبحاث وتحديد موقع البحث الحالي من الأبحاث السابقة وما سيضيفه من معرفة في حقل الاختصاص، ويشير الباحث، إلى أنه لم يتسن له الإطلاع على دراسة تناولت موضوعي القيمة العادلة وتأثيرها في الشفافية، لذا سيجري عرض الدراسات التي تناولت واحد أو أكثر من متغيرات البحث كآتي :-

#### أولاً: دراسات تناولت القيمة العادلة:

تتناول الدراسات السابقة الخاصة بالقيمة العادلة نوعين من الدراسات : منها العربية ومنها

الاجنبية وسيجري عرضها كآتي :

#### 1. دراسات عربية : من الدراسات العربية التي تناولت القيمة العادلة الدراسات الآتية :-

أ. دراسة (الطرايرة، 2005)	
عنوان الدراسة	التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن.
عينة الدراسة	عينة البحث من المصارف الاردنية وعددها (15) مصرفاً اردنياً.
نوع الدراسة	اطروحة دكتوراه منشورة- جامعة عمان للدراسات العليا.
هدف الدراسة	التعرف على قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تضمنتها معايير المحاسبة الدولية والتي تطبق على عينة البحث
أهم الاستنتاجات	أن المصارف الاردنية تلتزم بإعداد الإبلاغ المالي السنوي على وفق النماذج المعتمدة من البنك المركزي دون الأخذ بعين الاعتبار اتباع بعض قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تتطلبها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بسبب عدم الاشارة إليها في نماذج البنك المركزي الأردني، فضلاً عن ذلك لم تهتم الجهات المسؤولة بتدقيق الإبلاغ المالي للبنوك للتأكد من كفاية الإفصاح الذي توفره فيما يتعلق بالقيمة العادلة للمستعملين.
مجال الاستفادة	في الجانب النظري، الخاص بمحاسبة القيمة العادلة على وفق ما تتطلبه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

ب. دراسة (صيام، 2006)	
عنوان الدراسة	أثر القيمة العادلة في ملائمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها
عينة الدراسة	لـ(140) فرداً وزعت الاستبانة عليهم في البنوك التجارية الأردنية.
نوع الدراسة	بحث المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.
هدف الدراسة	التعرف على أثر القيمة العادلة في ملائمة المعلومات المحاسبية ومدى تاييد القائمين بالعمل المحاسبي لتطبيقها.
أهم الاستنتاجات	أن القائمين بالعمل المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية يؤيدون بشكل كبير تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وأن هذا التطبيق يجعل المعلومات المحاسبية أكثر ملائمة لمتخذي القرارات في البنوك التجارية الأردنية.



مجال الاستفادة	في الجانب النظري الفائدة هي توفير معلومات أكثر شفافية بشكل يساعد في ترشيد قرارات المستثمرين، وحصر المشكلات الخاصة بتطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي واقتراح الحلول لهذه المشكلات.
----------------	--

ج. دراسة (خضير، 2014)	
عنوان الدراسة	القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الأصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة
عينة الدراسة	شركة بغداد لأنتاج المواد الانشائية - مساهمة مختلطة.
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة جامعة بابل-العلوم الانسانية.
هدف الدراسة	معالجة البيانات المالية على وفق القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها.
أهم الاستنتاجات	أن محاسبة الكلفة التاريخية غير ملائم لإتخاذ القرارات الاستثمارية، لانها تعكس أحداث من الماضي، وغياب وسيلة لقياس القيمة العادلة للسهم في السوق والاعتماد على القيمة السوقية في إتخاذ القرارات وبذلك تكون القرارات غير رشيدة.
مجال الاستفادة	النماذج الرياضية لقياس القيمة العادلة للأسهم.

د. دراسة (اسماعيل و صالح، 2016)	
عنوان الدراسة	إمكانية تطبيق نماذج القيمة العادلة في قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية
عينة الدراسة	أختيار (5) مصارف مدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ونسبة (50%) من مجتمع البحث.
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة العلوم الإقتصادية -كلية الدراسات الانسانية- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
هدف الدراسة	التعرف على نماذج القياس المحاسبي للقيمة العادلة التي تمكن من قياس القيمة الحقيقية للأسهم والتعرف على أثر القيمة الحقيقية للأسهم في جودة المعلومات المحاسبية لأسهم المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
أهم الاستنتاجات	يُمكن أنموذج مضاعف الربحية من قياس القيمة الحقيقية العادلة للأسهم، يوفر قياس القيمة العادلة للأسهم العادية معلومات محاسبية ملائمة تعكس حقيقة أداء الوحدة الإقتصادية.
مجال الاستفادة	طرائق اخرى لقياس القيمة العادلة باستعمال النماذج الرياضية لتقييم الأسهم.

هـ. دراسة (عابد، 2016)	
عنوان الدراسة	دراسة تحليلية لانعكاسات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية على سعر السهم للوحدة الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين في ظل الازمة المالية العالمية .
عينة الدراسة	أربع فئات هم الاكاديميون، المديرون الماليون، المدققون الداخليون، المدققين الخارجيون، وزعت (200) استبانة على عينة الدراسة استردت منها (163) استبانة أي بنسبة (81.5 %).
نوع الدراسة	اطروحة دكتوراه في المحاسبة - كلية الادارة والإقتصاد-جامعة الجنان - لبنان.
هدف الدراسة	الهدف الرئيس من الدراسة هو معرفة مدى تأثير تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في الوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين في ظل الازمة المالية العالمية، فضلاً عن الأهداف الفرعية الأخرى.
أهم الاستنتاجات	أن القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة أكثر ملائمة في إتخاذ القرار مقارنة مع القوائم المعدة على أساس الكلفة التاريخية، وعدّ سعر السوق أفضل محدد للقيمة العادلة، لانه السعر الأكثر احتمالاً للحصول عليه وعلى نحو معقول من السوق.
مجال الاستفادة	الجانب النظري ملائمة القيمة العادلة في إتخاذ القرارات

## 2. دراسات أجنبية:

ومن الدراسات الأجنبية التي تناولت القيمة العادلة الآتي :

أ. دراسة (Danbolt & Rees, 2004)	
عنوان الدراسة	(Test of Fair Value Accounting Under Extreme Conditions) اختبار محاسبة القيمة العادلة في ظل الظروف المتطرفة
عينة الدراسة	(915) شركة استثمار و(446) شركة العقار في المملكة المتحدة.
نوع الدراسة	بحث منشور
هدف الدراسة	هدف البحث إلى إختبار ملائمة محاسبة القيمة العادلة في نوعين من الشركات في المملكة المتحدة، وهما شركات العقار وشركات الاستثمار، ودراسة العلاقة ما بين أسعار الأسهم للشركات والمتغيرات المحاسبية للشركات المذكورة آنفاً.
أهم الاستنتاجات	أن محاسبة القيمة العادلة أكثر ملائمة من تلك المقدمة في ظل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) لكلا نوعي الشركات، وتكون ملائمتها أفضل في شركات الاستثمار، ويكون تأثير متغيرات الدخل أقوى عند التقييم بالقيمة العادلة في حالة توفر أخبار جيدة عن نشاط الشركات وبالعكس في حالة توفر أخبار سيئة.
مجال الاستفادة	الجانب النظري من جانب الملائمة عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة والقياس القيمة العادلة للأسهم بالأسلوب الرياضي.

ب. دراسة (Ashford, 2011)	
عنوان الدراسة	' Fair value accounting : its impacts on financial reporting and how it can be enhanced to provide more clarity and reliability of information for users of financial statemen' محاسبة القيمة العادلة : أثرها في التقارير المالية وكيف يمكن تعزيزها لتوفير المزيد من وضوح وموثوقية المعلومات لمستعملي القوائم المالية
عينة الدراسة	عدد من الأبحاث العلمية والقوائم المالية المعتمدة والدراسات المحاسبية.
نوع الدراسة	بحث منشور في المجلة الدولية للأعمال والعلوم العدد(20).
هدف الدراسة	عرض التطور التاريخي لمجلس المعايير المحاسبية المالية وتأثيرها في محاسبة القيمة العادلة والأبلاغ المالي.
أهم الاستنتاجات	وجود بعض القضايا المفاهيمية والعملية المهمة المتعلقة بتحديد القيمة العادلة بموثوقية ومعقولية، وفضل الإفصاح عن القيمة العادلة بوضوح أكثر قبل تطبيقها والاعتراف بها في القوائم المالية، وبعد العمل على حل المسائل المتعلقة بتحديد القيمة العادلة بموثوقية ومعقولية عندها يمكن الاعتراف بالقيمة العادلة في القوائم المالية، ولا بد من توفير المزيد من المعلومات عن محاسبة القيمة العادلة لجميع الاصول والالتزامات المالية ذات العلاقة لمستعملي القوائم المالية من الدائنين والمستثمرين والمحللين الماليين... وغيرهم
مجال الاستفادة	الجانب النظري وأهمية المعلومات عن محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالموثوقية والملائمة.

ج. دراسة (Hodder, et al, 2014)	
عنوان الدراسة	Fair Value Measurement in Financial Reporting قياس القيمة العادلة في التقارير المالية
عينة الدراسة	بحث تجريبي نظري.
نوع الدراسة	بحث منشور.
هدف الدراسة	مناقشة القضايا العملية والمفاهيمية المتعلقة بقياس القيمة العادلة في التقارير المالية وتقييم بعض جوانب تصميم البحوث في البحوث التجريبية التي تحقق في خصائص المعلومات لقياس القيمة العادلة، سواء بالمعنى المطلق أم

بالمقارنة مع غيرها من قواعد القياس.	
أن الأولوية المفاهيمية لتحديد الأصول والالتزامات مستقلة تماماً عن أي أساس قياس، سواء أكان ذلك بالقيمة العادلة أم الكلفة التاريخية أم بعض قواعد القياس الأخرى، وأن خصائص المعلومات الخاصة بالقياس القيمة العادلة تميزها من قواعد القياس الأخرى، وأن تطبيق القياس بالقيمة العادلة والإفصاح عنها قد ازداد بشكل ملحوظ خلال العقدین الأخيرین.	أهم الاستنتاجات
الجانب النظري المتعلق بالخصائص المعلومات التي تقدمها الوحدة الإقتصادية عند تطبيق القياس القيمة العادلة.	مجال الاستفادة

### ثانياً: دراسات تناولت شفافية الإبلاغ المالي:

تتناول الدراسات السابقة الخاصة بشفافية الإبلاغ المالي نوعين من الدراسات : العربية والأجنبية والتي ستعرض كالآتي :

#### 1. دراسات عربية: من الدراسات العربية التي تناولت شفافية الإبلاغ المالي الدراسات الآتية:

أ. دراسة (عبد الرحمن، 2010)	
قياس مدى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي	عنوان الدراسة
الشركات السعودية المتداولة في سوق المال السعودي.	عينة الدراسة
بحث نظري وتطبيقي - جامعة الملك فيصل في السعودية.	نوع الدراسة
هدف البحث إلى التعرف على الأطار المفاهيمي للشفافية، والتعرف على الجهود المبذولة من هيئة سوق الأوراق المالية السعودية لزيادة وتحقيق الشفافية، فضلاً عن التعرف على الآليات التي يمكن عن طريقها تحقيق الشفافية في سوق المال السعودي، والتعرف على مدى توافر الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة السعودية	هدف الدراسة
أن الشفافية تؤدي إلى الحد من تأثير الشائعات وإستغلال المعلومات الداخلية، وغياب الشفافية يؤدي إلى الرفع من المستوى المصطنع لأسعار الأسهم، كذلك أن سوق المال السعودية سوق رشيدة لأن المعلومات متاحة للجميع، وأن مستوى الشفافية في الشركات المساهمة السعودية يعد مستوى مرتفع.	أهم الاستنتاجات
الجانب العملي في قياس الشفافية مقياس(S&P).	مجال الاستفادة

ب. دراسة (السهلي، 2011)	
مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية	عنوان الدراسة
الشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي لسبعة قطاعات لسوق الأسهم وهي الصناعات البتروكيمياوية والاسمنت والزراعة والصناعات الغذائية والاستثمار الصناعي والاتصالات وتقنية المعلومات والتشيد والبناء والنقل.	عينة الدراسة
بحث منشور في مجلة تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة المجلد(10)العدد(2).	نوع الدراسة
قياس درجة شفافية الإفصاح في التقارير المالية.	هدف الدراسة
وقد أظهرت نتائج البحث انخفاض مستوى الشفافية في السعودية مقارنة بالولايات المتحدة، وارتفاع مستوى الشفافية مقارنة بأسواق الدول الناشئة، وأن هناك تأثيراً لحجم الوحدة الإقتصادية والمدقق الخارجي في مستوى شفافية الوحدات الإقتصادية السعودية، فضلاً عن عدم وجود علاقة بين مستوى الشفافية وقطاع الصناعة أو مركز الملكية.	أهم الاستنتاجات
الجانب الخاص بقياس مستوى الشفافية .	مجال الاستفادة

ج. دراسة (فتح الله، 2014)	
عنوان الدراسة	تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم
عينة الدراسة	(21) مصرفاً عراقياً.
نوع الدراسة	رسالة ماجستير - علوم المحاسبة - جامعة بغداد
هدف الدراسة	التعرف على أدوات إخفاء الحقائق وعلى الشفافية كونها نظاماً ومخرجاته الشفافية في الإفصاح، وتبيان أن الشفافية ليست بديلاً عن الإفصاح بل هي مضموناً له ومدى الإلتزام بالمعايير المحاسبية الحديثة ذات العلاقة بالإفصاح، وتناول البحث قياس درجة الشفافية في الإفصاح للمصارف العراقية ومدى الإلتزام الأخلاقي والسلوك المهني لملاك المصارف.
أهم الاستنتاجات	الشفافية ليست بديلاً عن الإفصاح بل هي مضموناً له، والشفافية تحسن من جودة المعلومات، وجود نقص تشريعي محاسبي في العراق ولاسيما فيما يتعلق بمعايير القيمة العادلة والشفافية، وتحد الشفافية من التباين وعدم التماثل بالمعلومات، فغياب الشفافية يؤدي إلى الرفع المصطنع للأسعار الأسهم، فهي تمنن المستثمرين للحصول على حقوقهم.
مجالات الاستفادة	مقياس (S&P) لقياس درجة الشفافية، والإفصاح عن المعلومات.

د. دراسة (المالكي، 2015)	
عنوان الدراسة	الإفصاح عن معلومات المخاطر الائتمانية.
عينة الدراسة	(6) من المصارف التجارية العراقية.
نوع الدراسة	بحث منشور مجلة الكوت - كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة واسط.
هدف الدراسة	بيان المعايير الدولية للشفافية والإفصاح التي يتعين على المصارف الإلتزام بها، ومعرفة مدى كفاية الشفافية والإفصاح للمخاطر المصرفية في القوائم المالية من وجهة نظر الجهات المستفيدة، وبيان ما للشفافية والإفصاح من دور في تخفيض حجم المخاطر الائتمانية، والتعرف على المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف وأهمية الإفصاح عنها.
أهم الاستنتاجات	عدم إلتزام بعض المصارف التجارية بإتباع مبدأ الشفافية والإفصاح مما ينفي فرضية البحث بالإلتزام بهذا المبدأ عند تقديم التقارير المالية ووظيفتها في الحد من المخاطر الائتمانية.
مجالات الاستفادة	الجانب النظري لشفافية القوائم المالية والعملية لإستعمال مقياس (S&P) في المصارف.

## 2. دراسات أجنبية:

ومن الدراسات الأجنبية التي تناولت شفافية الإبلاغ المالي الدولي بالعرض والدراسة والتحليل الآتي:

أ. دراسة (Patel, et al, 2002)	
عنوان الدراسة	"Measuring Transparency and Disclosure at Firm Level in Emerging Markets" قياس الشفافية والإفصاح على مستوى الشركات في الأسواق الناشئة.
عينة الدراسة	عدد من الأسواق الناشئة بين البلدان والقطاعات الاقتصادية وعددها (19) من الأسواق لـ (354) شركة، [ (200) شركة في آسيا، (80) شركة في أمريكا اللاتينية، (53) شركة في أوربا والشرق الأوسط، (21) شركة في جنوب أفريقيا ].
نوع الدراسة	دراسة منشورة (نيويورك).

هدف الدراسة	تحليل مجموعة من البيانات لتحديد مستوى الشفافية والإفصاح للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، ومعرفة هل أن شفافية الإفصاح تخفف من مشكلة الوكالة في الشركات.
أهم الاستنتاجات	أن الأسواق الناشئة في آسيا وجنوب أفريقيا لديها أعلى بكثير من الشفافية والإفصاح بالمقارنة مع الأسواق الناشئة في أمريكا اللاتينية، أوروبا الشرقية، والشرق الأوسط .
مجال الاستفادة	الجانب النظري والعملية لقياس الشفافية لإستعماله مقياس (S & P).

ب. دراسة (Cheung, et al, 2010)	
عنوان الدراسة	"A transparency disclosure index measuring disclosures : chines listed companies"
عينة الدراسة	شفافية الإفصاح تؤثر لقياس الإفصاحات : الشركات المدرجة الصينية (100) شركة من الشركات الصينية المدرجة في البورصة الصينية.
نوع الدراسة	دراسة منشورة.
هدف البحث	معرفة العلاقة بين إفصاح الشركة وتقييم السوق، والتعرف على الاختلاف بين الإفصاح الإلزامي والطوعي عن المعلومات، وتحديد خصائص الشركات الأكثر شفافية وعلاقتها بمستوى الإفصاح.
أهم الاستنتاجات	أن هناك علاقة إيجابية بين شفافية الشركات وتقييم السوق، وإن تقييم السوق يرتبط فقط بمؤشر الإفصاح الطوعي، وأن الشركات التي تميل إلى الإفصاح الطوعي هي الأكثر ربحية أي أن هذه الشركات أكثر شفافية في إفصاحها عن المعلومات.
مجال الاستفادة	الجانب النظري العلاقة بين الشفافية والإفصاح.

ج. دراسة (Hajian and Rostami, 2014)	
عنوان الدراسة	"Transparency and disclosure indices in emerging market"
عينة الدراسة	مؤشرات الشفافية والإفصاح في الأسواق الناشئة
عينة الدراسة	عينة من الشركات المدرجة في الأسواق الناشئة لمجموعة من البلدان النامية والمتقدمة.
نوع البحث	دراسة منشورة.
هدف الدراسة	معرفة مدى إمكانية حصول المستثمرين على المعلومات المالية وغير المالية اللازمة عن الشركة.
أهم الاستنتاجات	وأظهرت درجات الإفصاح ومستوى الشفافية في شركات الدول المتطورة أعلى في مستويات الشفافية والإفصاح من الدول النامية، إذ أظهر واقع الشركات في البلدان النامية نقاط ضعف خاصة في مجال المعلومات غير المالية.
مجال الاستفادة	اختبار مدى شفافية وإفصاح الشركات.

د. دراسة (Jahanshad, et al, 2014)	
عنوان الدراسة	Financial Information Transparency and Financial Relationship Between Listed Companies in Tehran Stok Exchange" Performance of
عينة الدراسة	العلاقة بين شفافية المعلومات المالية والأداء المالي في مجموعة من الشركات المدرجة في سوق طهران للأسهم (94) شركة مدرجة في سوق طهران للأوراق المالية.
نوع الدراسة	دراسة منشورة.
هدف الدراسة	معرفة العلاقة بين شفافية المعلومات المالية والأداء المالي.
أهم الاستنتاجات	وجود علاقة بين شفافية المعلومات المالية والأداء المالي ووجود علاقة ذات دلالة معنوية طردية بين الشفافية و الأداء المالي.
مجال الاستفادة	في الجانب المتعلق بمقياس (S&P).

### ثالثاً: موقع البحث الحالي من الأبحاث السابقة:

ومن عرض ودراسة الابحاث السابقة نجد أنها ركزت على متغيري البحث من الجوانب الآتية :

1. أهتمت بقياس تأثير القيمة العادلة في ملائمة المعلومات لتحقيق متطلبات متخذي القرارات في المصارف التجارية.
2. أهتمت بتحديد وشرح طرائق القياس بالقيمة العادلة للأصول والإلتزامات وتحديد أفضل مقياس لقياس الأصول المالية.
3. أهتمت بإجراء مقارنة بين القياس بالكلفة التاريخية والقياس بالقيمة العادلة وتأثيرها في الأزمة المالية.
4. أهتمت بقياس مستوى الشفافية للتقارير المالية بأستعمال مقياس (S&P) لتطوير آلية الإفصاح في الأسواق المالية.
5. أهتمت بقياس الشفافية في قيمة الوحدة الإقتصادية، والعلاقة بين الشفافية والإفصاح التي يتعين على المصارف التجارية الإلتزام بها، وركزت على أن الإفصاح الطوعي يزيد من شفافية الوحدة الإقتصادية ويقلل من أختلاف المعلومات.

### رابعاً: مميزات البحث الحالي:

يتميز البحث الحالي عن الأبحاث السابقة بالنقاط الآتية:

1. معالجة متغيرين لم يسبق إن عولجا سوية إذ تناولت بعض الأبحاث السابقة القيمة العادلة دون ربطها بالشفافية أو الشفافية دون ربطها بالقيمة العادلة، إذ حرص البحث على ربطهما بإستعمال طرائق القياس بالقيمة العادلة على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وقياس مستوى الشفافية ليضمن درجة عالية من الموثوقية لتساعد في إتخاذ القرارات الاستثمارية.
2. مقارنة مستوى الشفافية عند القياس بالقيمة العادلة مع مستوى الشفافية عند القياس بالكلفة التاريخية، لأن القياس بالقيمة العادلة يُنتج قوائم مالية تعبر عن القيمة الحقيقية للوحدة الإقتصادية كونه الأسلوب الأفضل من بين طرائق القياس.
3. اختيار القياس الأكثر ملائمة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة لتحقيق مستوى عالٍ من الشفافية بأستعمال أفضل مقاييس للشفافية وهو مقياس (S&P).
4. بيان تأثير كل من القياس بالقيمة العادلة والكلفة التاريخية في القرارات الاستثمارية التي يتخذها المستثمرون والارتباط فيما بين كل واحدة من هذه الطرائق مع تفضيلاتهم ودرجة اعتمادهم عليها في عملية إتخاذ القرار.

5. بيان مدى اطلاع المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية على طرائق القياس بالقيمة العادلة على وفق (IFRS) ودرجة تفضيلاتهم واستيعابهم لكل مستوى من مستويات القياس بالقيمة العادلة.

6. تميز البحث بالجمع بين الأسلوبين التحليلي والإحصائي إذ طبق الأسلوب الأول تحليل شفافية القوائم المالية المعدة على وفق كل طريقة من طرائق القياس المحاسبي والأسلوب الثاني للتعرف على العلاقة ودرجة تأثير هذه الاساليب في شفافية القوائم المالية ومدى اعتماد المستثمرين وتفضيلهم لكل واحدة منهما.

## المبحث الثالث

### طرائق القياس بالقيمة العادلة

بعد أن بينا في المبحث السابق مفهوم ومبررات وسلبيات القياس بالقيمة العادلة، يتناول هذا المبحث طرائق القياس بالقيمة العادلة لجميع عناصر القوائم المالية، فكما نعلم أنّ طرائق القياس بالقيمة العادلة لم تقتصر على الأسعار السوقية المتداولة بالأسواق النشطة، فيحتاج الباحث اليوم إلى أدلة لإثبات ملائمة أنموذج القياس المطبق، ومناسبة البيانات المستعملة في القياس، وعن طريق هذا المبحث سيعرض الباحث اساليب للتقييم بالقيمة العادلة ومداخل ونماذج قياس مرجحاً ومرشداً باستعمال طرائق القياس على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مذيلاً المبحث بمخطط يوضح هذه الاساليب والمداخل والنماذج للقياس بالقيمة العادلة.

#### أولاً: مداخل قياس القيمة العادلة:

حدد معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13) ثلاثة مداخل رئيسة لتقييم وقياس القيمة العادلة، يمكن استعمالها في اغلب حالات التقييم التي تكون مناسبة في ظل الظروف السائدة والتي تتوفر عنها بيانات كافية لاستعمالها لقياس القيمة العادلة، ويمكن عرض مداخل القيمة العادلة كالآتي: (Shomkuts,2010:11)

1. **مدخل السوق** : يستعمل مدخل السوق الأسعار وغيرها من المعلومات الملائمة الناتجة عن معاملات السوق التي تنطوي على أصول أو التزامات متطابقة أو قابلة للمقارنة، وتشمل أساليب التقييم التي تتفق مع مدخل السوق مصفوفة التسعير، وهي أسلوب رياضي يستعمل أساساً لتقييم سندات الدين دون الإعتماد بالتحديد على الأسعار المدرجة للاوراق المالية، ولكن بالإعتماد على علاقة الأوراق المالية مع الأوراق المالية المقاسة الأخرى.
2. **مدخل الكلفة**: حدد معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13) مدخل الكلفة على انه أسلوب تقييم يعكس المبلغ المطلوب في الوقت الحالي ليحل محل القدرة الاستيعابية للأصل، ويشار إليه عادة كتكاليف الاستبدال الحالية (Current replacement costs) ، وإستناداً إلى مدخل الكلفة فإن القيمة العادلة هي كلفة الاقتناء أو انشاء أصول بديلة من أداة مماثلة، معدلة للتقادم، بما في ذلك التدهور المادي والوظيفي (التقادم التكنولوجي) والتقادم الإقتصادي (الخارجي) (Aurora& Bontas,2013:100).

وتقدر القيمة العادلة على وفق مدخل الكلفة باستعمال المبدأ الإقتصادي فما يدفعه المشتري مقابل أصل ما لا يزيد عن كلفة الحصول على أصل ذي فائدة متساوية ويستند إلى



مبدأ الاستبدال أو النياية (The principle of substitution)، ما لم يكن هناك وقت لا مبرر له أو خطر أو أي عوامل أخرى لا داعي لها (متضمنة) وقد جرى التغلب عليها، فإن السعر الذي يدفعه المشتري في السوق مقابل الأصل الذي يجري تقييمه لن يكون أكثر من كلفة تجميع أو إنشاء أصل معادل (AASB,2011:8).

3. **مدخل الدخل** : حدد معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS,13) مدخل الدخل على أنه من أساليب التقييم التي تحول المبالغ المستقبلية كالتدفقات النقدية أو الإيرادات و المصروفات إلى مبالغ حالية (مخفضة)، ويجري قياس القيمة العادلة على أساس المبالغ المذكورة آنفاً عن طريق تحديد توقعات السوق الحالية عن تلك المبالغ المستقبلية، وتتضمن أساليب التقييم تقنيات القيمة الحالية ونماذج تسعير الخيارات كصيغة Black-Scholes Option (The Pricing Model) وأنموذج ثنائي الحدين (The Multi-Period Binomial Option Pricing Mode) والذي يتضمن أساليب قياس القيمة الحالية ويعكس كل من القيمة الزمنية والقيمة الحقيقية للخيار، ويتضمن مدخل الدخل طريقة الأرباح الزائدة لمدد متعددة، التي تستعمل لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة (IFRS13,2016:19).

وقد توفر أساليب تقييم مختلفة نتائج مختلفة؛ بسبب المدخلات المستعملة والتعديلات على تلك المدخلات، أن وجود النتائج المختلفة لا يعود إلى حقيقة أن أي من هذه التقنيات غير صحيح، وهذا يعني أن أحد أساليب التقييم قد يكون أكثر ملائمة من غيرها، في ظروف معينة (Aurora&Bontas,2013:1103).

ويتضح ما سبق أنه لا يمكن استعمال مدخل واحد في جميع الظروف لقياس القيمة العادلة، وإنما استعمال المدخل المناسب الذي يوفر البيانات اللازم استعمالها في القياس، وبالنتيجة استعمال أكثر من مدخل تبعاً للظروف، ومن ثم تقييم نتائج قياسها. وتوجد هناك نماذج قياس محاسبي أخرى للقيمة العادلة لاسيما بالأدوات المالية تتضمن الآتي:

1. **أنموذج خصم مقسوم الأرباح النقدي**: يتصف أنموذج خصم مقسوم الأرباح النقدي بالسهولة إلا أن الصعوبات التطبيقية تكون في دقة التنبؤ بمقسوم الأرباح النقدي إلى أجل غير محدود، فالقيمة الحالية للسهم في الأجل البعيد تكون صفراً (Ross,et.al,2002:109) ويصنف إلى ثلاثة نماذج وكالاتي: (Besley&Brigham,2005:343-344)

أ. **أ نموذج النمو الصفري:** وفق أنموذج النمو الصفري فإن مقسوم الأرباح المتوقع توزيعه في المستقبل يبقى ثابتاً أي أن معدل النمو في مقسوم الأرباح يساوي صفراً (Megginson,etal,2010: 133).

ب. **أ نموذج النمو الثابت:** قد لا يتفق الكثير على أن التدفقات النقدية لمقسوم الأرباح التي يحصل عليها السهم العادي تبقى ثابتة إلى الأبد والسبب يعود إلى ما تحققه الوحدة الاقتصادية من أرباح عبر المدد الزمنية، لذلك لا بد من صياغة أنموذج آخر ينمو فيه مقسوم الأرباح لكن بنسبة ثابتة، ويطلق على هذا الأنموذج (Gordon growth)، (Smart&Megginson,2009:p216).

ج. **أ نموذج النمو المتعدد:** أن هذا الانموذج يقوم على أساس أنه من غير الواقعي أن تبقى توزيعات الأرباح المستقبلية الخاصة بالوحدة الاقتصادية بدون أن تنمو، كما أنه من غير المعقول استمرار نموها بشكل ثابت طوال عمر الوحدة الاقتصادية، فقد تنمو توزيعات أرباحها بشكل كبير في بداية عمل كل وحدة اقتصادية، وبعدها يبدأ معدل نمو التوزيعات بالإنخفاض حتى يستقر عند معدلات نمو متقاربة (عبيدات، 2008:61).

ويتضح من الانموذج السابق أنه يجري التمييز بين حالتين، الأولى نمو مقسوم الأرباح النقدي غير المستقر والثانية النمو الثابت لمقسوم الأرباح.

2. **أ نموذج القيمة الحالية لفرص النمو:** يعتمد الانموذج في افتراضاته على طبيعة العلاقة بين الأرباح المستقبلية والفرص الإستثمارية المتاحة، إذ أن الزيادة في الأرباح المستقبلية ترتبط بمدى توفر الفرص الإستثمارية المستقبلية، الفرص التي يكون لها صافي قيمة حالية موجب تجعل من زيادة سعر السهم انعكاساً لحقائق الإستثمارات المخططة كافة، اما الفرص التي توفر معدل عائد متوقع أكبر من معدل العائد المطلوب نتيجة زيادة المنافع المتحققة من تلك الإستثمارات في ضوء القيمة الحالية لفرص النمو فيتحدد قرار المبادلة بين توزيع الأرباح وإحتجازها بدراسة توجه الإدارة نحو الفرص الإستثمارية المتاحة أمامها(سلمان وعوجة، 2012:342).

3. **أ نموذج التدفق النقدي:** يستند الانموذج إلى أساس أن الثروة المتأتية من أصل ما تتجسد في التدفقات النقدية الناتجة عن هذا الأصل (عبيدات، 2008 :65)، ويوفر أنموذج نمو الأرباح الأفكار المفيدة للتدفقات النقدية إلا أنه غير مناسب في العديد من الحالات، كونه لا يعتمد على الأقسام والشعب الفرعية في دفع الأرباح، في حين لا يعتمد أنموذج تقييم التدفقات النقدية على توزيعات الأرباح، ويمكن تطبيقه على الأقسام والشعب الفرعية وكذلك على الوحدة الاقتصادية بأكملها (Brigham &Ehrhardt,2014:304-305).

4. **أتمودج والتر (Walter Model)** : يسعى الانمودج إلى بيان أن سياسة توزيعات الأرباح تؤثر في قيمة الوحدة الإقتصادية بشكل دائم تقريباً وقد ركز على العلاقة بين عوامل مهمة هي معدل العائد (I) وكلفة رأس المال (K) وعلى وفق هذا الأتمودج فإن إنخفاض كلفة رأس المال عن معدل العائد يؤشر قدرة الوحدة الإقتصادية على تحقيق الأرباح، وبالنتيجة يستطيع حملة الأسهم إعادة الاستثمار إذا دفعت الأرباح لهم، إما إذا كانت كلفة رأس المال أعلى من معدل العائد فإن حملة الأسهم يمكن أن يكسبوا أرباحاً أعلى بالاستثمار في مكان آخر (Paramasivan & Subramanian, 2008:107).

5. **أتمودج ليرنر وكارلتون** : يعد هذا الانمودج صيغة مطورة لانمودج ( Gordon & Chaperon)، إذ يبين العلاقة المهمة بين القيمة الحقيقية للسهم العادي وقيمه الدفترية بالمعادلات الرياضية (المشهداني، 1995: 46).

6. **أتمودج تقييم الأرباح**: هو أنمودج لتقييم الأسهم العادية أيضاً وذلك على أساس ربحيته، إذ يحسب ربح السهم الواحد عن طريق قسمة الأرباح المتحققة على عدد الأسهم المصدرة، فتقييم السهم على أساس هذا الانمودج يعني الموافقة مع ما قدمه المعارضون وهي أنّ الأرباح المتحققة من حق أصحاب الأسهم، فلا بد أن يكون تقييم السهم على أساس ربحيته المستقبلية وليس توزيعاته (أي لايعتمد تقييم السهم على توزيع الأرباح المتحققة) (العارض، 2017: 64).

7. **أتمودج مضاعف الربحية**: ويعرف أيضاً بأنه نسبة سعر السهم إلى ربحيته أو المضاعف (Multiplier)، ويجري حسابه لمعرفة القيمة التي يكون المستثمر مستعداً لدفعها للحصول على سهم الوحدة الإقتصادية، إذ يحسب هذا المضاعف عن طريق سعر السهم السوقي مقسوماً على ربحيته، وفي حالة أن نسبة مضاعف الربحية معروفة مسبقاً وجرى ضربها بقيمة الأرباح المتوقعة على السهم في المدة اللاحقة، نستطيع الحصول على تقدير لما تكون عليه قيمة السهم العادلة في السوق المالي (العامري، 2007: 119).

لذا فإن قيمة السهم الحقيقية تتكون عن طريق خصم مضاعف السعر إلى الربحية والذي جرى تطويره من (Williams & Findlay)، إذ يمكن توضيح هذا الأتمودج عن طريق المعادلة الأتية: (عبيدات، 2008: 63)

$$v = \sum_{T=0}^N \frac{(M)(En)}{(1+k).n} \quad \text{إذ أن:}$$

V: القيمة العادلة للسهم.

M: مضاعف قيمة السهم في السوق إلى ربحيته.

E: ربحية السهم.

K:معدل العائد المطلوب.

فمعدل العائد المطلوب هو أدنى معدل عائد للاستثمار يطلبه المستثمرون ليعوضهم عن تحمل المخاطرة ، ويمكن إيجاد معدل العائد المطلوب على وفق المعادلة الآتية:  
(ابو رحمة،2009: 40)

$$k = Rfr + \beta(Rs + Rfr)$$

إذ أن:

Rfr: العائد الخالي من المخاطرة.

Rs: معدل العائد السوقي للسهم.

$\beta$  : معامل بيتا.

K: معدل العائد المطلوب.

وقد طبق هذا الانموذج على نطاق واسع، فهو يقيس إستعداد السوق للدفع مقابل (1) دولار من الأرباح التي تحققها الوحدة الإقتصادية، أي يقيس مقدار الزيادة في القيمة السوقية للأسهم كلما أرتفعت أسعارها (Mishkins &Eakins,2009:268).

وعند الإطلاع على مضاعف الربحية لأي وحدة إقتصادية فإنه يصعب تقييم فيما إذا كان هذا المضاعف يعد جيداً أم لا، لذا من المهم للمستثمر عند تقييم سعر السهم مقارنة مع مضاعف الربحية ونمو الوحدة الإقتصادية، فكلما كان مضاعف الربحية منخفضاً يعني بأن سعر السهم ملائم للشراء وذلك مبني أيضاً على توقعات ربحية السهم في المستقبل أن تبقى كما هي أو أن تتحسن، وكذلك عند احتساب مضاعف الربحية لآخر (12) شهراً فإن إنخفاض هذا المؤشر يعني أن السعر ملائم للشراء إما عندما يكون المضاعف عالياً فسوف يقوم المستثمرون بالإبتعاد أو يبيع هذا السهم ( <http://www.mahfaza.com.jofilesPE22005.pdf>).

ويعد أكثر النماذج ملائمة للبيئة المحلية ولتوفر البيانات اللازمة لإحتساب القيمة العادلة، فضلاً عن إعتاده على البيانات الفعلية ولا يعتمد على التخمينات أو التوقعات كما موجود في باقي نماذج الأخرى.

وحدد معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS,13) أساليب تقييم القيمة العادلة المناسبة على وفق الظروف التي توفر فيها بيانات تساعد على قياس القيمة العادلة، وتعظيم استعمال المدخلات القابلة للملاحظة والتقليل من استعمال المدخلات غير القابلة للملاحظة ([www.iasplus.com/en/standards/ifrs-13ifrs par:61](http://www.iasplus.com/en/standards/ifrs-13ifrs%20par:61))، وهذا ما سنتناوله الفقرة ثانياً.

**ثانياً: التسلسل الهرمي للقيمة العادلة :** في ظل الأسواق المتقلبة والمتغيرة فإن مقاييس القيمة العادلة توفر الكثير من الشفافية مقارنة بمقاييس الكلفة التاريخية، وعن كيفية القياس

بالقيمة العادلة فقد تطرق كل من (FASB) و (IASB) و (IFRS) إلى العديد من الارشادات والأسس للوصول إلى القيمة العادلة، وقد ذكر (SFAS,157) أن واضعي المعايير قاموا بوضع تسلسل هرمي لمدخلات القيمة العادلة على وفق الموثوقية وملاحظة هذه المدخلات، وقد ميز بين المدخلات القابلة للملاحظة والمدخلات غير القابلة للملاحظة وكالاتي:-  
(Short,2012:94)

أ. المدخلات القابلة للملاحظة: هي المدخلات التي يمكن ملاحظتها والتي تعكس الافتراضات التي سيستعملها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل الذي يجري الحصول عليه من مصادر مستقلة عن تقارير الوحدة الاقتصادية ويفرض (FASB) أن تستعمل الوحدات الاقتصادية مدخلات يمكن ملاحظتها عندما تكون هذه المدخلات متاحة لتحديد القيمة العادلة.

ب. المدخلات غير القابلة للملاحظة: هي المدخلات التي تعكس إفتراضات الوحدة الاقتصادية الخاصة عن الإفتراضات التي سيطبقها المشاركون في السوق لتحديد سعر الأصل بأستعمال أفضل المعلومات المتاحة في ظل الظروف الحالية، ويمكن عد المدخلات غير القابلة للملاحظة منفصلة عن بيانات السوق الفعلية.

ويقدم الإطار "التسلسل الهرمي" الذي يعطي الأولوية للمدخلات التي ينبغي أن تستخدمها الوحدات الاقتصادية عند تحديد القيمة العادلة، وتستند الأولوية إلى ثلاثة مستويات تفضيلية واسعة، وكلما ارتفع المستوى (المستوى الأول هو أعلى)، كلما كان ذلك أفضل من المدخلات، ويشجع الإطار الوحدات الاقتصادية على السعي للحصول على أعلى مستوى من المدخلات المتاحة لكل حالة (Spiceland,et.al ,2016:30-31).

إذ تقدّر القيمة العادلة على وفق التسلسل الهرمي للقيمة العادلة والذي يحدد الاولوية للمدخلات المستعملة لقياس القيمة العادلة الى ثلاثة مستويات رئيسة هي:(2014:68 Warren,et al,

أ. المستوى الاول : مدخلات منهجية التقييم في هذا المستوى هي الأسعار المدرجة غير المعدلة في الأسواق النشطة<sup>(1)</sup> للأصول أو إلتزامات المماثلة التي تمتلك الوحدة الاقتصادية القدرة على الوصول إليها في تاريخ القياس (Needles,et .al,2014:735).  
ويوفر السعر المتاح والمعلن في سوق نشط دليلاً يمكن الإعتماد عليه، ويجب أن يستعمل بدون تعديل لقياس القيمة العادلة باستثناء: (IFRS 13,Pa79,2016:10)

<sup>(1)</sup> السوق النشط يعني السوق التي تحدث فيها المعاملات المتعلقة بالأصل أو الإلتزام بتواتر وحجم كاف، إذ أن القيمة العادلة لهذا المستوى تستعمل بشكل حصري بتطبيق مدخلات غير قابلة للتجزئة.

(أولاً): عند احتفاظ الوحدة الاقتصادية بعدد كبير من الأصول أو الإلتزامات المتشابهة ولكن ليست متماثلة ووجود سعر معلن متاح في سوق نشطة ولكن لا يمكن الوصول إليها بسهولة.  
 (ثانياً): لا يمثل السعر المعلن في سوق نشطة القيمة العادلة في تاريخ القياس.  
 (ثالثاً): عند قياس القيمة العادلة لإلتزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالوحدة الاقتصادية بإستعمال السعر المعلن لبند مماثل تجري المتاجرة فيه على أنه أصل في سوق نشطة، ويجب تعديل ذلك السعر لأجل عوامل تخص البند أو الأصل.

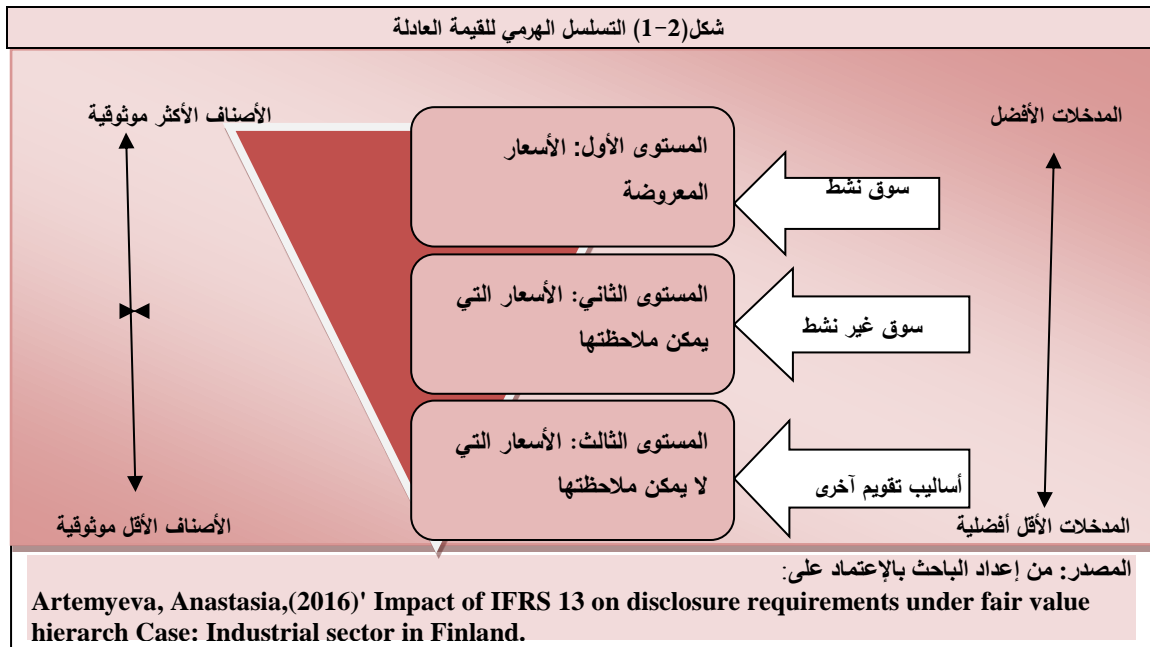
ب. **المستوى الثاني:** مدخلات المستوى الثاني هي مدخلات غير الأسعار المدرجة والمتضمنة في المستوى الأول، يمكن ملاحظتها للأصول أو الإلتزامات، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، فالبنود والظروف المحيطة بالأصول والإلتزامات ذات الإلتزامات التعاقدية هي أيضا تؤخذ بعين الاعتبار وتوجيه القرار فيما إذا كان يمكن النظر في المدخلات أن تكون قابلة للملاحظة على مدى عمر الأصل أو الإلتزام، إن التسويات ضمن هذه الفئة من المدخلات مسموح بها وتعتمد على حالة الأصل وقابلية المقارنة للأصل أو الإلتزام، إلى جانب مستوى نشاط السوق، عندما تكون التعديلات على مدخلات المستوى الثاني مهمة، قد ينتج عنها قياس للقيمة العادلة ضمن مدخلات المستوى الثالث، إذ يجب الإفصاح عن المدخلات المهمة غير القابلة للملاحظة (Yarnold & Ravlic, 2014).

ج. **المستوى الثالث:** تسمح مدخلات المستوى الثالث بقياس القيمة العادلة في الظروف عندما يكون هناك نقص في القيمة أو سوق نشط يعتمد عليه، وتعرف هذه المدخلات بأنها مدخلات لا يمكن ملاحظتها للأصول أو الإلتزامات، وهناك مخاطر مرتبطة بتقدير افتراضات القيمة العادلة وبالنتيجة، من أجل استعمال أفضل التقديرات، قد يعتمد مختلف المهنيين والمؤسسات على تقنيات تقييم متنوعة، وقد نوقشت مشكلة التقديرات بشكل صريح، ومع ذلك، فقد تم وضع معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13) لجعل أساليب التقييم والإفتراضات المستعملة في تقديرات المستوى الثالث أكثر شفافية للحد من المخاطر بالنسبة للمستثمرين والمستعملين الآخرين للقوائم المالية في قراراتهم، يستنتج (Sundgren, 2013)، بأنه ينبغي أن تتاح الإفصاحات الصحيحة، والحد من المخاطر، في إتخاذ القرارات للمستثمرين، عن طريق فرصة لتقييم التقديرات التي قامت بها الوحدة الاقتصادية، ويستعمل التسلسل الهرمي لتصنيف المدخلات إلى ثلاثة مستويات:  
 (IFRS 13, Pa38, 2016:10)

(أولاً): الأسعار المعلنة في سوق نشط للبند المماثل المحتفظ به من طرف آخر على أنه أصل، إذا كانت تلك الأسعار متاحة.

(ثانياً): إذا لم تكن الأسعار متاحة، يستعمل مدخلات أخرى يمكن رصدها، كالأسعار المعلنة في أسواق غير نشطة للبند المماثل المحتفظ به من طرف آخر على أنه أصل.  
(ثالثاً): إذا لم تكن الأسعار التي يمكن رصدها في (أولاً)، (ثانياً) متاحة، يستعمل أسلوب تقويم آخر كمدخل الدخل ومدخل السوق.

وتعطي الأولوية القصوى للمستوى الأول الأسعار المعلنة للأصول والالتزامات المتطابقة في سوق نشط، وتعد هذه الأصناف الأكثر موثوقية في حين تعطي الأولوية الدنيا للمستوى الثالث الأسعار غير الملاحظة، وبالنتيجة ينبغي أن تهدف الوحدة الإقتصادية إلى تعظيم استعمال مدخلات المستوى الأول والمستوى الثاني، ويوضح الشكل (1-2) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (Artemyeva, 2016: 21-22).



### ثالثاً: قياس المصروفات والإيرادات:

تعرف الإيرادات والمصروفات على أنها عناصر القوائم المالية التي تفتقر بقياس الأداء لمعرفة الربح أو الخسارة، وتعرف المصروفات إستناداً إلى (الفقرة 25.4 من الإطار المفاهيمي IASB ) بأنها الانخفاض في المنافع الإقتصادية خلال المدة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استفاد الأصول أو حالات تحمل إلتزامات ينتج عنه إنخفاض في حقوق الملكية، بخلاف تلك المتعلقة بالتوزيعات على المساهمين ( Aerts & Walton, 2013: 89).

أما الإيرادات فهي الموارد التي تزيد من الأرباح المحتجزة عن طريق تسليم السلع أو الخدمات إلى الزبائن، فالإيرادات هي الزيادة في حقوق المساهمين من تسليم السلع أو الخدمات إلى الزبائن،

وتستعمل الوحدة الإقتصادية العديدة من حسابات الإيرادات على وفق طبيعة نشاطها (Harrison, et al,2013:12-62).

بعد الاعتراف بالإيرادات ينبغي قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل أو البديل المستلم أو القابل للاستلام ويجري تحديد قيمة الإيراد عن طريق عقد البيع أو تقديم الخدمة، المتمثلة بفاتورة البيع، وعند مقايضة أو مبادلة خدمات أو بضائع بخدمات أو بضائع متشابهة من الطبيعة نفسها والقيمة لا يعدّ التبادل عملية توليد إيراد، وفي حالة مبادلة بضائع أو خدمات ببضائع أخرى غير متشابهة فيجب الاعتراف بالربح الناتج عن تلك المبادلة، ويجري تحديد الإيراد عن طريق استعمال القيمة العادلة للبضائع أو الخدمات المستلمة بعد تعديله بالنقدية أو شبه النقدية المحولة (بوخفص، 2014: 5).

وتقاس المصروفات بعد الاعتراف بها على أساس مقدار النقص في الأصول أو الزيادة في الإلتزامات التي تنجم عن بيع السلع أو تقديم الخدمات أو السماح للغير باستعمال أصول الوحدة الإقتصادية، والأساس الذي يتبع في قياس المصروفات المحققة محاسبياً نتيجة لارتباطها المباشر بالإيرادات المحققة في مدة زمنية معينة هو الكلفة التاريخية أو كلفة إقتناء الأصول التي استنفذت، أو مقدار الإلتزام الذي نشأ في المدة نفسها، في حين يكون الأساس الواجب اتباعه في قياس المصروفات المحققة محاسبياً على وفق توزيعها على المدد التي استفادت من الأصل هو الكلفة التاريخية أو كلفة الإقتناء، والأساس الذي يتبع في قياس المصروفات المحققة محاسبياً فور حدوثها هو سعر أو أسعار المنافع التي جرى الحصول عليها (قفة، 2017: 89-90).

#### رابعاً : قياس القيمة العادلة للأصول الملموسة

ركزت معايير المحاسبة الدولية على محاسبة الممتلكات، المصانع، المعدات ، إذ أفردت لها معياراً مستقلاً وهو المعيار المحاسبي الدولي (IAS 16)، والذي يتضمن تعريف الأصل الملموس وشروط الاعتراف به وكيفيه قياسه محاسبياً، فضلاً عن كل ما يتعلق بهذه الأصول، وقد خصص المعيار المحاسبة الدولي (IAS 38) لمعالجة الأصول غير الملموسة، ونص كل من المعيارين على تحديد الاعتراف بالأصول الملموسة وغير الملموسة وتحديد الأسس الواجب استعمالها لقياس الأصول ومعالجة الإطفاء والاندثار (ابونصار وحמידات، 2008: 609).

ويجري قياس الأصول الملموسة الممتلكات، المصانع والمعدات ( عدا الممتلكات الاستثمارية) Tangible assets–property, plant and equipment (other than investment property) على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يجري قياس بنود الممتلكات والمصانع والمعدات عند الاعتراف الأولي بكلفة الاستحواذ أو الإنشاء، ويجري قياسها لاحقاً إما باستعمال نموذج الكلفة



( Cost Model ) أو إعادة التقييم ( Revaluation Model ) (إستناداً إلى استعمال القيمة العادلة)، وبالنتيجة فإن تقدير استعمال القيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية عمومية يكون على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فيما يجري على وفق أنموذج الكلفة قياس البنود بالكلفة ناقصاً الاندثار المتراكم وأي خسائر تدني متراكمة، إما عند تطبيق أنموذج إعادة التقييم يجري قياس البنود بالقيمة العادلة ناقصاً الاندثار المتراكم اللاحق وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة بعد تاريخ إعادة التقييم (Cairns,et.al,2010:2).

إما قياس الأصول الملموسة(الممتلكات الاستثمارية) فيجري قياسها عند الاعتراف الأولي بكلفة الشراء مضافاً إليها المصاريف الإضافية كالرسوم واتعاب المحامين، حتى تصبح جاهزة للاستعمال، ويجري قياسها اللاحق وإعادة تقييمها باستعمال محاسبة القيمة العادلة التي ينبغي أن تعكس وضع السوق الحقيقي في تاريخ إعداد الميزانية وبعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأسعار الجارية في سوق نشط لأصل مماثل وفي حال غياب المعلومات السابقة يمكن أن تحدد الوحدة الإقتصادية قيمة الأصل عن طريق الأسعار الجارية للأصول ذات الطبيعة المختلفة، والأسعار الجارية للأصول في أسواق أقل نشاطاً، القيمة الحالية عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية للأصل، ويجري الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة في قائمة الدخل (سويد، 2012: 36-37).

#### خامساً: قياس القيمة العادلة للأصول غير الملموسة:

بعد الاعتراف والقياس المبدئي للأصل غير الملموس سمح معياري المحاسبة الدولية (IAS16) و (IAS 38) عند القياس اللاحق للأصل باستعمال أحد الأنموذجين: (Obert, 2006:140)

أ. أنموذج الكلفة وعلى وفق هذا الأنموذج يجري تسجيل الأصل عند إعداد القوائم المالية بالكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم ومخصص خسائر تدني قيمة الأصل.

ب. أنموذج إعادة التقييم وعلى وفق هذا الأنموذج يجري تسجيل الأصل بالقيمة العادلة مطروحاً منه الإطفاء المتراكم وخسائر تدني القيمة، ويجري إعادة التقييم بانتظام إذ لا يختلف المبلغ المسجل في تاريخ إعداد القوائم المالية بشكل كبير عن قيمته العادلة

إما بالنسبة للأصول غير الملموسة لايسمح بإعادة تقييم تلك الأصول التي لم يجر الاعتراف بها مسبقاً على أنها أصول، أو إذا كان الاعتراف الأولي بالأصول غير الملموسة مقاساً بمقياس غير الكلفة، فإذا كان من غير الممكن إعادة تقييم الأصل غير الملموس المقيم سابقاً لعدم وجود سوق نشطة لهذا الأصل، فيجري تسجيل الأصل بسعر الكلفة مطروحاً منه أي إطفاء متراكم وخسائر تدني القيمة، وإذا لم يعد بالإمكان قياس القيمة العادلة للأصل غير الملموس الذي جرى

تقييمه عن طريق الرجوع إلى السوق النشط، يكون المبلغ المسجل للأصل هو مبلغه الذي جرى إعادة تقييمه في تاريخ آخر عملية إعادة تقييم بالرجوع إلى السوق النشطة، وي طرح منه أي إطفاء متراكم لاحق وأية خسائر تدني قيمة متراكمة لاحقة، وإذا كان من الممكن قياس القيمة العادلة للأصل بالرجوع إلى السوق النشط في تاريخ قياس لاحق يجري تطبيق نموذج إعادة تقييم في ذلك التاريخ ( ابو غزالة، 2012: 672-679 ).

عند إعادة تقييم أصل غير ملموس يجري الإقرار بالزيادة في قيمة الأصل عن كلفته وتكون ضمن حقوق الملكية تحت حساب فائض إعادة التقييم، وإذا حدث هبوط لاحق في قيمة الأصل المعاد تقييمه يجري تسجيل قيد الإنخفاض في قيمة الأصل بعكس حساب فائض إعادة التقييم وجعله مديناً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مبلغ الإنخفاض لا يتجاوز رصيد فائض إعادة التقييم، وبالعكس في حالة انخفاض المبلغ المسجل للأصل نتيجة إعادة التقييم يجري الإقرار بخسارة إنخفاض القيمة في قائمة الدخل بعد إستنفاد حساب فائض إعادة التقييم، وعند إرتفاع القيمة في المدة القادمة يجري زيادة قيمة الأصل والإقرار بأرباح إستعادة خسارة التدني التي حدثت في المدد الماضية، وتجرى معالجة للزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية بالغاء الاطفاء المتراكم وخسائر التدني ومن ثم زيادة في حساب الأصل بالمتبقي (بركه ومحمودي، 2013: 108) و (Spiceland, et al, 2018:183).

#### سادساً: قياس القيمة العادلة للأصول المالية:

أن الهدف من معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 9) الذي حل بدلاً عن معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) هو التسهيل على مستعملي القوائم المالية تقدير مبالغ وتوقيت ومدى التأكد من التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول المالية، وتخفيض عدد فئات التصنيف والقياس التي صنفت في معيار المحاسبة الدولي (IAS 39)، إذ ينبغي على الوحدة الإقتصادية أن تصنف الأصول المالية على أنها يجري قياسها (لاحقاً) بالكلفة أو القيمة العادلة عن طريق الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة على أساس كل من:

[www.tag-ipvalue.com/UploadFiles/Financial\\_Classification](http://www.tag-ipvalue.com/UploadFiles/Financial_Classification)

1. أنموذج عمل الوحدة الإقتصادية في ادارة الأصول المالية.
  2. خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية.
- ويجري قياس الأصل بالكلفة المستنفذة إذا جرى استيفاء كل من الشرطين ادناه: (IFRS 9, Pa2.1.4, 2016:8)

أ. يحتفظ بالأصول المالية ضمن أنموذج الأعمال عن طريق الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

- ب. ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القديم.
- ويجري قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة عن طريق الدخل الشامل الآخر إذا جرى استيفاء كل من الشرطين الأتيين:(IFRS 9,Pa a2.1.4,2016:8)
- أ. يحتفظ بالأصول المالية ضمن أنموذج الأعمال ويجري ذلك عن طريق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.
- ب. ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- على الوحدة الإقتصادية أن تصنف جميع الإلتزامات المالية التي جرى قياسها (لاحقاً) بالكلفة المستنفذة باستثناء : (IFRS 9,Pa 1.2.4,2016:9)
- أ. الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة عن طريق الربح والخسارة، ينبغي أن يجري قياس مثل هذه الإلتزامات ومن ضمنها المشتقات، لاحقاً بالقيمة العادلة.
- ب. الإلتزامات المالية التي تنشأ عندما لا يتأهل تحويل أصل مالي لالغاء الاثبات أو عندما ينطبق منهج الارتباط المستمر.
- ج. عقود الضمان المالي بعد الاثبات الأولي ينبغي على مُصدر مثل ذلك العقد أن يقيسه لاحقاً بايهما أكبر، (مبلغ مخصص الخسارة أو المبلغ الذي جرى اثباته بشكل أولي مطروحاً منه، عندما يكون مناسباً المبلغ المتراكم للدخل الذي جرى اثباته على وفق (IFRS 15)).
- د. الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من سعر السوق ينبغي أن يقيسه لاحقاً بايهما أكبر (مبلغ الخسارة أو المبلغ الذي جرى اثباته بشكل أولي مطروحاً منه عندما يكون مناسباً المبلغ المتراكم للدخل الذي يجري اثباته على وفق (IFRS 15)).
- لذا ينبغي على الوحدة الإقتصادية المستحوذة أن تجري لاحقاً قياس التعويض المحتمل بالقيمة العادلة على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13)، مع أثبات التغيرات ضمن الربح أو الخسارة.

### سابعاً : قياس القيمة العادلة للإلتزامات:

الإلتزامات هي المطالبات للوحدة الإقتصادية بنقل المنافع الإقتصادية المستقبلية إلى أطراف ثالثة وهي تشمل جميع السندات والقروض والفواتير المستحقة وغير المدفوعة وهي مطالبات فعلية فضلاً عن كونها استحقاقات، ويجري تقييم الإلتزامات على وفق القيمة المتوقعة للمنافع الإقتصادية التي سيتعين على الوحدة الإقتصادية نقلها إلى أطراف ثالثة، وذلك لتسوية الإلتزامات الرئيسية، وهذا يعني أن القيمة التي يمكن ان تعرض في الميزانية العمومية لكل

بند من البنود تمثل تقيماً عادلاً لمقدار ما يتعين على الوحدة الاقتصادية دفعه عند إستحقاق الإلتزام (Mongiello, 2010:19-20).

وتكون الإلتزامات على صنفين ذم دائنة قصيرة الأجل وقروض، ويجري قياس الذم الدائنة قصيرة الأجل (المبالغ المستحقة الدفع) كالحسابات الدائنة والفائدة المستحقة الدفع والضرائب المستحقة الدفع بالقيمة النقدية التعاقدية للوفاء بالإلتزامات، ونظراً لأن هذه الإلتزامات قصيرة الأجل فإن المبلغ التعاقدية يقترب من قيمته الحالية المخفضة، وبالنتيجة فإن قيمة هذه الإلتزامات في الميزانية العمومية تقارب القيمة السوقية، أما القروض فيجري تسجيل الإلتزامات الناتجة عن الدين قصير الأجل والسندات طويلة الأجل كإلتزامات عقود الايجار والقروض المصرفية بالقيمة الجارية للمبلغ التعاقدية (القيمة السوقية) عند تسجيلها في البداية، وتتغير قيمة هذه الإلتزامات مع تغير أسعار الفائدة، لكن لا يجري تحديدها عادة من السوق، ومع ذلك، ففي المدد التي تتغير فيها أسعار الفائدة أو فروق الائتمان قليلاً، تكون القيمة الدفترية للإلتزامات قريبة من القيمة السوقية، ويتطلب بيان (FASB) رقم (107) أن يجري الإبلاغ عن القيمة السوقية للمستثمرين في الهوامش (Footnote) وتقرن قيم السوق مع القيمة الدفترية (Penman, 2013:48).

أن المشاكل المحاسبية المرتبطة بالإلتزامات تختلف عن المشاكل المرتبطة بالأصول، ويمكن أن نقول بأن عملية قياس وتقييم الإلتزامات تعد عملية سهلة مقارنة بقياس وتقييم الأصول، إذ أن قيمة الإلتزامات بطبيعتها محددة سلفاً بسبب وجود أطراف خارجية ذات علاقة بها، ولها حقوق تجاه الوحدة الاقتصادية ينبغي الوفاء بها، إلا أن ذلك لا يؤدي إلى أن جميع الإلتزامات تكون معروفة في نهاية المدة بصورة قطعية، ومن الجانب النظري يجري قياس الإلتزامات على وفق القيمة الحالية للمدفوعات النقدية المستقبلية اللازمة لتسوية تلك الإلتزامات، والفكرة من ذلك أن قياس الإلتزامات لا ينبغي أن يجري على أساس القيمة في تاريخ الاستحقاق أو أن الإلتزام يستحق فوراً فإن قيمته الحالية تتساوى مع القيمة الاسمية (بوحفص، 2014: 24).

### ثامناً: قياس القيمة العادلة الدخل الشامل :

يعكس التغيير في حجم مطالبات الملاك في الوحدة الاقتصادية، التي تنتج عن كل الأنشطة بإستثناء العمليات مع المساهمين كإصدار الأسهم أو توزيع الأرباح ويشمل الدخل الشامل:

(<http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/rd20lfs120lsds20thly1.pdf>)

1. الإيرادات والمصروفات التي تظهر في قائمة الدخل.
2. يمكن أن يكون من خارج قائمة الدخل، كالتغيرات في قيمة بعض الأسهم بوصفها مكون منفصل في حقوق المساهمين.

3. فإن كل بنود قائمة الدخل وبشكل عام تعد جزءاً من الدخل الشامل أما البنود التي تظهر من قوائم أخرى فيطلق عليها الدخل الشاملة الأخرى، وينبغي أن يكون الإفصاح عنها إما في جزء منفصل من قائمة الدخل أو في قائمة منفصلة للدخل الشامل.

وتدرج اغلب الوحدات الاقتصادية جميع الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر المتداولة في قائمة الدخل في المدة، إذ يجري تصنيف هذه البنود ضمن قائمة الدخل ليتمكن قراء القوائم المالية من فهم أهمية المكونات المختلفة لصافي الدخل، ويجري استبعاد التغيرات في المبادئ المحاسبية وتصحيح الأخطاء في صافي الدخل لأن آثارها تتعلق بالمدد السابقة، وفي السنوات الأخيرة ازداد استعمال القيمة العادلة في قياس الأصول والالتزامات، ونتيجة لذلك، فإن الإبلاغ عن المكاسب والخسائر المتعلقة بالتغيرات في القيمة العادلة قد وضع ضغطاً على قائمة الدخل، لأن القيم العادلة تتغير باستمرار، ويرى البعض أن الاعتراف بهذه المكاسب والخسائر في صافي الدخل أمر مضلل، ويوافق مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على تحديد عدد غير محدود من المعاملات التي ينبغي تسجيلها في الدخل الشامل، ويجري تسجيل المبلغ الإجمالي لبند الدخل الشامل في حقوق المساهمين كإيرادات أخرى متراكمة، فاستبعاد هذه المكاسب والخسائر غير المحققة من صافي الدخل يقلل التقلبات في صافي الدخل (Kieso, ).

et.al,2016:173

### تاسعاً: تدني قيمة الأصول:

صمم الاندثار لتوزيع كلفة الأصل غير المتداول مقابل ما جرى الحصول عليه من إيراد خلال عمر الأصل، ومع ذلك تحدث في بعض الأحيان أحداث سلبية غير متوقعة تجعل من مخصص الاندثار النظامي غير كافٍ في تقدير الأصل، أي بمعنى إن هناك نوعاً من الأحداث التي تؤدي إلى انخفاض في قيمة الأصل إلى ما دون قيمته الدفترية، وتكون القيمة الدفترية مبالغة في قيمة الأصل (Alexander & Nobes,2010:182).

قد تعاني الأصول غير المتداولة (الملموسة وغير الملموسة) من انخفاض كبير في القيمة، قد يعود ذلك إلى عوامل عدة كالتغيرات في استعمال الأصل وظروف السوق، والتقدم التكنولوجي وغيرها، وهذا الانخفاض قد يؤدي إلى أن تكون القيمة الدفترية للأصل أعلى من القيمة الممكن استردادها من الأصل عن طريق استعماله المتواصل أو عن طريق بيعه، ويقال إن قيمة الأصل قد انخفضت، وعليه يجري تخفيض القيمة في قائمة المركز المالي إلى القيمة القابلة للاسترداد، وما لم يجر ذلك سيؤدي إلى المبالغة في قيمة الأصول (Atrill & Mclaney ,2011:61).

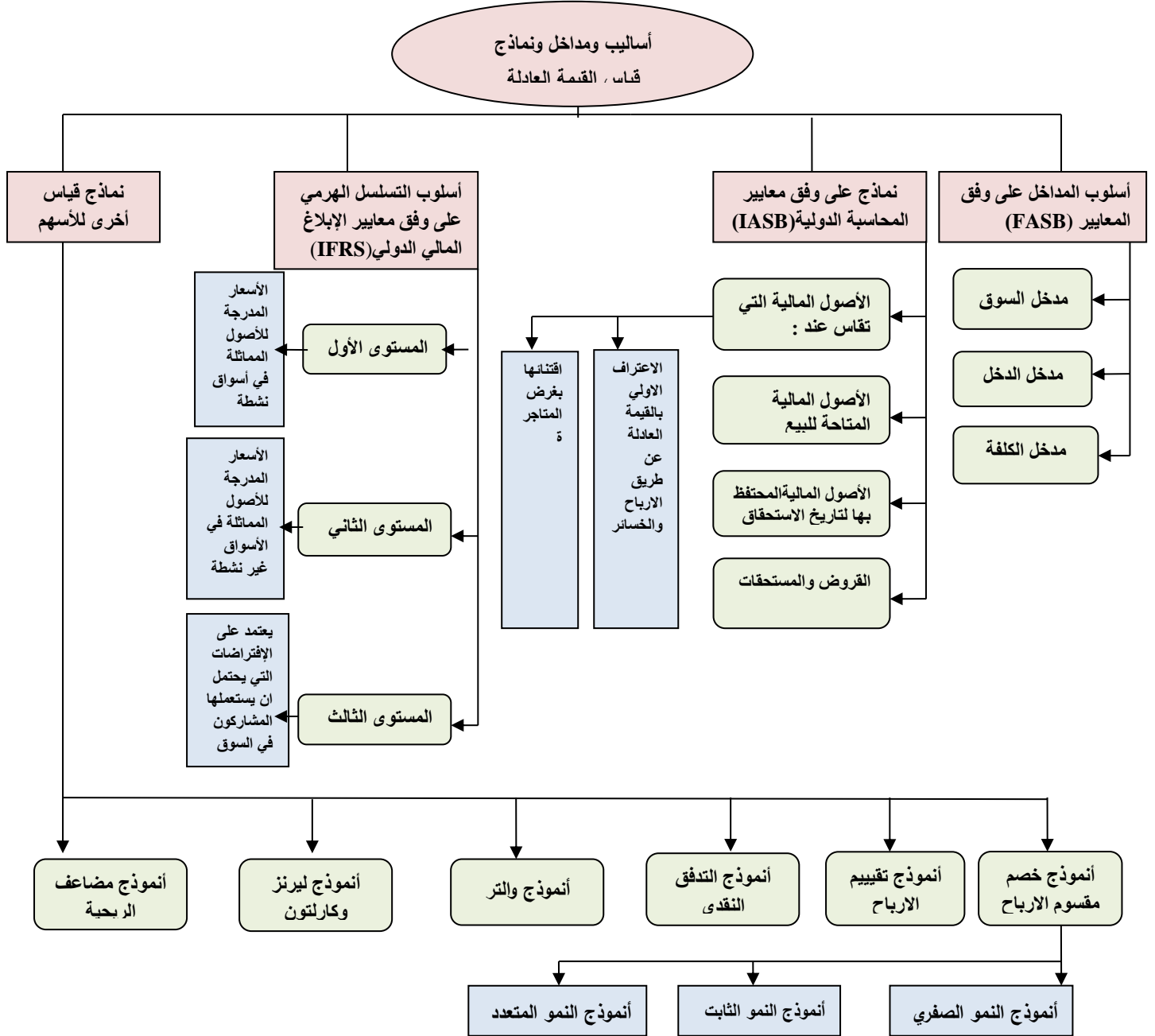
فالأصول غير الملموسة طويلة الأجل، يجري تسجيلها بكلفة الاستحواذ، إذ تطفئ الأصول غير الملموسة ذات العمر المحدود على مدى عمرها القانوني أو العمر الإنتاجي، ولا تطفئ الأصول غير الملموسة التي لها عمر غير محدد، فالشهرة هي أصل غير ملموس لا يجري إطفائها، ولكن ينبغي أن يجري إعادة تقييمها كل عام لتحديد أي انخفاض في القيمة، وذلك يعني أنه ينبغي تسجيل الخسارة عندما تنخفض قيمة الأصل، كالأصول التي كانت قيمتها عالية جداً في الماضي وقد انخفضت مع مرور الزمن، وعندما يجري الاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصل، يجري تسجيل الخسارة في المدد الزمنية التي تنخفض فيها القيمة بدلاً من تاريخ بيع الأصل ( Portr & Norton,2013:395-399 )

والفكرة العامة هي أن الوحدة الاقتصادية تستحوذ على الأصل وإنها تعتقد بأن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة ستتولد من ذلك الأصل وتتجاوز كلفتها، فإذا كانت المنافع المستقبلية المتوقعة المتبقية للأصل أقل من صافي القيمة الدفترية له، يعد ذلك الأصل منخفض القيمة، إذ يجري تعديل القيمة الدفترية للأصل لمستوى خسائر تدني القيمة، فتسوية إنخفاض قيمة الأصول هي خصم من قيمة الأصل تماماً كالاندثار، ويجري معالجة تدني الأصول في معيار المحاسبة الدولي (IAS 36) تدني قيمة الأصول، ويتطلب معيار المحاسبة الدولي (36) الفقرة (1) ألا يجري تحميل الأصول بقيم تزيد عن قيمتها القابلة للاسترداد ويعد الأصل متدني القيمة إذا تجاوزت قيمته الدفترية القيمة القابلة للاسترداد (Aerts& Walton,2013:178).

ويمكن تلخيص أساليب التقييم بالقيمة العادلة بالمخطط المبسط كالآتي:

شكل (2-2)

## أساليب التقييم بالقيمة العادلة



ما سبق يتضح أن هناك طرائقاً لقياس القيمة العادلة لجميع عناصر القوائم المالية ابتداءً بالأصول الملموسة وغير الملموسة، والإلتزامات، والمصروفات والإيرادات، والدخل الشامل، ففي ظل الأسواق المتقلبة والمتغيرة، فإن قياس القيمة العادلة يوفر الكثير من الشفافية مقارنة بالكلفة التاريخية.

وعند تحديد القيمة العادلة يقدم التسلسل الهرمي الذي يعطي الأولوية للمدخلات التي ينبغي أن تستعملها الوحدة الاقتصادية، وتستند هذه الأولوية إلى ثلاث مستويات تفصيلية، يعد المستوى الأول أعلى مستوى من المدخلات المتاحة، وفيه أسعار مدرجة غير معدلة في الأسواق النشطة للأصول أو الإلتزامات المماثلة ويمكن الوصول إليها في تاريخ القياس، إما المستوى الثاني فهي مدخلات لغير الأسعار المدرجة يمكن ملاحظتها للأصول أو الإلتزامات إما بشكل مباشر أو غير مباشر والتسويات ضمن هذه الفئة من المدخلات مسموح بها، وتعتمد على حالة الأصل وقابلية المقارنة للأصل أو الإلتزام إلى جانب مستوى نشاط السوق مع وجوب الإفصاح عن المدخلات المهمة غير القابلة للملاحظة.

إما المستوى الثالث مدخلاته لا يمكن ملاحظتها للأصول أو الإلتزامات، وهناك مخاطر ترتبط بتقدير إفتراضات القيمة العادلة، وتلجئ للإعتماد على تقييمات متنوعة، وقد وضع المعيار المحاسبي الدولي(13) لجعل أساليب التقييم أكثر شفافية للحد من المخاطر التي يتعرض لها المستثمرين والمستعملين الآخرين للقوائم المالية.

ولا يمكن الإعتماد على مدخل معين في جميع الظروف لقياس القيمة العادلة، وإنما إستعمال المدخل المناسب الذي يوفر البيانات اللازم إستعمالها في القياس، وبالنتيجة إستعمال أكثر من مدخل تبعاً للظروف، ومن ثم تقييم نتائج قياسها.

وبعد التعرف على مفهوم القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات في المبحث السابق، يتحقق الهدف الرئيس الأول من البحث عن طريق ماسبق من تفصيل عن طرائق القياس بالقيمة العادلة.



## المبحث الثاني

### القياس بالقيمة العادلة وانعكاسه على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

على الرغم من وجود بدائل للقياس ذكرت في المبحث الأول من هذا الفصل إلا أنه من الناحية النظرية فإن الفكر المحاسبي استقر على أساسين رئيسين للقياس هما: القياس بالكلفة التاريخية، والقياس بالقيمة العادلة، ولكل مقياس مبررات يستند إليها مؤيدوه، ووجهة إنتقادات من مؤيدي المقياس الآخر، وفي سعي محاسبة القيمة العادلة لتحقيق أهداف المحاسبة المالية، المتمثلة بشكل رئيس في تزويد مستعملي القوائم المالية بمعلومات مفيدة تساعدهم في إتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة، فقد توجه واضعي المعايير المحاسبية في معظم الدول ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس لقياس العناصر المالية، في محاولة لمعالجة عيوب مبدأ الكلفة التاريخية، وقد عدّ البعض هذا التوجه تغييراً محورياً في الفكر المحاسبي.

وعليه سيتناول في هذا المبحث أهمية القيمة العادلة عن طريق التطرق إلى الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة ومبرراتها وأهم المعوقات التي تواجهها وأيضاً علاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

#### أولاً: نشأة وتطور محاسبة القيمة العادلة:

نشأ مفهوم القيمة العادلة نتيجة الجدل الذي حصل عن محاسبة التضخم في الستينات من القرن العشرين وكيفية الإفصاح عن تغيرات الأسعار في القوائم المالية، إذ كان النقاش يدور عن الكلفة التاريخية والبدايل المطروحة كبعض أشكال القيمة الحالية، ونتيجة المحاولات الفاشلة لإعتماد محاسبة تغير الأسعار التي تستند إلى الكلفة الحالية أو كلفة الإستبدال، توجه واضعي المعايير المحاسبية إلى إستعمال أسعار السوق الحالية، لتكون القيمة العادلة (فلوح وحسن، 2011:130).

ففي بداية الثمانينات من القرن الماضي، أصدرت الجمعيات المهنية في كثير من الدول تقارير وإصدارات تقترح إحلال بعض نماذج محاسبة سعر السوق بدلاً من محاسبة الكلفة التاريخية في القوائم المالية للوحدات الإقتصادية، وأشارت العديد من البحوث إلى توجه واضعي المعايير في أغلب الدول فضلاً عن مجلس معايير المحاسبة الدولية أكثر من أي وقت مضى إلى ضرورة قيام الوحدات الإقتصادية بإظهار أصولها والتزاماتها المالية بالقيمة السوقية بدلاً من الكلفة التاريخية، وجاء هذا التوجه كون الأسواق المالية أصبحت أكثر وضوحاً، إذ أصبحت

الأسعار لمعظم الأصول المالية متاحة، فضلاً عن نمو إستعمال المشتقات، وفشل معايير المحاسبة القائمة على الكلفة التاريخية في توفير معلومات ملائمة (الطرايرة، 2005: 89-90).

ومع تزايد الرغبة في إيجاد منهج معياري محاسبي في التقييم يحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ويساعد في الوقوف على المركز المالي الحقيقي للوحدات الإقتصادية، ويمكن متخذي القرارات من الإعتماد على تلك المعلومات، توجه كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية، نحو إصدار معايير متعددة تسهم في دعم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وأعتمد مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس والتقييم المحاسبي عن طريق إصدار قرار يعدّ محاسبة القيمة العادلة المقياس الأكثر ملائمة من بين طرائق القياس، وقد تحول مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة بإصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة الدولية التي تركز على القيمة العادلة (جقميري، 2012: 23).

وفي السنوات الاخيرة توجه كل من مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية، إلى الإستعمال الأكثر نطاقاً للقيمة العادلة، إذ أن إستعمال القيمة العادلة لم يقتصر على قياس الأدوات المالية للوحدة الإقتصادية فقط، بل أن إستعمالها إمتد ليشمل قياس الأصول (Christensen&Nikolaev, 2009: 7-8).

ويرى الباحث أن أهمية القياس بالقيمة العادلة تتجلى في أفراد مجلس معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية معيار خاص بالقيمة العادلة هو (IFRS 13) القياس بالقيمة العادلة.

### ثانياً: مفهوم القيمة العادلة :

نظراً لإنتقادات محاسبة الكلفة التاريخية، فأن واضعي المعايير ينتقلون إلى البديل في تسجيل قيم الأصول والإلتزامات، ومن بدائل الكلفة التاريخية القيمة العادلة وبصفة عامة فأن القيم العادلة هي تقديرات للقيمة الإقتصادية الحالية للأصل أو الإلتزام، تستعمل محاسبة القيمة العادلة حالياً لتسجيل قيمة العديد من الأصول، ومع ذلك فقد اعترفت (FASB) بالتفوق المفاهيمي لمفهوم القيمة العادلة، وقررت من حيث المبدأ الانتقال في النهاية الى هذا الانموذج، ومن المهم للغاية فهم الطبيعة الدقيقة للقياس بالقيمة العادلة وحالته وأين يتجه، وكذلك مزاياها وتقنياتها وتحليلها على حد سواء (Suprmanyam, 2009: 76).

فلمحاسبة القيمة العادلة تعاريف ومفاهيم متعددة عدلت مرات عدة ضمن اصدارات مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أو اصدارات معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS).

فقد عرفها (Alexander&Nobes, 2010: 320) بأنها المبلغ الذي يمكن عن طريقه تبادل أصل أو سداد إلتزام بين أطراف مطلعة ورغبة في معاملة تجارية بحتة.

فيما عرفها (Harrison, et al,2013:9) بأنها المبلغ الذي يمكن أن تباع فيه الوحدة الاقتصادية الأصل أو المبلغ الذي يمكن أن تدفعه لتسوية الالتزام.

وإنفق (Whittington,2015:49) مع (IFRS,2017:85) على تعريف القيمة العادلة السعر الذي سيستلم عند بيع أصل أو سيدفع لتحويل إلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق.

ويرى الباحث أن أفضل تعريف للقيمة العادلة هو ما جاء بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS13) الذي نص على أنها (السعر الذي سيستلم عند بيع أصل أو سيدفع لتحويل إلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق) ويقوم هذا التعريف على المبادئ الرئيسة الآتية: (IFRS,Standard Fair Value13,2016:3)

1. السعر: عرض المعيار (IFRS 13) القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيستلم من بيع أصل أو سيدفع لتحويل إلتزام في معاملة منتظمة في السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر ميزة) في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية، بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر يمكن رصده بشكل مباشر أو أنه مَقْدَر بإستعمال أسلوب تقويم آخر.

2. المعاملة المنتظمة : يفترض القياس بالقيمة العادلة أن يكون الأصل أو الإلتزام ناتج عن معاملة مبادلة منتظمة في ظروف إعتيادية بين المشاركين في السوق لبيع الأصل أو لتحويل إلتزام عند تاريخ القياس وفي ظروف السوق الحالي، والفكرة من المعاملة المنتظمة يلغي التغييرات التي تحدث في ظل الظروف غير الأعتيادية كالأكراه، ويضمن أن القيمة العادلة تمثل سعر التبادل في الظروف العادية (Suprmanyam& Wild,2009:100).

3. السوق : قياس القيمة العادلة يفترض أن معاملة تحويل إلتزام أو بيع الأصل تتم في السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام، وفي حالة عدم وجود سوق رئيسي يجري اختيار السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الإلتزام.

4. المشاركون في السوق: المشاركون في السوق هم المشترون والبائعون في السوق الرئيسية أو السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الإلتزام، ولا بد من أن تتوفر فيهم الخصائص الآتية: (مردان، 2012: 16-26).

أ. الإستقلال عن الوحدة الاقتصادية (التي تقوم بإعداد التقارير المالية) بمعنى آخر ألا يكون من الأطراف ذوي العلاقة.

- ب. المعرفة، إن يكون لديه فهم معقول بالأصل أو إلتزام والمعاملة على أساس جميع المعلومات المتاحة، وكذلك المعلومات التي يمكن الحصول عليها عن طريق العناية الواجبة التي تكون معتادة ومتعارف عليها.
- ج. القدرة على التعامل مع الأصل أو إلتزام.
- د. الرغبة والاستعداد للتعامل مع الأصل وإلتزام، وإلا يكون مجبراً أو مضطراً للقيام بذلك.

### ثالثاً: أهداف تطبيق القياس بالقيمة العادلة:

يسعى القياس بالقيمة العادلة الى تحقيق أهداف عدة منها:(دهمش،2006:10)

1. تحديد السعر الذي يمكن إستلامه لأصل أو الذي يدفع لتسديد إلتزام لعملية بين أطراف رغبة في عملية التبادل في تاريخ القياس.
2. تحقيق الاتساق في مقاييس القيمة العادلة المطلوبة على وفق معايير الإبلاغ المالي.
3. يعكس وجهة نظر السوق ولا يقتصر على رغبة الوحدة الإقتصادية التي تقوم بالإبلاغ فقط.
- وأضاف (شونوف،2009) أهداف أخرى يسعى القياس بالقيمة العادلة إلى تحقيقها هي:-
4. توفير قياس أكثر واقعية للأرباح في ظل المخاطر المختلفة.
5. توفير قياس أكثر ملائمة وأكثر دلالة للتدفقات النقدية المستقبلية.
6. تحسين الأداء التشغيلي المستقبلي للوحدات الإقتصادية.
- فيما أضاف (يونس، 2011:27) هدفاً آخر هو:
7. إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع عند إعداد قائمة المركز المالي، إذ يجري الاعتراف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين، فهو يعمل على أساس أن الوحدة الإقتصادية مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود، وبالنتيجة فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تدفعه أو تتسلمه الوحدة الإقتصادية في عملية تكون فيها مضطرة إلى البيع أو عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية.

### رابعاً: إيجابيات وميزات القيمة العادلة :

للقيمة العادلة منتقدين ومناصرين، فقد ولدت منذ نشأتها نقاشاً ساخناً بين صانعي السياسات، والممارسين والاكاديميين، ويرى (Supramanyam & Wild,2009:103) أن من إيجابيات القيمة العادلة الأتي:-

1. تعكس المعلومات الحالية : لا أحد ينكر بأن القياس بالقيمة العادلة تعكس المعلومات الحالية المتعلقة بقيمة الأصول وإلتزامات في قائمة المركز المالي، وعلى النقيض من ذلك يمكن أن تكون المعلومات المتعلقة بالتكاليف التاريخية قديمة، ما يؤدي إلى ما يمكن تسميته

بالأصول أو لإلتزامات "الخفية"، ومن أهم ميزات محاسبة القيمة العادلة إظهار المزيد من المعلومات الحالية، لذا أن القياس بالقيمة العادلة أكثر ملائمة لإتخاذ القرارات.

2. المقارنة: نتيجة الاتساق في الطريقة التي تقاس بها الأصول وإلتزامات، أن القياس بالقيمة العادلة ستحسن المقارنة، أي القدرة على مقارنة القوائم المالية للوحدات الإقتصادية المختلفة.

3. التخلي عن التحفظ والتحيز: أن محاسبة القيمة العادلة تعمل على القضاء على التحفظ الذي يوجد في المحاسبة لتحسين الموثوقية، وهذا هو الإبلاغ عن المعلومات دون أي تحيز. ويدعي المدافعون عن القيمة العادلة أنها مفيدة للمستثمرين وتؤدي إلى زيادة في الشفافية، وهذه الحجة يمكن تفسيرها بإفتراض أنه يجري تقدير القيمة العادلة بسعر السوق والذي يمكن الحصول عليه من سوق نشط وأطراف مطلعة وتنافسية في ظل الظروف الحالية، وبالنتيجة ستكون قيمة الأصل خالية من الاجتهاد الشخصي، وهذا يؤدي إلى أن قائمة المركز المالي توفر معظم المعلومات التي يحتاجها المستثمرون عن طريق مقارنة القيمة الدفترية مع سعر السوق ما يوفر معلومات مفيدة، فقيمة صافي أصول الوحدة الإقتصادية ستكون أعلى بكثير من القيمة السوقية، والمعلومات في قائمة المركز المالي تعطي إشارات قوية على أن قرار الشراء في الوحدة الإقتصادية سيكون استثماراً جيداً والعكس بالعكس (Sundgren, 2013:244).

ويتميز تطبيق القياس بالقيمة العادلة فضلا عما سبق بأنه يوفر فرصة لقياس الدخل الحقيقي (It Provides Ameasurement of true Income) إذ تكون هناك فرصة أقل للتلاعب بالبيانات المحاسبية بإستعمال القيمة العادلة، وبدلاً من استعمال بيع الأصول للتأثير في المكاسب أو الخسائر، يجري ببساطة تتبع تغيرات الأسعار على أساس القيمة الفعلية أو المقدره وتحديث التغيرات في الدخل مع التغيرات في قيمة الأصل، والتي تعكس أرقام صافي الدخل النهائي (https://brandongaille.com/8-fair-value-accounting-pros-andcons/2015)

#### خامساً: سلبيات القيمة العادلة:

بالرغم من إيجابيات القيمة العادلة أشرت عليها سلبيات عدة منها: (جعارات ، 2006 : 13) (صلاح، 2008 : 117-116)، (النجار، 2013 : 469)، (https://brandongaille.com/8-fair-value-accounting-pros-and-cons/)

1. تعدد طرائق قياس القيمة العادلة يؤدي إلى نتائج تختلف باختلاف كل طريقة قياس، الأمر الذي يبقي الإنتقادات موجه للمحاسبة لتعدد بدائل المعالجة والقياس بشكل عام.
2. صعوبة الوقوف على الظروف المحيطة بالقيمة العادلة، ويترتب على ذلك عدم دقة وحيادية قياس القيمة العادلة، وإمكانية توفير النية والقصد بالتلاعب بها ولاسيما إذا ترافق الأمر مع إظهار صورة حسنة للمركز المالي ونتيجة النشاط.

3. إن الاعتراف بالقيمة العادلة وتحديد قيمتها ينطويان على الحكم الشخصي وأتباع أسس قياس مختلفة.

4. إن تطبيق القياس بالقيمة العادلة فيما يخص الاستثمارات يكون معقداً وعلى وفق طرائق قياس مختلفة، منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالإستثمارات ومنها ما يخص موضوع تقدير القيمة العادلة.

5. قد تزيد تكاليف التقدير على وفق القيمة العادلة عن المنافع المرجوة منها.

6. على الرغم من أهمية القياس في المحاسبة المالية، وأهمية معرفة الأحداث التاريخية توكيلاً للدقة في تتبع النتائج، ونظراً لأن الأصول قد يكون لها انخفاضات عدة خلال السنة ما يقلل الأرباح الصافية، فالقياس بالقيمة العادلة يمكن أن يقلل بشكل مصطنع من النجاحات التي يحققها أي نشاط تجاري، وبذلك تفقد البيانات المالية منظورها التاريخي.

7. بعض المستثمرين لا يلاحظون دائماً أن الوحدة الاقتصادية تستعمل محاسبة القيمة العادلة، وهو ما يولد عدم رضاهم، بسبب فقدان قيمة الأصل في صافي الدخل ويصبح خسارة الدخل للمستثمرين، لأن أغلب المستثمرين يتداولون الأصول بدلاً من استعمالها للاستثمار وبالنتيجة تخلق ضربة قوية لمحفظتهم وتجعل أغلب المستثمرين يعيدون عن الأعمال.

#### سادساً: الموثوقية والملائمة في ظل تطبيق القياس بالقيمة العادلة:

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بيان المفاهيم رقم(1) الذي تضمن أهداف التقارير المالية لاسيما تقديم معلومات مفيدة لمتخذ القرار، وأضاف بيان المفاهيم رقم (2) خاصيتي الملائمة والموثوقية، إذ تعد المعلومة ملائمة إذا نشرت في التوقيت المناسب، وكان لها قيمة تنبؤية، وتغذية راجعة، ما يؤدي إلى تبني سياسات محاسبية تلبي تلك الخواص (الريشاني، 2011).

ويمكن أن يعد قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الإعتماد عليه فقط في حال عدم وجود فروق مهمة عند القياس بالقيمة العادلة، وهذا قد لا يتحقق في حال عدم وجود سوق نشط، إذ أن افتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكون خطراً وسيؤثر في ملائمة وموثوقية وقابلية المقارنة وفهم التقارير المالية، إذ قد يختلف مبلغ أو قيمة الأرباح والخسائر التي ستظهر في قائمة الدخل من سنة إلى أخرى، وهذا يعني أنه قد يجري الإفصاح عن أصل بقيمة جرى احتسابها على أساس أنموذج رياضي لسوق افتراضية، فلو جرى تطبيق هذا الأمر على استثمارات أسهم غير مسعرة فهناك خطورة أن يجري استعمال أرباح المضاربة المستقبلية لتبرير الإفصاح عن هذه الإستثمارات وعرضها في قائمة المركز المالي بقيمة مرتفعة، وهي بدورها

ستؤدي إلى التقرير عن أرباح مضاربات مرتفعة، ما يؤدي للتساؤل عن مدى ملائمة وموثوقية التقارير المالية المعدة في ظل هذه الأسس (ابو المكارم، 2000) و(عبد الفتاح، 2002).

ولذلك، فإن مستعملي التقارير المالية سيحتاجون إلى تمييز واضح ما بين الأرقام الموضوعية والأرقام غير الموضوعية (التقدير الشخصي)، وما بين الأرباح والخسائر المتحققة المبنية على أسعار سوق حقيقية وتلك النتائج المبنية على أسعار سوق إفتراضية، وهذا سيكون أكثر تعقيداً على مستعملي التقارير المالية، لذا لابد من وجود معايير واضحة للتقارير المالية لضمان عدم تضليل المستفيد عن الحقائق والظواهر الإقتصادية الحقيقية التي حدثت فعلاً (penman, 2007:33-44).

أن القدر المطلوب تحقيقه من خاصيتي الملائمة والموثوقية هو أساس المفاضلة بين القياس بالكلفة التاريخية والقياس بالقيمة العادلة، ففي الوقت الذي تحقق فيه الكلفة التاريخية قدراً كبيراً من الموثوقية وقدراً أقل من الملائمة فإن القياس بالقيمة العادلة يحقق قدراً أكبر من الملائمة وقدراً أقل من الموثوقية، في ظل غياب سوق نشطة، وقد أجمع العديد الباحثين على أنه لا يمكن الاستغناء عن أي من خاصيتي الملائمة والموثوقية وينبغي الموازنة بين الخاصيتين، ففي بعض المواقف تكون الملائمة أهم من الموثوقية والعكس في المواقف الأخرى، فضلاً عن ذلك لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف التضحية بأي من الملائمة أو الموثوقية بالكامل، إلا أن عدداً من الباحثين أعطوا أولوية للملائمة على الخواص الأخرى (البشتاوي والمبيض، 2008).

من جهة أخرى طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الامريكي (FASB) المتعلق بالملائمة والموثوقية استعمال أكبر لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية، فالقيمة العادلة تعد الطريقة الأكثر فاعلية والطريقة المثلى لتعكس الواقع الإقتصادي الحقيقي بصورة أفضل مقارنة مع الكلفة التاريخية، فتطبيق القياس بالقيمة العادلة يعطي نتيجة أكثر شفافية ومعلومات إضافية تتلائم بشكل أفضل مع أهداف المحاسبة ومن أهم هذه الأهداف أن القيمة العادلة تعبر بدقة عن الوضع المالي للوحدة الإقتصادية، أي انها صورة عادلة وحقيقية، وتنتج تقارير مالية قابلة للمقارنة وقابلة للفهم وأكثر ملائمة (Aslanertik, 2009:17-19).

أن القوائم المالية عليها أن توفر معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين المحتملين لمساعدتهم على إتخاذ قراراتهم الاستثمارية، إذ تستند هذه القرارات إلى معلومات ملائمة وموثوق بها، وفي الوقت المناسب للمساهمة بشكل ايجابي في تطوير الإقتصاد، وتوفير هذه المعلومات يُعزز ويُحسن من جودة قرارات المستثمرين ويُقلل من مشاكل الوكالة، بينما يعتمد إختيار تطبيق القيمة العادلة أو الكلفة التاريخية على مقدار الموارد والجهود التي تكون الوحدة الإقتصادية جاهزة لإنفاقها لتحصل على قيمة عادلة وموثوق بها، فإذا إختارت الوحدة الإقتصادية طريقة القيمة العادلة بعقلانية عن طريق السوق يمكنها معرفة ما اذا كان هذا القياس يوفر تقديرات موثوق بها

أم لا، فالإختيار بين القيمة العادلة والكلفة التاريخية ينبغي أن يعتمد على الفائدة/ المنفعة من كل طريقة لمسألتين : (Kazmouz,2010:21-23)

1. الملائمة لقرار معين لمستفيدين معينين.
  2. الموثوقية النسبية للتكاليف والقيم المختلفة.
- ويشير معيار المحاسبة الدولي (IAS 32) فقرة (78) إلى أن معلومات القيمة العادلة تعد مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من مستعملي القوائم المالية إذ إنها في كثير من الحالات: (المطيري، 2011:37)

1. تعكس تقديرات الأسواق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لأدوات المالية.
2. تمكن معلومات القيمة العادلة من المقارنة بين أدوات مالية لها غالباً الخصائص الإقتصادية نفسها بغض النظر عن الهدف منها وتاريخ إصدارها أو شرائها.
3. توفر القيمة العادلة أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع.

#### سابعاً: العلاقة بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة:

أوضح مجلس معايير المحاسبة المالية أن هدفه الطويل المدى هو جعل كل الأصول والإلتزامات التي يجري الاعتراف بها في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة وليس بالكلفة التاريخية، وذلك لسببين هما: (De jager, 2014:17)

1. القيمة العادلة توفر معلومات أكثر ملائمة عن الأصول والإلتزامات المالية مقارنة بمعلومات الكلفة التاريخية .
  2. أنموذج القياس المختلط الذي يجري على وفقه قياس بعض الأصول إلى جانب الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة وبعض آخر بالكلفة التاريخية لن يستطيع مواكبة إستراتيجيات إدارة المخاطر ولا مسايرة ومواكبة الأدوات المالية المعقد، ما أدى إلى التوجه لإيجاد البديل الأفضل.
- وبعد أن سمحت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بتطبيق القياس بالقيمة العادلة بجانب القياس بالكلفة التاريخية، وأصبحت تعددية في البدائل المحاسبية لابد من توضيح تأثير هذا التعدد على بعض الخصائص النوعية للمعلومات المالية كما مبينة في الجدول أدناه:

جدول (1-2) أنموذج الكلفة التاريخية مقابل أنموذج القيمة العادلة وأثرهما في خصائص المعلومات المحاسبية		
الخصائص	أنموذج الكلفة التاريخية	أنموذج القيمة العادلة
الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية		
1. الملائمة : (العمرى و بروية، 2014:320) و (حنان، 2003 :168-166)	عدم ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في ظل التضخم، ولا تعكس التغيرات في كل من المستوى	الاستعانة بطرائق تتضمن تعديلا يعكس آثار التضخم وتأخذ بعين الاعتبار التغير في المستوى العام للأسعار، وتعرض صورة دقيقة



<p>عن حالة الأسواق المالية، وتكون ملائمة لإتخاذ القرارات.</p>	<p>الخاص والمستوى العام للأسعار، وغير ملائمة لإتخاذ القرارات.</p>	
<p>لها قيمة تنبؤية أكبر فيما يتعلق بأدائها في المستقبل ولاسيما فيما يتعلق بالتدفقات النقدية التشغيلية، وتوزيعات الأرباح، وأن القيمة التنبؤية للقيمة العادلة يمتد إلى حالات عدم استمرار الوحدة الاقتصادية، تهدف لتحديد قيمة الوحدة الاقتصادية.</p>	<p>تجمع على فرض استمرارية الوحدة الاقتصادية.</p>	<p>أ. القيمة التنبؤية (herrmann,et .al,2006: 49) and (sanahuja &amp; manuel,2014:21)and (Ehalaiye,et .al,2016:41-42)</p>
<p>يمكن للمستثمرين تأكيد أكثر لتوقعاتهم.</p>	<p>يمكن معرفة انخفاض قيمة الأصول عن طريق طرح الاندثار المتراكم من الكلفة التاريخية ، وتوفر معلومات مقيدة للمستعملين، وأن تؤكد التوقعات أكثر صعوبة.</p>	<p>ب. القيمة التوكيدية (sanahuja &amp; manuel,2014:22), (IFRS 2,para Qc9)</p>
<p>المعلومات المهمة نسبياً هي التي تتجاوز عتبة أو حد الاعتراف وتدرج في القوائم المالية لأنها تؤثر في قرار المستفيد فهي معلومات ملائمة أما المعلومات غير المهمة لا تتجاوز عتبة الاعتراف ولا تدرج في القوائم المالية ولا تؤثر في قرار المستفيدين، فهي معلومات غير ملائمة، ولا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.</p>	<p>لا تؤخذ الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية بعين الاعتبار.</p>	<p>ج. الأهمية النسبية (فوزية وعمران،2015: 14)</p>
<p>تمثل تمثيلاً أكثر صدقاً، ويكون التعديل في نهاية المدة المحاسبية، وتدل على الواقع في كل الاوقات، وهي طريقة أكثر واقعية.</p>	<p>تمثل تمثيلاً صادقاً في تاريخ كلفة الإقتناء وتكون القيمة العادلة نفسها ومع مرور الوقت تظهر الفروقات لأنها تدل على واقع الماضي وليس الواقع في كل الاوقات .</p>	<p>2. التمثيل الصادق : (sanahuja &amp; manuel,2014:22), (IFRS 2,para Qc12) , and (herrmann,et .al,2006: 49).</p>
<p>توفر القيمة العادلة للأصول الثابتة في ذلك الوقت.</p>	<p>توفر معلومات غير مكتملة لأنها لا تعكس الصورة الحالية، ولا تخدم المستثمرين.</p>	<p>أ. الاكتمال (IFRS 2,para Qc13), (sanahuja&amp;manuel,2014:24).</p>
<p>معلومات غير متحيزة .</p>	<p>ابتعاد المعلومات عن التحفظ، لا يجب الاعتراف بالتغيرات الايجابية ولكن ينبغي الاعتراف بالتغيرات السلبية.</p>	<p>ب. الحيادية (IFRS 2,para Qc14), (sanahuja&amp;manuel,2014:24).</p>
<p>أمكانية أعلى لحدوث الأخطاء عند تقييم الأصول، عندما يتطلب تقديراً لتحديد قيمتها.</p>	<p>يوفر سعر الكلفة معلومات حقيقية مع هامش قليل من الخطأ.</p>	<p>ج. الخلو من الاخطاء (sanahuja&amp;manuel,2014:24), (IFRS 2,para Qc15)،</p>
		<p>الخصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية</p>

1. قابلية المقارنة (sanahuja&manuel,2014:24), (IFRS 2,para Qc21)	تحد من إمكانية المقارنة بين اثنين من الأصول المتساوية التي جرى إكتسابها في أوقات مختلفة.	إذا جرى قياس القيمة العادلة بصورة موثوق بها فأنها تسهم بشكل كبير في تحسين قابلية المقارنة.
2. قابلية التحقق (IFRS 2,para Qc21) (sanahuja&manuel,2014:25),	يمكن التحقق من كلفة الأقتناء بسهولة.	يمكن أن تكون أكثر صعوبة للتحقق.
3. التوقيت المناسب (sanahuja&manuel,2014:25), (IFRS 2,para Qc24)	المعلومات الاخيرة غير مجدية، ولاتوفر معلومات حالية وفي الوقت المناسب	يوفر معلومات محدثة، وتوفر مزيد من المعلومات للمستثمرين
4. قابلية الفهم (sanahuja&manuel,2014:26)	تكون المعلومات قابلة للفهم بوضوح، لأن الكلفة التاريخية تمتاز بسهولة التطبيق والفهم لجميع مستعملي القوائم المالية، وهي طريقة واحدة	لا يمكن فهمها عند جميع مستعملي القوائم المالية .
المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصادر المؤثرة أزاء كل فقرة .		

ما سبق يمكن أن نصل إلى أن القيمة العادلة تعد أساساً مهماً لقياس العناصر المالية ساهمت في أحداث تغيير جوهري في الفكر المحاسبي، لأنها تعزز تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وأبرز ما يميز القيمة العادلة أنها تعكس المعلومات الحالية الأكثر ملائمة لإتخاذ القرارات دون تحفظ أو تحيز لتحسين الموثوقية، كما أنها تحسن مقارنة القوائم المالية للوحدات المالية المختلفة، وأن أساس المفاضلة بينها وبين مبدأ الكلفة التاريخية هو تحقيق القدر المطلوب من خاصيتي الملائمة والموثوقية، فالقيمة العادلة هي الطريقة الأكثر فاعلية لتعكس واقع إقتصادي حقيقي؛ لأن تطبيقها يعطي نتيجة أكثر شفافية، وتلائم أهداف المحاسبة، فالقيمة العادلة تعبر بدقة عن الوضع المالي للوحدة الإقتصادية وإنتاج تقارير مالية قابلة للمقارنة والفهم وأكثر ملائمة، وهذا يحقق جزءاً من الهدف الرئيس من الجانب النظري في التعرف على مفهوم القيمة العادلة و تحديد العلاقة بين طرائق القياس المحاسبي وتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

وبعد التعرف على مفهوم القيمة العادلة واهدافها وسلبياتها وإيجابياتها لابد من معرفة طرائق القياس وكيفية العمل بها، وهذا ما سيجري تفصيله في المبحث اللاحق.

يمثل القياس المحاسبي أحد وظائف المحاسبة الرئيسية، فهو يعمل على ترجمة الأحداث الإقتصادية ونتائجها إلى أرقام، وبالنتيجة يعمل على إنتاج معلومات محاسبية بصورة رقمية لغرض تقديمها إلى المستفيدين، وعند ترجمة الأحداث المالية للوحدة الإقتصادية إلى أرقام تعكس أثر هذه الأحداث في نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية ومركزها المالي، فهذه المعلومات يفترض أن تساعد في عملية إتخاذ وترشيد القرارات الإقتصادية لدى الفئات المستفيدة منها، فعمليات القياس المحاسبي تنفذ في الواقع العملي عن طريق النظام المحاسبي المطبق في الوحدة الإقتصادية، وبالنتيجة فإن هدف النظام هو إنتاج المعلومات الرقمية.

أن تحقيق أهداف القياس المحاسبي المنشودة لن يكون بسهولة لوجود طرائق عدة لقياس الأحداث المالية، ولكل طريقة من هذه الطرائق من يؤيدها بطروحات فلسفية محبوكة، إذ يبدو من الصعب الحكم منذ البداية على طريقة قياس معينة بأنها متفوقة عملياً ونظرياً على باقي طرائق القياس.

ونتيجة التطورات التي شهدتها البيئة الإقتصادية والمحاسبية من تزايد حجم الأعمال وتباينها وإتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد، وظهور الشركات متعددة الجنسية والإنتتاح الإقتصادي بين الدول وحرية التعاملات التجارية والمالية، مما أدى إلى وجود ضغوطات على مهنة المحاسبة والتأثير في بعض المبادئ التي تقوم عليها ومن ذلك فقد أصبح مبدأ الكلفة التاريخية يواجه إنتقادات شديدة نتيجة لموجة إرتفاع الأسعار التي شهدها العالم، كل هذه العوامل دفعت الفكر المحاسبي المعاصر إلى اتباع منهج جديد للقياس المحاسبي هو محاسبة القيمة العادلة، الذي بدت كمطلب رئيس في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي على وفق الظروف السائدة، وبما يحقق ملائمة وموثوقية البيانات المالية المنشورة، الأمر الذي أدى إلى توجه الجهات المهنية المتخصصة إلى إصدار معايير محاسبية تلبي الحاجات المستمرة التي تتزامن مع التطور الكبير في الجانب المالي الدولي والتي شكلت في مضمونها محاسبة القيمة العادلة، وسيجري في هذا الفصل تناول الموضوع بثلاثة مباحث تناول الأول القياس المحاسبي والكلفة التاريخية، وتطرق الثاني، مفهوم ومبررات وسلبيات القياس بالقيمة العادلة وأثرها في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فيما خصص الثالث، طرائق القياس بالقيمة العادلة.

## المبحث الأول

### القياس المحاسبي والكلفة التاريخية

يعد القياس المحاسبي أحد الوظائف المحاسبية الرئيسية جنباً إلى جنب مع الاعتراف والإفصاح، ويتضمن تحديد قيمة كل عنصر من عناصر القوائم المالية للوحدة الاقتصادية، فهو يهدف إلى إعطاء معلومات محاسبية رقمية لتقديمها إلى مستعملي القوائم المالية، ويعمل على ترجمة الأنشطة الاقتصادية إلى أرقام تعكس واقع الأنشطة على نتائج نشاط هذه الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي.

أن الوضع الذي أحدثه تطبيق مفهوم الكلفة التاريخية في تاريخ المحاسبة، يصعب على المرء أن يمر عليها دون أن يتطرق إلى التغيير الذي حدث على فروض ومبادئ الإطار الفكري للمحاسبة، والذي مازال الجدل يثار إلى الآن في أن تطبيق هذه المبادئ والفروض على الكيان المحاسبي بإمكانه أن يساعد المحاسبة في تحقيق غايتها التي وجدت من أجلها، فالجدلية التي تدار في الأدبيات المحاسبية عن الإبقاء على تطبيق القياس بالكلفة التاريخية أو إستعمال طرائق أخرى بديلة لقياس نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية، قد قادت البحث المحاسبي إلى مزيد من التطور، سعياً إلى تقديم نتائج المحاسبة بصورة تعبر بصدق عن الحقائق الاقتصادية المرتبطة بالوحدة الاقتصادية ويكون أكثر ملائمة لأصحاب القرارات.

#### أولاً: القياس المحاسبي :

أن عمليات القياس المحاسبي يجري تنفيذها في الواقع العملي عن طريق النظام المحاسبي المطبق في الوحدة الاقتصادية، وبذلك يهدف أي نظام محاسبي على إنتاج المعلومات الرقمية، وسيجري تناول موضوع القياس ضمن العناوين الفرعية الآتية :

#### 1. مفهوم القياس المحاسبي:

يعرفه (Sterling, 1970:77-78) بأنه مقابلة أو مطابقة أحد خصائص أو جوانب مجال معين بأحد خصائص أو جوانب مجال آخر، وأن هذه المطابقة أو المقابلة تجر بأستعمال الرموز أو الأرقام على وفق قواعد معينة.

ويعرف القياس المحاسبي بأنه عملية تخصيص مبالغ نقدية كمية ذات مغزى لأشياء أو أحداث ذات علاقة بالوحدة الاقتصادية، ويجري الحصول على هذه القيم بطريقة ما تجعل هذه الأحداث أو الأشياء مناسبة إذ يجري جمعها (كمجموع قيم الأصول) أو عدم جمعها اذا كانت مطلوبة في الانتقال من التجميع إلى التفصيل (Hendriksen, 1982:488).

على الرغم من تعدد طرقه المتبعة، ووجود إختلاف على مصداقية كل طريقة من هذه الطرائق، إلا أن هذا الإختلاف يكون أقل عند تعريف القياس المحاسبي لأن هذه التعريفات تكون مختلفة في الشكل ومتفقة في المضمون.

وعرف القياس المحاسبي في تقرير جمعية المحاسبين الامريكيين (AAA) بأنه إقران الأعداد بأحداث الوحدة الإقتصادية الحالية والماضية والمستقبلية بناءً على ملاحظات حالية أو ماضية وعلى وفق قواعد معينة (النقيب، 2004 : 327).

وعرف (IFRS,2016:18) القياس المحاسبي بأنه الأجراء الذي يحدد المبالغ النقدية التي تسجل وتثبت بها عناصر القوائم المالية في قائمة الدخل والميزانية العمومية عن طريق تحديد أساس معين، ويعد هذا التعريف الذي جاء في المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS13) تعريفاً واضحاً ومهماً تكمن أهميته في كونه يعتمد على تثبيت عناصر القوائم المالية وتحديد أساس معين لها لتساعد المستفيدين في إتخاذ القرارات.

## 2. مكونات القياس المحاسبي:

لتحديد مكونات القياس المحاسبي، التي تبدأ بتجميع البيانات عن الأحداث الناتجة عن عمليات الوحدة الإقتصادية التي تتجلى في خصائص المعاملات المختلفة، وتسجيل هذه العمليات محاسبياً (Gao,2012:2)، ويمكن تحديد خمس مكونات رئيسة وهي: (سالم،2008: 94)، (مطر و السويطي،2008: 136-138)، (نورة، 2011 : 57-56)، (الججوي والمسعودي،2018: 43).

أ. تجميع البيانات عن الأحداث الإقتصادية التي تنتج عن عمليات الوحدة الإقتصادية وتعتبر هذه العمليات عن أشياء مختلفة كالأصول، والخصوم، والإيرادات، والمصروفات، وغيرها، ومن التبادل السوقي للسلع والخدمات، ويتم قياسها بوحدات نقدية على أساس سعر التبادل المتفق عليه.

ب. تسجيل العمليات المادية السابقة ويجر ذلك عن طريق تسجيل قيد اليومية بمستند أولاً ثم يسجل في سجل اليومية العامة.

ج. عند تجميع وتسجيل الأحداث الإقتصادية كما حدثت، يكون من الضروري أن تبوب الأحداث والعمليات المختلفة في مجموعات مترابط للحصول على المعلومات المفيدة.

د. تلخيص العمليات لتحقيق الفائدة المرجوة من تسجيل المعلومات المالية المتعلقة بالوحدة الإقتصادية في مجموعات، ويكون التلخيص على شكل تقرير أو قائمة، تقدم للأشخاص المعنيين بالوحدة الإقتصادية، أو المهتمين بأحوالها المالية، وتحقق هذه الخطوة لأيضاح الأمور والأحداث المالية المهمة التي وقعت وأمكن تبويبها.

هـ. تحميل السنة المالية ما يخصها من المصروفات والايرادات، لمعالجة عناصر القوائم المالية بطريقة خاصة ولكل عنصر كاحتساب اندثار للأصول غير المتداولة وغيرها.

### 3. مقومات القياس المحاسبي :

يختلف اطار كل عملية قياس محاسبي وكذلك نتائجها، لاختلاف الاغراض والخواص محل القياس، ولتغير القواعد المتبعة فيه، والشخص القائم بالقياس، فعملية القياس المحاسبي تقوم على مقومات رئيسة أربع اتفق عليها كل من: (Istvan&Clarence,1990:125)، (الشيرازي، 1990: 63)، (الحياي، 2007: 138)، (السيد، 2009: 181 )، (حنان، 2014: 63-64)، (الخضر، 2017: 87):

أ. **الخاصية محل القياس** : تنصب عملية القياس بصورة عامة وفي كل مجالاتها على خاصية معينة لشيء معين، وهذا الجانب يختص في تحديد الخواص التي يراد قياسها، اذ لا يخضع للقياس الأشياء أو الظواهر نفسها ولا حتى جميع خواصها وخصائصها وإنما عادة ما يكون الأهتمام بخاصية معينة أو مجموعة معينة من الخواص ذات الصلة بالبحث، فعملية القياس للأصول ليست موجهة نحو مساحتها أو وزنها وإنما الخاصية التي يهتم المحاسب بقياسها هي ما تحويه هذه الأصول من منافع مستقبلية متوقعة.

ب. **المقياس المناسب للخاصية محل القياس** :يعتمد نوع المقياس المستعمل في عملية القياس، على الخاصية محل القياس فإذا كانت الطاقة الإنتاجية هي الخاصية محل القياس، عندها يكون مقياس الطاقة هو المقياس المستعمل، كعدد ساعات العمل المباشر، أو عدد الوحدات المنتجة في الساعة، أما اذا كانت ذات طبيعة كمية، فإن المقياس المستعمل هو (وحدة النقد).

ج. **وحدة القياس للخاصية محل القياس** :اذا كان الهدف من عملية القياس هو قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة لشيء معين، لا يجري تحديد نوع المقياس لعملية القياس فقط ولكن تحدد نوع وحدة القياس، فاذا كانت قيمة الربح للوحدة الإقتصادية هي محل القياس مثلاً، يكون في هذه الحالة فضلا عن ضرورة تحديد نوع المقياس المستعمل وهو مقياس مالي أو نقدي، لابد من تحديد نوع وحدة النقد المميزة لهذه القيمة، كعملة أجنبية أو محلية.

د. **الشخص القائم بعملية القياس** : للشخص القائم بعملية القياس دور مهم في هذه العملية، لأن نتائج هذه العملية تختلف باختلاف الأشخاص القائمين عليها، ولاسيما في حالة عدم توفر المقاييس الموضوعية، فالشخص القائم بعملية القياس وهو المحاسب له دور رئيس ليس في تحديد مسار عملية القياس المحاسبي وأسلوبها فقط بل يتعدى ذلك إلى تحديد نتائجها.

#### 4. أهمية القياس المحاسبي:

عند تجريد الأحداث والأنشطة من الصفة الحقيقية لها وتحويلها إلى لغة رقمية، فإن ذلك يؤدي إلى توحيد تصور مستعملي معلومات النظام المحاسبي والذين يكونون مختلفين في تفسيرهم وفهمهم للوقائع بصورتها الحالية للأعمال، التي قامت بها الوحدة الاقتصادية، وبذلك يكون حكم المستفيدين على أداء الوحدة الاقتصادية أكثر وضوحاً، وبالنتيجة تتحقق الفائدة المرجوة من المحاسبة في المساعدة على إتخاذ القرارات، ويؤدي إلى قدرة أكبر على إصدار أحكام متطابقة من جميع الأطراف، فعلى الرغم من اختلاف درجة معرفتهم وثقافتهم للأهداف والعمليات التي تجري في الوحدة الاقتصادية، فمن الضروري أن يكون القياس المحاسبي ذا مظهر نقدي، ويظهر ذلك عند وجود رغبة في إجراء مقارنة بين البدائل الاستثمارية، التي تكون في العادة مختلفة على وفق طبيعة النشاط، وعندما تكون جميعها معبراً عنها بالصورة العددية، تكون المقارنة أكثر سهولة ووضوحاً، وبذلك تأتي أهمية القياس من اشتراكها مع جميع مستعملي المعلومات ( الزعبي ، 2005 : 45).

وتتبع أهمية القياس المحاسبي بأنه يمثل جوهر المحاسبة وبدون فهم ما يقاس وكيفية القياس لا تحقق الفهم الكامل والصحيح للمحاسبة، وتزداد أهمية القياس عن طريق اعتماد عمليتي التحقيق والتقرير على درجة الكفاءة التي تمت بها عمليات القياس، ويؤدي القياس في الفكر المحاسبي دوراً كبيراً في تحديد محتوى وأساليب إعداد وعرض البيانات والمعلومات الخاصة بأنشطة الوحدة الاقتصادية (النقيب و حمد، 2015:139).

#### 5. محددات القياس المحاسبي :

وضع (Hendriksen, 1982:137-149) أربع محددات للقياس المحاسبي وهي:

أ. **عدم التأكد:** أن عدم التأكد في المحاسبة ينشأ من مصدرين رئيسيين هما :  
(أولاً): الإستمرارية: تعتمد معظم الطرائق المحاسبية على افتراض إستمرارية العمل، وأن الوحدة الاقتصادية سوف يكون لها حياة طويلة، على الرغم من وجود العديد من حالات الفشل في الأعمال التجارية، فإن معظم الوحدات الاقتصادية لديها معدلات إستمرار مرتفعة، وكقاعدة عامة، فإننا نتوقع من الوحدات الاقتصادية أن تستمر لمدة بما فيه الكفاية لتنفيذ التزاماتها وتحقيق أهدافها، وينطبق افتراض الإستمرار في أغلب حالات الأعمال، إذ لا يمكن إسقاطه إلا إذا كانت الوحدة الاقتصادية على وشك التصفية (Kieso, et al, 2013:55).

(ثانياً): إن القياسات المحاسبية غالباً ما تفترض بأنها تمثل تعبيرات نقدية للثروة تتطلب تقديرات لمبالغ مستقبلية غير مؤكدة، وقد تتباين هذه التقديرات بشكل كبير، لأنه لا يمكن معرفة هذه الكميات النقدية للثروة بشكل مؤكد.

ب. **الموضوعية** : ينبغي أن تكون المعلومات والبيانات المحاسبية دقيقة لتحقيق قياس موضوعي دقيق، وهذا ما يفضلهُ مؤيدو مبدأ الكلفة التاريخية الذي يمثل الدليل الموضوعي عندهم في المستندات، إلا أنه بمرور الوقت تتلاشى موضوعية تلك المستندات وبالنتيجة فإن القياس المحاسبي في هذه الحالة يفقد صفة الموضوعية، ويمكن تحديد المعاني الرئيسة للموضوعية والمتعارف عليها من المحاسبين بالآتي : (السعدي، 2009:13)

(أولاً): القياس الموضوعي هو الذي لا يعتمد على الشخص القائم بعملية القياس، أي يجب أن يكون القياس مستقلاً، ويتطلب الانفصال التام بين المقياس وبين شخصية القائم بعملية القياس، وإستبعاد الاجتهادات الشخصية للمحاسب كافة.

(ثانياً): القياس يكون موضوعياً عندما يتوفر له دليل إثبات للتحقق منه .

(ثالثاً): القياس الموضوعي هو القياس الذي يمكن الوصول إليه من أي محاسب آخر يستعمل أسلوب وقواعد القياس نفسها، أي بمعنى أنه يجب أن يكون قابلاً للتكرار، للثبوت من صحة النتائج .

(رابعاً): القياس يكون موضوعياً عندما لا يختلف عليه المحاسبون كثيراً، أي أنه يوصف بقدر قليل من الاختلاف من حيث القيمة .

ج. **محددات الوحدة النقدية** : يوفر النقد أساساً مناسباً للقياس والتحليل المحاسبي، أي أن الوحدة النقدية هي الوسيلة الأكثر كفاءة للتعبير عن التغيرات في رؤوس الأموال وتبادل السلع والخدمات للأطراف المعنية، ويتوقف تطبيق هذا الافتراض على الفرضية الرئيسة التي تفيد بأن البيانات الكمية مفيدة في توصيل المعلومات الإقتصادية وإتخاذ قرارات إقتصادية عقلانية، فضلاً عن ذلك تتجاهل المحاسبة عموماً التغيرات في مستوى الأسعار كالتضخم والكساد وتفترض أن وحدة القياس لاتزال مستقرة بشكل معقول، وهذا الافتراض يطبقه المحاسبون لتبرير أضافة مبالغ قديمة لمبالغ حديثة دون إجراء تعديل، ومن المتوقع أستمرار أستعمال وحدة القياس نفسها في قياس البنود المعترف بها في القوائم المالية، إذ لا ينظر بعين الاعتبار للتضخم إلا اذا تغيرت الظروف بصورة شاملة (Kieso, et al, 2014:39).

د. **التحفظ** : ظهر التحفظ لوجود حالة عدم التأكد من الظروف المستقبلية التي يمكن أن تحدث في الوحدة الإقتصادية، إذ تقوم الوحدة الإقتصادية بتسجيل أقل ما يمكن من القيم التي سوف تحققها من الأصول، والايرادات، وتسجيل أعلى القيم التي سوف تحقق من الإلتزامات والمصاريف والخسائر، فالتحفظ يفترض حالة من التشاؤم للمستقبل عن طريق وضع هذه الإفتراضات، غير أن السماح باستعمال هذا المحدد يعطي المجال للتلاعب بنتائج القياس وأيضاً بعناصر القوائم المالية، لتكون النتائج لمصلحة بعض الأطراف المستفيدة على حساب الأطراف الاخرى، وقد الغي التحفظ من المعايير المحاسبية الدولية،



لأن التحفظ برأي (Spiceland,et al,2013:23) يقوض التمثيل الصادق عن طريق عدم الاتساق مع الحياد.

6. أنواع القياس: للقياس في المحاسبة أنواع مختلفة ومتعددة ويمكن توضيحها كالآتي:

أ. القياسات المحاسبية المباشرة أو الرئيسية : بإستعمال هذا الأسلوب تحدد نتيجة عملية القياس المحاسبية محل القياس مباشرة بدون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الإحتساب والمبنية أصلاً على ضرورة توفير علاقة رياضية بين الخواص محل القياس، وتعد عملية التبويب المحاسبي من أوسع المجالات إستعمالاً لأساليب القياس المباشرة، إذ بدون الحاجة إلى إستعمال الأرقام يمكن إستعمال الخاصية المتخذة أساساً للتبويب كمقياس على وفقه يبويب الحدث الإقتصادي محل التبويب في الفئة الثابتة أو في فئة المصروفات المتغيرة (السيد، 2009: 182).

ب. القياسات المحاسبية غير المباشرة أو الثانوية : وهي تلك القياسات التي تشتق بصورة غير مباشرة من إجراء عملية تحويل جبري لمجموعة من الأرقام التي هي نفسها تمثل قياسات مباشرة لأشياء أو لصفات هذه الاشياء، فهذه الأشياء أو صفاتها هي اشياء فعلية للقياس غير المباشر، كتحديد كلفة الوحدة الواحدة من الأنتاج المشتقة عن طريق تقسيم مجموع كلف الأنتاج على حجم الأنتاج بالوحدات هو قياس غير مباشر، إن أغلب القياسات في المحاسبة هي من نوع القياسات غير المباشرة، أي الناتجة عن عمليات تحويل جبري معين، وإن درجة التحويل هي التي تسمح بالتمييز بين هذه القياسات على أنها مباشرة أو غير مباشرة ، وكذلك يمكن أن تحدد منبع الخطأ في القياس، وبذلك فالخطأ في القياس سيكون إما في عملية تشخيص أو تحديد الأرقام الاولية، أو من عملية التحويل (Belkoui ,2004:43-44).

ج. القياسات التحكيمية : تشبه هذه القياسات في إجراءاتها أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة، وتسمى من البعض قياسات مجازية، ولكن الفرق الرئيس بينهما ينحصر في وجود قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير المباشرة، أما أساليب القياس التحكيمية فإنها تفتقر إلى مثل هذه القواعد ما يجعلها عرضة لآثار التحيز الناتج عن التقديرات أو الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس، إن معظم أساليب القياس المحاسبية تندرج تحت هذا النوع من أساليب القياس، فلقياس قيمة أصل معين من أصول الوحدة الإقتصادية يجد المحاسب نفسه أمام مجموعة من البدائل مختلفة القياس، كأسلوب القياس على وفق الكلفة التاريخية للأصل أو الكلفة الإستبدالية أو على وفق صافي القيمة الحالية للأصل المراد قياس قيمته، وتحت كل بديل من البدائل تختلف نتيجة القياس (حنان، 2014: 66).

7. **نظم القياس** : تتعدد نظم القياس مع تعدد طرائق مطابقة الأرقام لملاحظات الواقع، إذ تستعمل خصائص نظام الأعداد الحقيقية كأساس في تبويب جميع أنواع نظم القياس المتعددة، وتصميم نظام القياس يعتمد على خصائص عدة هي: (الشيرازي، 1990:64)
- أ. خاصية ترتيب الأعداد : أي أن تكون الأعداد بشكل مرتب وبحيث إن أي عدد إما أن يكون أصغر أو أكبر أو يساوي عدداً آخر.
- ب. خاصية ترتيب الفترات بين الأعداد : بمعنى أن تكون الفترات بين الأعداد بشكل مرتب، أي أن المدة بين أي زوج من الأعداد تكون إما أصغر من أو تساوي أو أكبر من المدة بين أي زوج آخر من الأرقام.
- ج. خاصية توافر نقطة الأصل : أي أن تسلسل الأعداد يكون من نقطة بداية (الأصل) مميزة هي نقطة الصفر.
- وجمع هذه الخصائص يؤدي إلى تكوين نظم قياس مختلفة وهي: (Steven ss,1951:25) ، (الشيرازي،1990: 65 )، (السعدي،2009 : 12).
- أ. القياس الأسمي : وهذا القياس يقوم على استعمال الأرقام كأسماء لتمييز العناصر كما في ترقيم الحسابات أو ترقيم اللاعبين في الفريق، فالخاصية الرئيسة المحددة هنا هي خاصية التمييز والتعريف لعناصر فئة معينة فمفردات الأصول يرمز لها بالرقم (1) ومفردات الإلتزامات يرمز لها بالرقم (2) ومفردات المصروفات يرمز لها بالرقم (3) ومفردات الإيرادات يرمز لها بالرقم (4)، وبذلك فإن استعمال النظام العددي هو لغرض تبويب وتصنيف المفردات كما في دليل حسابات الوحدة المحاسبية.
- ب. القياس الترتيبي : في هذا القياس تستعمل الرموز (الأرقام) لتبين مراكز العناصر أو الخصائص تجاه بعضها البعض، لذلك يجب ترتيب طبيعي للخصائص المراد قياسها، إذ يتضمن هذا النظام خاصية الترتيب الطبيعي فضلا عن خاصية التمييز المرتبطة بالنظام الأسمي، فالنظام الترتيبي يبين لنا العناصر الأكبر من والعناصر الأصغر من فضلا عن العناصر التي تتساوى، لكن لا تستطيع تحديد مقدار الكبر أو الصغر.
- ج. القياس الفتري(الزمني) :يجري استعمال وحدات القياس الزمنية (ساعة، يوم، شهر) كأداة للقياس المحاسبي وتستعمل بالأخص في محاسبة التكاليف كأن يحتسب الزمن الفعلي الضائع الذي يجري قياسه بالأيام، وكذلك يستعمل القياس الزمني في التحليل المالي التي تقوم بإستخراج النسب المالية، كنسب معدل (مدة) الائتمان ومعدل (مدة) التخزين والتي تقاس ايضاً بالأيام.
- د. القياس النسبي : يستعمل هذا النظام الأرقام لتعكس النسب بين قيم العناصر، بسبب استعمال نقطة الأصل المطلقة (نقطة الصفر الطبيعي) وبذلك يتميز هذا النظام بجميع

خواص الانظمة السابقة فضلاً عن خاصية نقطة الأصل المطلقة، لذا يعد من اقوى نظم القياس المتوفرة، إذ بالإمكان الإعتماد عليه في تحديد القيم المطلقة للمتغيرات موضوع الدراسة، إلا أن الشيء الوحيد غير الطبيعي (التحكمي) هو إختيار وحدة القياس كالميل في قياس المسافات، والكيلو غرام في قياس الاوزان.

8. **أسس القياس المحاسبي** : بما أن القياس هو عملية تحديد المبالغ التي تسجل وتدرج عناصر القوائم المالية بها في قائمة الدخل والميزانية العمومية، وينطوي ذلك على إختيار الأساس المحدد للقياس، ويرى اطار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن قواعد القياس التي تستعمل بدرجات وبتراكيبات مختلفة في القوائم المالية مختلفة ومتعددة منها :  
(Kotheri&Barone,2011:57-58)

أ. **الكلفة التاريخية**: تسجل الأصول بمبلغ النقد أو النقد المعادل المدفوع أو القيمة العادلة للمقابل المدفوع لشرائها وقت إقتنائها، وتسجل الالتزامات بمبلغ العائدات المستلمة مقابل الالتزام، أو في بعض الحالات (كضرائب الدخل) بمبالغ نقدية أو مايعادلها من النقد، ويتوقع دفعها للوفاء بالالتزام في سياق الأعمال الاعتيادية، وسيجري عرض تفاصيل أكثر وبشكل وافٍ عنها في الجزء الثاني من هذا المبحث.

ب. **الكلفة الحالية** : تدرج الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادله الواجب دفعه عند حيازه أو إقتناء الأصل نفسه في الوقت الحالي، وتدرج الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم للنقد أو ما يعادله الذي سيكون مطلوباً لتسوية الالتزام الحالي، والكلفة الحالية هي كلفة إستبدال الأصول والالتزامات، وكلفة إستبدال الأصول دائماً أكبر من الكلفة التاريخية، ما لم يكن التضخم سالباً (كما حدث في اليابان) ويصبح إنكماشاً، فإعادة تقييم الأصول بشكل متزايد للحصول على كلفة إستبدالها تخلق احتياطياً يمر عبر الدخل الشامل ويمكن إن يكون متاحاً لتوزيعات الارباح على حملة الاسهم على الرغم من أن هذه المكاسب غير إعتيادية وغير متحققة، وتؤثر قيم الأصول المرتفعة في الاندثار الذي سيكون في هذه الحالة، فمحاسبة الكلفة الحالية تقلل من ارباح الكلفة التاريخية مع إنخفاض الاندثار في الوقت نفسه الذي ترتفع فيه قيمة الميزانية العمومية للوحدة الإقتصادية (Donleavy,2016:67).

ج. **القيمة القابلة للتحقق**: تسجل الأصول على أساس النقد أو النقد المعادل الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي ببيع الأصل بشكل منظم، ويتم تسجيل الالتزامات بقيمتها بالمبالغ غير النقدية من النقد أو ما يعادله المتوقع دفعه للوفاء بالالتزامات في سياق الاعمال الاعتيادية، وعرف (FASB) صافي القيمة القابلة للتحقق بأنها سعر البيع المقدر في سياق النشاط الإعتيادي مطروح منه التكاليف المتوقعة (النقل، التخلص من الأصل)، فالخروج عن

القياس بالكلفة التاريخية يوفر معلومات مفيدة للمساعدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (Spiceland, et, al, 2018:29).

د. القيمة الحالية : تدرج الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن ينتج عنها هذا البند في سياق الاعمال الطبيعية، وتسجل الالتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع أن تكون مطلوبة لتسوية الالتزامات في سياق الاعمال الطبيعية، وهناك تفاوت كبير بين الكلفة التاريخية والقيمة الحالية، فمثلاً الممتلكات المشتراة قبل (20) سنة، تكون قيمتها الحالية أكبر من كلفتها التاريخية بمرات عدة، ولذلك سمحت الممارسات بإعادة تقييم بعض الأصول، وتكون القيمة الحالية أقل بكثير من الكلفة التاريخية عند تخفيض الأصول إلى المبلغ الذي يمكن إسترداده من بيعها أو استعمالها (ICAEW, 2011, 7).

9. القياس على وفق المعايير المحاسبية الدولية: تعتمد الوحدات الإقتصادية على أساس القياس بالكلفة التاريخية في إعداد كشوفاتها المالية، وقد عدل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بالاتفاق مع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مبدأ الكلفة التاريخية في الإطار الفكري إلى مبدأ القياس ليكون أحد المبادئ المحاسبية لقياس عناصر القوائم المالية، وهذا المبدأ سمح بطرائق قياس أخرى غير الكلفة التاريخية وهو القياس بالقيمة العادلة أو خيار القيمة العادلة (Fair Value Option) فضلا عن الكلفة التاريخية، وأغلب معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ولاسيما بعد التعديلات عليها سمحت بتطبيق القياس المحاسبي بالقيمة العادلة، وهذا يعني أن الكلفة التاريخية لم تعد الأساس الوحيد للقياس المحاسبي بل أضيف لها القيمة العادلة ويمكن إضافة أسس أخرى للقياس كما موجود على أرض الواقع (الجراوي والمسعودي، 2014 :32). وسيجري عرض تفاصيل أكثر وبشكل وافٍ في المبحث الثاني من هذا الفصل.

### ثانياً : الكلفة التاريخية :

يعد مبدأ الكلفة التاريخية أحد المبادئ الرئيسة والعلمية للمحاسبة الذي يشكل عنصراً مهماً من عناصر نظرية المحاسبة، إذ أن جوهر هذا المبدأ يعتمد على الأسلوب التقليدي للقياس المحاسبي المبني على أساس الكلفة الفعلية التي تحققت في تاريخ الحصول على الأصل وحيازته بمعزل عن قيمته الحالية في السوق ( النقيب، 2004 :188)، وسيجري تناول الكلفة التاريخية كالاتي:

#### 1. مفهوم الكلفة التاريخية :

تعرف الكلفة التاريخية بأنها السعر الإجمالي الذي تدفعه الوحدة الإقتصادية للحصول على ملكية وإستعمال أصل معين، بما في ذلك جميع المصاريف اللازمة للحصول على الأصل

لحين استعماله من الوحدة الإقتصادية، وعندما تقدم الأصول غير النقدية يكون في المقابل كلفة الأصل الجديد هي سعر البيع الحالي للأصل الذي جرى التخلي عنه، بدلاً من قيمته الدفترية (Hendriksen,1982:489).

وعرفت الكلفة التاريخية بأنها مقياس مالي لمقدار النقد المصروف أو ممتلكات ممولة أخرى أو الخدمات المنجزة أو رأس مال المصدر أو التزامات محدثة مقابل السلع والخدمات المستلمة أو التي من المتوقع إستلامها (البقاوي ، 2009 : 329).

فالوحدات الإقتصادية تسجل الأصول بكلفتها (الكلفة التاريخية)، ليس فقط في الوقت الذي تم فيه شراء الأصل ولكن أيضاً خلال مدة الإحتفاظ به، أي بمعنى تسجل كلفة الأصل بسعر الشراء، وفي نهاية السنة القادمة عند ارتفاع القيمة العادلة للأصل، تبقى كلفة الشراء نفسها على وفق هذا المبدأ (Weygandt,et al,2013:8).

فيما يرى (Whittington,2015:47) أن مبدأ الكلفة التاريخية يعني تسجيل الممتلكات (الأصول) بكلفتها التاريخية، التي تمثل مبلغ النقد أو ما يعادله لشراء هذا الأصل ويعدل بعد الاستحواذ بالاندثار، وتسجيل الالتزامات التي تتطوي على توفير سلع أو خدمات للزبائن على وفق العمليات التاريخية، أي المبلغ النقدي أو المعادل المستلم في وقت الالتزامات التي تكبدها وجرى تسويتها بعد الاستحواذ بالاندثار

ويتضح ما سبق بأن قياس الكلفة التاريخية يكون بسعر الشراء مضافاً إليه جميع المصاريف لحين استعماله من الوحدة الإقتصادية، والقياس الآخر هو القيمة الدفترية التي تمثل كلفة الأصل في تاريخ الإقتناء مطروح منها الاندثار.

ويعد الاطار الفكري للمحاسبة المالية القيمة العادلة للأصل في تاريخ إقتنائه (كلفة إقتناء الأصل) هي الأساس في القياس وتسجيل الأصول التي تقتنيها الوحدة الإقتصادية، ولا بد من قياس وإثبات كلفة إقتناء الأصل على أساس المبلغ المدفوع من النقد، وكذلك لا بد من قياس وإثبات كلفة إقتناء الأصل على أساس الأصل غير النقدي المتنازل عنه مقابل هذا الإقتناء أو على أساس القيمة العادلة للأصل غير النقدي المتنازل عنه، فقد حدد هذا الاطار أسلوب قياس الأصول غير النقدية بعد إقتنائها، إذ أوجب قياسها وعرضها في القوائم المالية على وفق الكلفة التاريخية بعد إجراء التعديلات بما يقابل الانخفاض في طاقتها، فالأساس الذي ينبغي إتباعه لقياس وتسجيل قيمة الأصول هو كلفة الإقتناء بعد تعديل هذه الكلفة بقيمة الاندثار أو الاطفاء التي تعادل القيمة الدفترية للأصول (الحميد ، 2009 : 402-403).

2. مبررات تطبيق الكلفة التاريخية: أورد الكتاب والباحثون مبررات متعددة لتبني مبدأ الكلفة التاريخية منها :

أ. أن الكلفة التاريخية هي الطريقة المعتادة للوصول إلى تقدير كمي مقبول من الناحية الموضوعية لقيمة ذلك الحدث، ولها ميزة كبيرة على أي نظام آخر في كونها بسيطة وموضوعية نسبياً، فهي تعزز من موثوقية القياس - (Britton&Waterston,2010:59-61)

ب. أن الكلفة التاريخية طريقة أسهل وأقل كلفة من معظم الطرائق الأخرى، لأنها تستعمل المعلومات المسجلة بالفعل ولا تتطلب تقديرات مكلفة، إذ اقترح الاطار الفكري للمحاسبة المالية أن يكون المنظمون على بينة من الكلفة عند القياس ليضمن عدم تجاوزها المنافع التي تعود على المستفيدين (Alexander&Nobes,2010:155).

ج. تعد تقييمات تكاليف الاقتناء مثالية لأنها ملائمة بقدر ما تقيس المبالغ التي تدفعها الوحدات الإقتصادية فعلاً للحصول على الموارد، فهي غير متحيزة وموضوعية وفريدة، عن طريق الفواتير، الصكوك وغيرها من الوثائق التي توفر دعماً واضحاً للتقييم (Wahlen , et .al,2011:103).

د. على الوحدات الإقتصادية أن تستمر في التسجيل بالسجلات المحاسبية بالكلفة التاريخية لقيمة الأصل، ما دامت تملك الأصل، لأن الكلفة التاريخية هي مقياس يمكن التحقق منه وخالٍ من التحيز، فعلى وفق فرض الإستمرارية فإن الوحدة الإقتصادية إذا ما قررت الاحتفاظ بالأصل وليس بيعه، يصبح مبدأ الكلفة التاريخية معياراً تعبيرياً صادقاً وأكثر ملائمة بل هو أيضاً قابل للتحقق منه (Harrison,et al,2013:8).

هـ. يتعين على الوحدات الإقتصادية تسجيل الأصول والخدمات بكلفة إقتنائها والمبلغ المدفوع لها، لأنها أكثر المعلومات موثوقية، فالكلفة التاريخية تسجل بمبلغ شراء الأصل ولا تؤخذ بالتقديرات اللاحقة لتقدير قيمة الأصل، لأن مختلف المثلثين سيقترحون تقديرات مختلفة للقيمة السوقية الحالية، وبذلك من الصعب التحقق من القيمة السوقية ويمكن تغييرها بسهولة (Schoenebeck & Holtzman,2013:7).

و. توفر الكلفة التاريخية معلومات مهمة عن التدفقات النقدية لأنها تمثل النقد أو ما يعادل النقد المدفوع لأصل ما أو المستلمة مقابل تحمل الالتزامات على الغير، وأن التقييم التاريخي للكلفة هو نتيجة معاملة مبادلة بين طرفين مستقلين، فقيمة التبادل المتفق عليها موضوعية ويمكن التحقق منها بدرجة كبيرة (Spiceland,2013:29).

ز. أن تطبيق الكلفة التاريخية ليس بسيطاً فحسب بل هو أيضاً يمكن الإتفاق عليه، عند الطلب من المحاسبين قياس كلفة الأصل بشكل مستقل وبعد التأكد من عقد البيع للأصل ينبغي أن تصل إلى المبلغ نفسه (Porten & Norton, 2015: 20).

### 3. الانتقادات الموجهة لمبدأ الكلفة التاريخية :

على الرغم من أن مبررات تطبيق مبدأ الكلفة التاريخية لها درجة من الإقناع في الفكر المحاسبي الذي يركز عليها هذا المبدأ إلا أنها واجهت بعض الانتقادات وعانت من بعض العيوب ومن هذه الانتقادات : (Melville,2017:273-279)

أ. لا يكشف مبدأ الكلفة التاريخية عن المكاسب والخسائر المتعلقة بالبنود النقدية<sup>(1)</sup>: في مدة التضخم تفقد الوحدة الإقتصادية القدرة الشرائية عن طريق الإحتفاظ بالأصول النقدية ولكنها تكسب القوة الشرائية عن طريق الإحتفاظ بالإلتزامات النقدية، غير أن هذه المكاسب والخسائر لاكتشف على الاطلاق في قوائمها المالية، ففي حالة التضخم فإن أي مخزونات تحتفظ بها الوحدة الإقتصادية لمدة زمنية كبيرة سوف تزيد من القيمة الدفترية ، وتعرض هذه الزيادة على أنها مكاسب، في قائمة الدخل الشامل على وفق الكلفة التاريخية، ولا تظهر أرباح الإقتناء بشكل مفصل ولكنها تظهر ضمناً كجزء من اجمالي الربح الناتج عن بيع البضائع، ويشار إلى أن القوائم المالية ستكون أكثر فائدة إذا جرى تحليل الربح الاجمالي إذ يحدد بوضوح المكاسب المتحققة.

ب. عند تطبيق مبدأ الكلفة التاريخية يؤدي إلى قياس غير سليم للربح الدوري وذلك لأسباب عدة هي:(بركه، 2015:23)

(أولاً): إن مقابلة الإيرادات المتمثلة بالقيمة الجارية للنتائج مع المصروفات التي جرى قياسها على وفق الكلفة التاريخية يؤدي إلى دمج ناتج النشاط الجاري مع ناتج المضاربة على أسعار عوامل الإنتاج، إذ أن ناتج النشاط الجاري يتطلب مقابلة الإيرادات والمصروفات على وفق الاسعار الجارية.

(ثانياً): إن تأجيل الاعتراف بالتغيير في الأصول والإلتزامات لغاية إجراء تبادل حقيقي مع طرف خارجي سيؤدي إلى تداخل نتائج الدورات المحاسبية المختلفة، وهذا يتعارض مع فرض الدورية، وبالنتيجة الربح الدوري الخاص بدورة محاسبية معينة يعكس ناتج الأحداث الإقتصادية التي نشأت في دورات ماضية ولم تتحقق إلا خلال هذه المدة.

ج. إن القياس المحاسبي المتبع على وفق مبدأ الكلفة التاريخية لا يصلح أن يكون أساساً مناسباً للقياس لأنه لم يعد قادراً على إعطاء المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستعملة لها، لذلك من الضروري البحث عن مقاييس أخرى بخلاف مقياس الكلفة التاريخية حتى وأن يجري التنازل عن الموضوعية بمعناها التقليدي (يونس، 2011:20).

(1) البنود النقدية هي الأصول أو الإلتزامات ثابتة من الناحية النقدية كالذمم المدينة والدائنة والقروض والنقد

د. التحليل المالي الذي يحتاج إليها المستثمرون لمعرفة وضع الوحدة الاقتصادية لا يكون مفيداً بشكل كبير إذا كانت الأرقام المحاسبية لا تعكس ما عليه الواقع، وأن أغلب القطاعات كقطاع المصارف يحتاج إلى معلومات وبيانات متجددة ومتفقة مع السوق وهذا لا يتطابق عند تطبيق مبدأ الكلفة التاريخية (سارة ، 2015:3).

ما سبق يتضح أن القياس المحاسبي يمثل أحد وظائف المحاسبة الرئيسة، فهو يعمل على ترجمة الأحداث الاقتصادية ونتائجها إلى أرقام، وبالنتيجة يعمل على إنتاج معلومات محاسبية بصورة رقمية لغرض تقديمها إلى المستفيدين، فتحقيق أهداف القياس المحاسبي المنشودة لن يكون سهلاً لوجود طرائق عدة لقياس الأحداث المالية، فنتيجة التطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية والمحاسبية من تزايد حجم الأعمال وتباينها واتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد، وظهور الشركات الكبرى والانفتاح الاقتصادي بين الدول وحرية التعاملات التجارية والمالية، إستجبت ضغوطات على مهنة المحاسبة أثرت في بعض المبادئ التي تقوم عليها، ومنها مبدأ الكلفة التاريخية الذي أصبح يواجه إنتقادات شديدة نتيجة لموجة إرتفاع الأسعار التي شهدها العالم، كل هذه العوامل دفعت الفكر المحاسبي المعاصر إلى إجراء منهج جديد للقياس المحاسبي هو القياس بالقيمة العادلة، الذي بدأ التوجه إليها كمطلب رئيس في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي على وفق الظروف السائدة، بما يحقق ملائمة وموثوقية القوائم المالية المنشورة.

وسيتناول المبحث اللاحق عرضاً تاريخياً لنشأة القيمة العادلة وبياناً لمفهومها والأهداف المتوخاة من تطبيقها والايجابيات التي تتميز بها والسلبيات المشخصة عليها، فضلاً عن توضيح لانعكاس الموثوقية والموضوعية عند تبني القياس بالقيمة العادلة، وعرض للعلاقة بين كل من القيمة العادلة والكلفة التاريخية وأثرهما في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.



## الفصل الثاني

القياس المحاسبي بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة - المفهوم وطرائق

### القياس

- المبحث الأول : القياس المحاسبي والكلفة التاريخية
- المبحث الثاني : القياس بالقيمة العادلة وانعكاسه على الخصائص النوعية
- المبحث الثالث : طرائق القياس بالقيمة العادلة.

إن المفاهيم الحديثة للأنظمة المحاسبية جعلتها تعطي صورة واضحة عن كيفية التصرف بالموارد الإقتصادية إذ تسعى الشركات إلى البقاء بالركب العالمي بشتى الطرائق والوسائل ومن أبرزها تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وهو ما يسهم في إرساء مبدأ الشفافية في التقارير المالية عن طريق الإفصاح الكامل وتوفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لإتخاذ القرارات الاستثمارية التي لها أهمّات واسعة من المستثمرين، وبما أن المعلومات المالية الشفافة تتيح للمستثمرين تقييم المخاطر وترشيد قراراتهم ما يوفر أسواقاً مالية فعالة، وهذا ينعكس إيجابياً على السوق ويجذب الاستثمارات له، وفي هذا الجزء النظري من البحث سنبين الإطار المفاهيمي للشفافية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي وسيكون ذلك في المبحث الأول، فضلاً عن بيان العلاقة بين الشفافية في الإفصاح المحاسبي والقياس بالقيمة العادلة، وسيكون ذلك في المبحث الثاني، ومن ثم عرض لمعايير الإبلاغ المالي وأهم مؤشرات قياس الشفافية بالإفصاح المحاسبي وعلاقتها بالقرارات الاستثمارية وسيكون ذلك في المبحث الثالث.

## الفصل الثالث

### الشفافية في الإفصاح المحاسبي وفق القياس بالقيمة العادلة وانعكاسها على القرارات الاستثمارية

- المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للشفافية في الإفصاح المحاسبي.
- المبحث الثاني: العلاقة بين الشفافية في الإفصاح المحاسبي والقياس بالقيمة العادلة.
- المبحث الثالث: انعكاس مؤشرات قياس الشفافية في الإفصاح المحاسبي على القرارات الاستثمارية.

## المبحث الثالث

### انعكاس مؤشرات قياس الشفافية في الإفصاح المحاسبي على القرارات الاستثمارية

من الضروري بناءً على متطلبات المرحلة توحيد معايير المحاسبة المحلية مع معايير المحاسبة الدولية في جميع دول العالم نظراً لما تفرضه العولمة، ما يسهم في اعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية وتحقيق مجانسة مع الأنظمة المحاسبية الدولية، ومن ثم تعزيز الثقة والشفافية في المعلومات المقدمة للمستثمرين تلبية حاجات جميع اصحاب المصالح من المعلومات، وتسهم في ترشيد قراراتهم ومنها القرارات الاستثمارية، ويهدف المبحث إلى عرض بعض مؤشرات قياس الشفافية الأكثر شهرة وبالتركيز على مؤشر (S&P) ومقاييسه.

#### أولاً: العلاقة بين معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية والشفافية:

أن إختلاف التطبيقات المحاسبية من بلد إلى بلد آخر والأختلافات السياسية والإقتصادية الناتجة عن التطورات الإقتصادية والأجتماعية وازدياد حركة الأعمال الدولية وظهور الوحدات الإقتصادية الكبرى، أدى إلى وجود نوع من المقاييس التي تساعد على تقريب وجهات النظر بين الدول فيما يتعلق بقياس العمليات والأحداث التي تخص الأعمال والوحدات الإقتصادية الدولية، وبالنتيجة ظهرت الحاجة إلى وجود معايير محاسبية، فالمعايير المحاسبية يجري بناؤها وتطويرها بالاعتماد على ثلاثة مصادر هي نظرية محاسبية والعوامل البيئية والاعراف المحاسبية (Shyam,2002:1)، (الشيرازي، 1990: 125-126).

فقد قادت الإضطرابات التي سادت الأسواق المالية العالمية مؤخراً بسبب إنهيار الشركات الكبرى المدرجة فيها إلى التركيز على أهمية المعايير المحاسبية لذا طالب حملة الأسهم والمستفيدين في تلك الشركات وغيرها بإعداد التقارير المالية الشفافة التي تعطي لهم فرصة تحديد جدوى العمليات والأحداث التي تجرى في الشركات المستثمر فيها، وبالنتيجة يتمكن المستثمرين من تقدير مزايا ومخاطر الاستثمارات في تلك الشركات (Eldomiaty &Choi , 2004:2).

كما أن إتباع الوحدة الإقتصادية لمدخل الشفافية والإفصاح، وما يترتب عنه من إزالة الإختلاف أو عدم تماثل في المعلومات بينها، يزيد من كفاءة الأسواق المالية، إذ أن كفاءة السوق مرتبطة بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وأن الشك في كفاءة السوق هو الشك في درجة مصداقية المعلومات التي يتيحها ومن ثمة نقص تدفق الأموال إلى السوق وارتفاع تكاليف المعاملات فيها، فتطبيق المعايير الدولية يؤدي إلى تنظيم سوق المعلومات الذي يتضمنه السوق المالي عن طريق تخفيض درجة عدم تماثلها ومن ثم تحقق تكافؤ الفرص بين الأطراف المستفيدة منها (سعاد، 2010: 117).

وتعد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية تفسيرات محاسبية صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، تهدف إلى توفير معلومات ذات جودة عالية وتمتع بالشفافية وقابلية للمقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين في أسواق المال العالمية و المستفيدين من المعلومات المالية في إتخاذ القرارات الإقتصادية (جون، 2006: 6).

ويرى (احمد، 2013: 125-165) أن تطبيق معايير (IFRS) يزيد من مصداقية القوائم المالية وتؤدي إلى إمكانية الاعتماد عليها عند إتخاذ القرارات، كما أنها تسهم في رفع مستوى الوضوح والشفافية في القوائم المالية.

ويرى (فراح، 2017: 20-18) أيضاً في عملية تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية توفر مناخ استثماري ملائم فيه الأمن، والديمقراطية، والشفافية في المعلومات المالية، وشفافية النظم القانونية والاستثمارية المشجعة، ما يساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية، وقدرة الوحدة الإقتصادية على تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي، وقياس كفاءتها ومعرفة التغيير في وضعيتها المالية في مقابل الإلتزامات القانونية، إذ تسهم معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في تحسين فاعلية المعلومات المحاسبية وهو ما ينعكس على ارتفاع كفاءة التقارير المالية وقيمة المعلوماتية، وتحسين شفافية المعلومات كما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأداء المحاسبي واستمرارية الوحدة الإقتصادية.

إن إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 13) قياس القيمة العادلة يهدف إلى تخفيض التعقيد وتحسين التماسق في تطبيق قياسات القيمة العادلة، وتحسين الشفافية عن طريق تعزيز الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة (مليجي، 2014: 11).

أن تطبيق المعايير الدولية يؤدي إلى تنظيم سوق المعلومات الذي يتضمنه السوق المالي كما أن إختلاف التطبيقات المحاسبية يضغط لغرض إيجاد نوع من المقاييس التي تساعد على تقريب وجهات النظر بين الدول فيما يتعلق بقياس العمليات والأحداث التي تخص الأعمال والوحدات الإقتصادية الدولية.

### ثانياً: الشفافية في القوائم المالية:

إن تأمين شفافية القوائم المالية على الرغم من الإفصاح الكامل يكون عن طريق توفير التمثيل الصادق للمعلومات المفيدة والضرورية لصنع القرار الإقتصادي لمجموعة واسعة من المستفيدين، في سياق الإفصاح العلني، وينبغي أن تكون القوائم المالية سهلة التفسير، في حين أن توفير المزيد من المعلومات عن الوحدة الإقتصادية تكون أفضل من أن تكون معلوماتها محدودة، لذا ينبغي معرفة كلفة توفير هذه المعلومات والفوائد المتوقعة من توفير المزيد من

الشفافية، إن اعتماد المعايير المحاسبية المقبولة دولياً أمر ضروري لتسهيل الوصول إلى الشفافية والتفسير الصحيح للقوائم المالية (Lepădatu1&Pîrnău ,2009:104).

وتؤثر جودة المعلومات المالية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية المتاحة للمستثمرين والمستفيدين الآخرين في نزاهة السوق المالية، إذ يعد الإفصاح الكافي أمراً مطلوباً لكفاءة تكوين رأس المال والسيولة في هذا السوق، وعند زيادة درجة الشفافية في ذلك الإفصاح فأنها تزيد من درجة المساواة والعدالة التي يعتمد المستثمرون والأطراف الأخرى المستفيدة على وجودها في تلك الأسواق (Gregory & Lilien , 2003:205).

أن حقائق بيئة الأعمال، بضمنها الضغوطات على أسواق المال وعلاقات المستثمرين بالأسواق وأهمية تدفق المعلومات، كلها تستند إلى أهمية الإفصاح وشفافية المعلومات عن طريق توفير معلومات كافية وبالوقت المناسب وذات فاعلية للمساهمين وأصحاب المصالح والأطراف الأخرى، والتي تحفزهم وتفيدهم في التصرف ضمن المصلحة العليا بالطرائق المقبولة للجميع (Eldomiaty & Choi , 2004:9)

ويرى (Bushman,et al,2001) ان تقييم شفافية الوحدة الاقتصادية ووضوحها في القياس يجري بثلاث فئات هي :

1. قياس جودة التقارير، بما في ذلك حجم التقييم، وفي الوقت المناسب وموثوقية إفصاحات الوحدات الاقتصادية.
2. حجم الحصول على المعلومات، بما في ذلك التحليل والجداول المشتركة من الأنشطة الاستثمارية المحلية والتجارية المشتركة .
3. قياس جودة المعلومات المقدمة والمملوكة من القطاع الخاص أو العام، بما في ذلك وسائل الإعلام (بهدف إعلام الجمهور والانخراط فيه).

### ثالثاً: أنواع مؤشرات قياس الشفافية :

توجد أنواع مختلفة من المؤشرات المعتمدة لقياس درجة شفافية المعلومات المحاسبية ومن هذه المؤشرات الآتي:

1. مؤشر ( CIFAR ) لقياس الإفصاح والشفافية : نشر هذا المؤشر المركز الدولي للتحليل والأبحاث المالية ( Center of International Financial Analysis and Research )، إذ تمثل درجة الشفافية على وفق هذا المؤشر المتوسط الذي يجري الحصول عليه من (90) بنداً محاسبياً وغير محاسبى للمعلومات التي أفصحت عنها الوحدة الاقتصادية (الكبيرة أو الصغيرة) وهذه البنود تقسم إلى (7) مجاميع وكالاتي: (Jayarman & Kothari ,2012 :13)

أ. المعلومات الرئيسية (8) بنود.

ب. قائمة الدخل (11) بنداً.

ج. قائمة المركز المالي (14) بنداً.

د. قائمة التدفقات النقدية (5) بنود.

هـ. سياسات الإفصاح المحاسبية (20) بنداً.

و. معلومات عن حقوق الملكية (20) بنداً.

ز. معلومات ثانوية (12) بنداً.

وبالنتيجة يجري جمع عدد النقاط المفصحة في الوحدة الإقتصادية من البنود آفا وباستعمال النسبة والتناسب الى 100 للحصول على نسبة مئوية والتي تمثل درجة الشفافية.

وفي عامي (1993) و(1995)، جرى تطبيق هذا المؤشر في أكثر من (1000) حالة مختلفة، واستعمله أغلب الباحثين والكتاب لقياس العلاقة بين الشفافية وتقييم الأداء أو الثقافة التنظيمية (Jahanshad, et al, 2014: 28) .

ونلاحظ من هذا المؤشر أن المعلومات المطلوبة ضمن القوائم المالية (30) معلومة تشكل ما نسبته (33%) من أجمالي المؤشرات، بينما المعلومات عن الايضاحات (60) معلومة وتشكل (67%) من أجمالي المؤشرات، وهو ما يشير إلى أن الشفافية على وفق هذا المؤشر تركز في جوهرها على معلومات إضافية على الوحدات الإقتصادية تقديمها للمستفيدين.

2. مؤشر الشفافية لـ (Piatoroski and Smith): (Piatoroski and Bushman,

Smith Transparency Model، إذ جرى إعداد إطار عام لقياس الشفافية من ثلاثة

اقسام كالآتي:

أ. التقارير المالية الطوعية والإلزامية.

ب. المعلومات السرية.

ج. نشر المعلومات عن طريق وسائل الاعلام والأنترنت.

ولكل قسم من الأقسام المذكورة أنفا المؤشرات الخاصة بها، ويمكن توضيح المؤشرات

المستعملة في مقياس (Bushman) كالآتي: (Bushman et al.2004:5)

أ. الإبلاغ في الوحدات الإقتصادية: يجري الإبلاغ عن المعلومات الآتية:

(1). كثافة الإفصاح.

(2). الإفصاح المالي.

(3). صلاحيات الحوكمة.

(4). المبادئ المحاسبية.

(5). توقيت الإفصاح.

(6). المصادقية في الإفصاح.

ب. توصيل المعلومات المحاسبية والعامية: عن طريق

(1). تقارير مباشرة للتحليل المالي.

(2). تقارير غير مباشرة للمستثمرين والتجار.

ج. نشر المعلومات: عن طريق النقل عبر الوسيط ومواقع الأنترنت.

#### رابعاً: مؤشرات ومعايير الشفافية:

هناك العديد من المؤشرات المطبقة لقياس الشفافية المقاييس الآتية:

1. مقياس غاما: مقياس رقمي يتكون من (10) درجات يسمى (غاما) للتعرف على درجة توفر الحماية من أي خسائر، ويصنف قدرة المقرضين على الوفاء بالالتزاماتهم مع المصارف على وفق (S&P) وتعكس نتائج غاما رأي (S&P) في حجم القوة النسبية لممارسات حكم الوحدات الاقتصادية بعد ذلك حماية للمستثمر ضد الخسائر المحتملة المرتبطة بإدارة الحكم، وتعتمد عناصر منهجية غاما على نفوذ المساهمين، وحقوق المساهمين والشفافية وتدقيق الحسابات وإدارة مخاطر الوحدة الاقتصادية وفاعلية المجلس والاستراتيجية والحوافز
- (<https://ar.wikipedia.org/wiki>)، ويعرض الجدول (2-3) مقاييس هذا المؤشر :

جدول ( 2-3 )				
تقييم الوحدة الاقتصادية للمقرضين ومقياس غاما الرقمي				
التصنيف	مستوى نقاط الضعف	درجة غاما (10-1)	مستوى توفر الحماية	قدرة المقرض على الوفاء
AAA to AA-	نقاط الضعف بسيطة	10-9	حوكمة الإدارة وممارسات الوحدة الاقتصادية توفر حماية قوية جداً من أي خسائر محتملة.	أفضل نوعية المقرضين وموثوقون ومستقرين (وكثير منها الحكومات)
A+ to A-	توجد بعض نقاط الضعف	8- 7	عمليات حوكمة الإدارة وممارسات الوحدة الاقتصادية متمكنة من توفير حماية قوية من أي خسائر محتملة.	نوعية المقرضين يتأثر استقرارهم المالي ببعض الأوضاع الاقتصادية مع وجود مخاطر .
BBB +to BBB -	توجد عدة نقاط ضعف	6-5	عمليات حوكمة الإدارة وممارسات الوحدة الاقتصادية متمكنة من توفير حماية معتدلة من أي خسائر محتملة.	المقرضون من الطبقة المتوسطة ويمكن عدها مرضية في الوقت الراهن .
BB + to B -	توجد نقاط ضعف كثيرة	4-3	عمليات حوكمة الإدارة وممارسات الوحدة الاقتصادية متمكنة من توفير حماية ضعيفة من أي خسائر محتملة.	أكثر عرضة للتغيرات في الاقتصاد
أقل من B	توجد نقاط ضعف كثيرة	2-1	عمليات حوكمة الإدارة وممارسات الوحدة الاقتصادية بالكاد توفر حماية من أي خسائر محتملة.	الوضع المالي يتغير بشكل ملحوظ

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المواقع الإلكترونية ومنها (<https://ar.wikipedia.org/wiki>).



2. لجنة بازل<sup>(1)</sup> (Basel committee): هي لجنة للرقابة المصرفية مكونة من مجموعة الدول الصناعية العشر، تهدف إلى وضع معيار موحد لرأس المال لكافة المصارف (عبدالحميد، 2000: 80)، ومن الأهداف الرئيسية للجنة بازل الآتي: (<https://elbassair.net/Centre>)

- أ. وضع حد أدنى لملائمة رأس المال، وإزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف نتيجة الفروقات في الرقابة الوطنية على رأس المال.
- ب. تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بأساليب الرقابة.
- ج. تحقيق عدالة تنافسية بين المصارف.
- د. تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي العالمي عن طريق التقليل من حجم المديونية.
- هـ. الرقابة على الوحدات المصرفية كافة وفق التطورات الاقتصادية العالمية و في ظل حركة رؤوس الأموال الكبيرة.
- و. التقليل من مخاطر الائتمان كمخاطر السيولة و مخاطر سعر الفائدة و سعر الصرف.

وتعد هذه اللجنة بمثل رقيب عالمي مسؤول عن سلامة العمل المصرفي في دول العالم ويتجلى هذا التحول في دور هذه اللجنة بإصدار معيار (بازل 1) عام (1999) لكفاية رأس المال على وفق المعادلة الآتية:

رأس المال (أساسي و ثانوي)

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{الأصول الموزونة بالمخاطر}}{\text{رأس المال (أساسي و ثانوي)}}$$

فقد ساهم معيار (بازل 1) إلى حد كبير في الاستقرار المصرفي على مستوى العالم وعزز المنافسة بين المصارف النشطة عالمياً، إلا أن التطور في النظام المصرفي جعل من معيار (بازل 1) لا يلبي متطلبات الشفافية في المرحلة الحالية والمستقبلية، بسبب الانتقادات الموجهة له ولتلافي تلك الانتقادات، قامت لجنة بازل بإصدار معيار (بازل 2) عام (2004) والذي دخل حيز التنفيذ الفعلي مع بداية عام (2007) (شحاذه، 2005: 125).

أن مقترحات لجنة (بازل 2)، التي كان من المتوقع دخولها حيز التنفيذ الفعلي مطلع (2007)، أصبحت محل جدل وانتقاد كبيرين بسبب ما أنتجتة الأزمة المالية عام (2007) - (2008) وهو الأمر الذي أوجب اجراء تعديلات جديدة مقترحة من اللجنة لتصدر معيار (بازل

<sup>1</sup> بازل هي مدينة سويسرية يقع فيها مقر بنك التسويات الدولي (B.I.S) وقد اجتمعت فيها لجنة-مجموعة العشرة- التي أعدت تقريرها بشأن معيار كفاية رأس المال في اتفاقية بازل 1 وبازل 2 وهي ( سويسرا، بلجيكا، ايطاليا، فرنسا، كندا، اليابان، السويد، ألمانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية)

3) تدخل في إطار خطة للإصلاح المصرفي بهدف ضمان ورفع الاداء المالي للمصارف وتعزيز قوتها في مواجهة الأزمات المستقبلية، وتحمل مقترحات (بازل3) العديد من الجوانب الإيجابية للنظام المصرفي، وفي الوقت نفسه تشكل تحدياً كبيراً للمصارف التي لم يسبق لها تطبيق اتفاقية (بازل2) (نجار، 2014: 124).

3. **تصنيف نظام (CAMELS):** نتيجة الجهود والدراسات لتصميم نظم أو مؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة النظام المصرفي فقد جرى اقتراح نظام (CAMELS) والذي يغطي كفاية رأس المال (Capital)، ومؤشرات جودة الأصول (Assests)، مؤشرات سلامة الإدارة (Management)، مؤشرات الإيرادات والربحية (Earnings)، مؤشرات السيولة والتمويل (Liquidity) وتحليل الحساسية (Sivstivity) لمخاطر السوق (طارق، 2005: 774).

وهو أنموذج للتقييم المصرفي يجري إعداده على وفق مراقبة ميزانيات المصارف المعلنة ولأكثر من سنة وكلما زادت درجة الشفافية في الإفصاح في القوائم والتقارير المالية فضلاً عن، تضمينها بهذا التصنيف تحسنت قدرة المصارف على التنبؤ بالمخاطر وتقادي الأزمات المالية، وبالنتيجة يتحسن تصنيفها على وفق أنموذج التقييم (CAMELS)، ويعد هذا الأنموذج من النماذج الحديثة التي تستعملها المصارف المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية وذلك باستعمال مجموعة من المؤشرات والمعايير النموذجية لتقادي الأزمات المالية وتقادي حدوثها في المستقبل، كما تعكس هذه النماذج الحرص في توفير مستويات عالية من الرقابة التي تضمن توفير مناخ ملائم لعمل المصارف في ظل الشفافية التي تفتقر إليها (بوخلخال، 2012: 205).

ويتميز أنموذج (CAMELS) بأنه يقوم بتصنيف المصارف على وفق معيار موحد، وتوحيد أسلوب كتابة التقارير، وإختصار زمن التقييم فضلاً عن ذلك يركز على ست بنود رئيسة وعدم اضاءة الجهود في تقييم البنود غير الضرورية، والإعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير ما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها، ويعاب على أنموذج (CAMELS) أنه أعطى المؤشر أوزاناً ثابتة للعناصر المكونة له، بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والإعتماد على النتائج التي يجري الوصول إليها (بورقبة، 2011: 4-5).

#### خامساً: مؤسسة (S&P): (Standard and Poor' (S&P)

وهي شركة خدمات مالية مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي فرع من شركات (McGraw Hill) التي تنشر البحوث والتحليلات المالية على الأسهم والسندات، وهي معروفة بمؤشراتها في سوق البورصة (S&P 500) الأمريكية و (S&P/ASX 200) الأسترالية و (S&P/TSX) الكندية و (S&P/MIB) الإيطالية والهندية (S&PCNX Nifty)، وهي واحدة من

وكالات الثلاثة الكبرى للتصنيف الائتماني والتي تضم تصنيف كلاً من وكالة (Moody's) ووكالة (Fitch) (<https://ar.wikipedia.org/wik>)

### 1. تصنيفات مؤشرات (S&P) :

ويندرج تحت مؤشر (S&P) تصنيفات مؤشرات أخرى تقيس الأداء للشركات المختلفة على وفق رأس مالها وكالاتي: (الديب، 2014: 1)

أ. مؤشر (S&P 500) يضم أسهم (500) شركة مالية من بنوك ومؤسسات مالية في داخل الولايات المتحدة الأمريكية (<https://www.avatrade.sa.com/cfd-trading/indices/sp-500>)، ولا يركز هذا المقياس على قطاع معين أو على الشركات الكبرى فقط، فيضم شركات القطاعات المختلفة كالبنوك والتكنولوجيا والصناعة ([www.fxcc.ae](http://www.fxcc.ae)).

ب. (S&P 600): وهو مقياس للأسهم للوحدات الإقتصادية الصغيرة التي يكون رأس مالها بين (300,000,000-2,000,000,000) من ثلاثمائة مليون دولار ولغاية ملياري دولار.

ج. (S&P 400): وهو مقياس يقيس أسهم الوحدات الإقتصادية التي يكون رأس مالها المتوسط الذي يتراوح بين (2,000,000,000-10,000,000,000) ملياري ولغاية عشرة مليارات دولار ([www.bancdebinary.com](http://www.bancdebinary.com)).

د. (S&P 1500): وهو مؤشر سوق الأسهم الأمريكي الذي اعدته (Standard & Poor's) ويتضمن جميع الأسهم في (S&P 600) و(S&P 400) و (S&P 500) وقد جرى إطلاق هذا المؤشر في (1995/3/18)، وهو يغطي نسبة (90%) من القيمة السوقية للأسهم الأمريكية ([en.wikipedia.org/wiki/s&p](http://en.wikipedia.org/wiki/s&p)).

وسيجري الإعتماد على مؤشر (S&P 500) في قياس مستوى الشفافية للقوائم المالية على وفق طريقتي القياس بالقيمة العادلة والكلفة التاريخية في عينة البحث، لأنه يضم شركات القطاعات المختلفة كالبنوك والتكنولوجيا والصناعة ويعد مؤشراً رئيساً في أسواق الأسهم، فضلاً عن كونه من المؤشرات التي يعتمد عليها عالمياً.

وأجرى مؤشر (S&P) سلسلة من البحوث الشاملة عن جودة المعلومات وتوفرها في الوحدات الإقتصادية الكبيرة في العديد من بلدان العالم خلال المدة من (2002 ولغاية 2004) إذ يقيس هذا المؤشر درجة الشفافية في البيانات المفصح عنها من الوحدات الإقتصادية، ويقسم إلى (3) بنود و(98) فقرة معدة على أساس مبادئ (Organisation For Economic

(Co-Operation and Development) (OECD) منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والقيود الثلاث التي ينظمها المؤشر هي: (Jahanshad et al,2014:28)

- 1) الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين.
  - 2) الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.
  - 3) الشفافية في المعلومات عن هيكل مجلس الإدارة.
- تفحص (S&P) التقارير السنوية للوحدة الاقتصادية عن (98) بنداً من بنود المعلومات المحتملة مقسمة بشكل عام إلى ثلاث فئات فرعية هي: (Patel ,et al,2002:5).
- 1). هيكل الملكية وحقوق المستثمرين ويتضمن (28) بنداً.
  - 2). الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات ويتضمن (35) بنداً .
  - 3). هيكل مجلس الإدارة والعمليات ويتضمن (35) بنداً.
- يمكن توضيح الأنموذج (S&P) الذي سيجري إعماله لقياس الشفافية في عينة البحث مع إجراء بعض التعديلات عليه من الأضافة والاختزال منها واليهما على وفق طبيعة النشاط عينة البحث، فبعد التعديل الطفيف بما يتناسب مع ذلك ظهر المؤشر المعتمد بـ(79) متطلباً وكالاتي:
1. مؤشرات الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المساهمين البالغة (3) مؤشرات بـ (18) بنداً.
  2. مؤشرات الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية البالغة (8) مؤشرات بـ(39) بنداً.
  3. مؤشرات الشفافية في الإفصاح عن معلومات مجلس الإدارة وعددها (3) مؤشرات بـ(22) بنداً.
- والجدول (3-3) يبين مؤشرات الشفافية على وفق مؤشر (S&P) بعد تعديلها بما يتلاءم مع متطلبات الإبلاغ المالي للوحدات الاقتصادية العاملة في بيئة الأعمال العراقية.

جدول (3-3) مؤشرات الشفافية لـ (financial services standard & poor s) في الإفصاح		
البند	مؤشرات كل بند	المعلومات الواجب الإفصاح عنها على وفق S&P500
أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية و حقوق المستثمرين	1. الشفافية بخصوص الملكية	1. أنواع الأسهم لدى الوحدة الاقتصادية.
		2. أنواع المستثمرين.
		3. الإفصاح عن عدد الأسهم العادية المصدرة وتلك المصرح بها وغير المصدرة .
		4. الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة وتلك المصرح بها وغير المصدرة.
		5. الإفصاح عن عدد الأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها ،والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت.
		6. الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها، والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت.
		7. كبار المستثمرين في الوحدة الاقتصادية.
		8. إفصاح الوحدة الاقتصادية عن حقوق التصويت لكل أنواع الأسهم.

1. أسماء المستثمرين الذين يملكون أكثر من 5%، 10% من أسهم الوحدة الاقتصادية.	2. تركز الملكية	
2. أسماء العاملين بالوحدة الاقتصادية والذين يملكون أسهم فيها.		
1. جدول اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين.	3. إجراءات التصويت والاجتماع للمساهمين	
2. الموضوعات التي تناولها جداول الاجتماعات.		
3. المقترحات المقدمة في تلك الاجتماعات.		
4. الاجتماعات غير العادية.		
5. كيفية اختيار أعضاء مجلس الإدارة.		
6. التزام الوحدة الاقتصادية بقواعد الحوكمة.		
7. النمو والإنخفاض في سوق الأسهم.		
8. الإفصاح عن النظام الأساسي الوحدة الاقتصادية.		
1. الإستراتيجية الرئيسة للإدارة لتحقيق الأهداف.	1. اتجاهات الشركة	ثانيا: الشفافية في الإفصاح عن المعلومات غير المالية ومعلومات مالية
2. الثبات أو عدم الثبات في الإستراتيجية.		
3. طبيعة ونوع الصناعة و السلعة التي تقدمها الوحدة الاقتصادية.		
4. الأسواق الرئيسة وأقسام السوق التي يجري توزيع المنتجات فيها.		
5. نصيب أو حصة الوحدة الاقتصادية في السوق.		
6. تنبؤات الإدارة للأرباح المستقبلية المتوقعة .		
7. تنبؤات الإدارة للمبيعات.		
8. متوسط عمر الأصول الرئيسة.		
9. خطط الاستثمار التي ستنفذ في السنوات القادمة.		
10. تفاصيل الخطط.		
11. التحليل المالي لعناصر قائمة الدخل والمركز المالي كمعدل العائد على حقوق الملكية أو معدل العائد على الاستثمار أو معدل دوران الأصول.		
1. تقارير مالية فترية.	2. السياسات المحاسبية	
2. السياسات المحاسبية المطبقة.		
3. المعايير المحاسبية المطبقة.		
4. المعايير المحاسبية المحلية المطبقة.		
1. طرائق تقييم الأصول.	3. تفاصيل السياسات المحاسبية	
2. طرائق تقييم الإنخفاض في قيمة الأصول.		
3. قوائم مالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة.		
1. نسبة الملكية مع الوحدات الاقتصادية الأخرى.	4. المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة	
2. أسماء الأطراف ذوى العلاقة.		
3. نسبة التعامل مع تلك الأطراف.		
1. أسم المدقق الذي قام بالتدقيق.	5. معلومات عن مدقق الحسابات	
2. تقرير المدقق يرفق بالقوائم.		
3. المبلغ المدفوع كأتعاب.		
4. قيام المدقق مقابل خدمات أخرى.		
1. طبيعة الفرص والأخطار.	6. معلومات عن الفرص والأخطار	
2. مخاطر عدم السيولة.		

3. المصادر الداخلية والخارجية للسيولة.		
4. الاحتمالات الناتجة عن الزيادة أو النقص في السيولة.		
5. النقص الجوهري في السيولة واتجاهات الوحدة الاقتصادية لعلاج ذلك النقص.		
6. الفرص والأخطار الناتجة عن المشاركة في صناعات إضافية.		
7. الفرص والأخطار الناتجة عن التغير في هيكل الصناعة.		
1. أسماء واعداد المنافسين	7. معلومات عن	
2. استجابة التغير في السعر نتيجة المنافسة	شدة تنافس	
3. عدد الوحدات الاقتصادية التي تزيد على التعاقبات الرئيسية.	الصناعة	
4. الميزة التنافسية لنشاط الوحدة الاقتصادية داخل القطاع الذي تنتمي إليه.		
1. مدى مشاركة العاملين في وضع الخطط الإستراتيجية.	8. معلومات عن	
2. مدى تشجيعهم على الإبداع والابتكار.	رضا العاملين	
3. الرضا المالي.		
1. اسم رئيس مجلس الإدارة		ثالثاً: الشفافية
2. تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة		في
3. أسماء أعضاء مجلس الإدارة	1. هيكل	المعلومات عن
4. الخبرة السابقة لأعضاء مجلس الإدارة.	المجلس	مجلس الإدارة
5. أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.	وتكوينه	
6. الأمور التي يختص بها مجلس الإدارة.		
1. اللجان التابعة لمجلس الإدارة.		
2. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.	2. دور	
3. مكافآت باسم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.	المجلس	
4. جدول اجتماعات مجلس الإدارة.		
5. خطط مجلس الإدارة تجاه توزيع الأرباح.		
6. هل هناك لجنة تدقيقية.		
7. أسماء أعضاء اللجنة التدقيقية.		
8. هل هناك وظيفة للمدقق الداخلي.		
1. البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة.	3. تدريب	
2. عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة.	الأعضاء	
3. أسماء المديرين التنفيذيين من غير أعضاء مجلس الإدارة.	ومكافآتهم	
4. عدد المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة.		
5. مكافآت المديرين التنفيذيين.		
6. عدد الأسهم التي يمتلكها المديرين التنفيذيين.		
7. مكافآت المديرين المرتبطة بالأداء.		
8. الإفصاح عن رواتب الأعضاء بالأرقام.		
(79) متطلباً	(14) مؤشراً	المجموع الكلي

- المصدر: من أعداد وبتصرف الباحث بالإعتماد على :
1. "فتح الله، محمد عبدعلي محمد (2014) تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم"- رسالة ماجستير في علوم المحاسبة - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد.
  2. عبد الرحمن، احمد رجب عبد الملك ((2010) قياس مدى تحقق الشفافية والافصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي " دراسة نظرية وتطبيقية، مدخل ضبط معايير المحاسبة السعودية ، استاذ المحاسبة المشارك - جامعة الملك فيصل - السعودية.

### سادساً: انعكاس شفافية الإفصاح المحاسبي في القرارات الاستثمارية :

من الضروري جداً توافر الشفافية لتحقيق الجودة بالتقارير المالية، إذ يجري ضمان وجود الشفافية في التقارير المالية عن طريق الإفصاح الكامل وتوفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لإتخاذ القرارات الاستثمارية التي لها أهميتهم واسع من المستثمرين، وأن المعلومات المالية الشفافة تتيح للمستثمرين تقييم المخاطر وترشيد قراراتهم ما يوفر أسواقاً مالية فاعلة (أبو العز، 2009:1).

وتعد القوائم المالية مصدراً رئيساً للمعلومات تستفيد منها فئات عدة داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها إذ إن إتخاذ أي قرار رشيد يستند في توفر البيانات والمعلومات الملائمة والمساعدة في إتخاذ القرارات المناسبة (عبد الرحمن، 2012: 68).

إذ أن تقارير الأسواق تحمل أهمية كبيرة للمستثمر فدقة المعلومات الواردة في تلك التقارير تعطي موثوقية أكثر عن إفصاحها عن خططها المتوقعة مستقبلاً ويمكن للوحدة الاقتصادية توضيح ملائمة أي تقرير كونه يحمل معلومات غير دقيقة ذات تأثير كبير وجوهري ما يزيد من الإفصاح والوضوح ويسهل عملية إتخاذ القرار فينعكس إيجابياً على السوق ويجذب الاستثمارات له، أن إلزام الوحدات الاقتصادية بوضع توقعاتها للنتائج المستقبلية له أهمية كبيرة جداً في تقديم معلومات شفافة وتقليل التقلبات الحاصلة حالياً، فالاستثمار حدث مستقبلي والمستثمر يهتم بماذا سيحصل في السنوات القادمة وليس ما حصل بالماضي، فعند الإفصاح عن نتائج النشاط في نهاية الفصل أو نهاية السنة تعلن عن نتائج ماضية ولكن الأهم لأي متعامل ومستثمر هو المرحلة اللاحقة، كما أن إعلان الخطط المستقبلية من الوحدة الاقتصادية يكون مبنياً على رؤية حقيقية وليس احتمالات (العنقري، 2013:1).

ويخلق الإفصاح الكامل والشفافية في إعداد التقارير المالية حالة من الامان ويضمن حماية المستثمرين ويزيد الأرباح، فالإفصاح التطوعي له أثر إيجابي في أداء الوحدة الاقتصادية، فقد يؤدي عدم الوضوح والغموض في الإبلاغ إلى الاشتباه في سلوك غير أخلاقي ما يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض قيمة الوحدة الاقتصادية، لاسيما بعد الأزمة المالية الأخيرة، التي أوجبت الأهتمام بقضية الشفافية في عملية إعداد التقارير المالية فقد ظهر أن ارتفاع مستوى الكشف عن

المعلومات قد يقلل من المخاطر المرتبطة بالقرارات الاستثمارية، وإنخفاض المخاطر يزيد من قيمة الوحدة الاقتصادية (Mohammadi & Nezhad,2015:1).

ويتضح ما سبق أن الشفافية في اعداد التقارير المالية هي أن يكون الشخص الخارجي قادراً على قراءة وفهم القوائم المالية للوحدة الاقتصادية بسهولة، وان الهدف من القوائم المالية الشفافة تقديم عرض عادل للمعلومات المفيدة واللازمة لمجموعة من المستفيدين في سياق كشف علني وسهولة في تفسير القوائم المالية وتقييم صافي الفوائد وتعتمد الشفافية في جزء كبير منها على توفير معلومات إضافية ضمن التقرير السنوي للوحدة الاقتصادية خارج المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وأن إتخاذ القرارات الرشيدة يعتمد على المعلومات المرجوة، ودرجة دقتها، فالإزام الوحدات الاقتصادية بوضع توقعاتها للنتائج المستقبلية له أهمية كبيرة في تقديم معلومات شفافة، كما أن الاستثمار مبني على تنبؤات مستقبلية، ويوفر الإفصاح الكامل صحة المعلومات الواردة في تلك التقارير، وموثوقية أكثر عن خططها المتوقعة مستقبلاً، وهو مؤشر لوجود الشفافية ويدل على رؤية حقيقية وليس احتمالات، وهذا يمثل تحقيق جودة التقارير المالية مما يسهم في تقييم المخاطر وترشيد القرار.



## الفصل الثالث

### المبحث الأول

#### مدخل مفاهيمي للشفافية في الإفصاح المحاسبي

تفصح الوحدات الإقتصادية عن المعلومات الخاصة بها وتلتزم بالجوانب الشكلية والضمنية كافة عند إعداد القوائم المالية ولكن بمعلومات غالباً ما لا تتصف بالشفافية، الأمر الذي أدى إلى نشوء حالة عدم ثقة بهذه القوائم، نظراً للحالات المتكررة التي حصلت في الوحدات الإقتصادية الكبيرة التي كانت تمثل بحد ذاتها إقتصاديات الدول وضللت المستثمرين بهذه المعلومات، لذا برزت الحاجة إلى توصيل معلومات محاسبية تتمتع بالشفافية، فبدون الشفافية يظل الإقتصاد المحلي إقتصاداً مغلقاً يطرد المستثمرين، ويصعب مهمة تحقيق الخطط الإقتصادية، فشفافية المعلومات تعد شرطاً رئيساً وجوهرياً يحتاجه المستثمرون لتحقيق الأداء العالي وتعظيم المنفعة الإقتصادية، ويتناول المبحث عرضاً لمفهوم الشفافية وخصائصها ومبادئها.

#### أولاً: نبذة عن الشفافية:

يعد مفهوم الشفافية من المفاهيم الحديثة في العلوم الإدارية، وقد ظهر في الجانب الإداري لتعدد أبعاده، فللشفافية ركيزة راسخة في الشريعة الإسلامية التي أنتجت أعظم دستور للبشرية وأعظم حضارة، في القرآن الكريم والسنة الشريفة لنبيينا محمد (صل الله عليه وآله وسلم) قبل أكثر من (1400) سنة في إدارة شؤون المجتمع والدولة، فمبدأ الشفافية من المبادئ التي تنمو وتتطور في صورتها ومظاهرها مع التقدم التقني والإداري والتنظيمي الذي تشهده البلدان المتقدمة، وعلى مر الزمن أصبحت مطلباً في التعاملات الرسمية بين الدولة والأفراد وأيضاً بين المنظمات أو الدول مع بعضها البعض، وتقتضي الحضارة والإنسانية أن تكون الشفافية مبدءاً عاماً لا بد أن يحكم ويسود كل التعاملات (العامري، 2010: 71-70).

فقد ظهرت في بداية الثمانيات من القرن الماضي الكثير من الشبكات العالمية في المجتمع المدني، اثبتت أن الفساد لا يقتصر على جنوب العالم على وفق ما قالته منظمة الشفافية الدولية<sup>(1)</sup>، إذ استشرى في شمال العالم أيضاً كأوروبا والولايات المتحدة وقد تمكنت منظمة الشفافية الدولية من تعزيز التعاون بين العديد من منظمات المجتمع المدني والحكومات بل كان للشفافية المحاسبية (وهما على صلة وثيقة ببعضها البعض) دور مهم في محاربة الفقر و الارتقاء بالدول ذات الدخل المحدود ([http://www. Transparency.org](http://www.Transparency.org)).

(1) هي منظمة غير حكومية مقرها في برلين وهدفها هو الحد من الفساد الذي تمارسه الشركات المستقرة في دول مصدرة يأتي عن طريق شراء الشركات المسؤولين والسياسيين في الدول النامية مما يؤدي إلى تهديد حقوق الانسان .

أن الحدث الحقيقي الأكبر للمطالبة العالمية للشفافية ظهر في التسعينات من القرن الماضي، فظهور القنوات الإعلامية المستقلة التي أصبحت كقوة ضغط على الحكومات لنشر المعلومات إلى مواطنيها، ومن جهة أخرى قاد النكامل الإقتصادي العالمي المستثمرين الدوليين للمطالبة بالكشف عن حسابات الوحدات الإقتصادية الوطنية ولاسيما في المدة التي حدثت فيها الأزمة الآسيوية عام 1997 (Ann,2004:11).

إن أختلاف وجهات النظر بين الكثير من رجال الإدارة والسياسيين، ورجال الإقتصاد وغيرهم عن درجة الشفافية والمستوى الذي تكون عليه ومدى الإنفتاح وتدفق المعلومات في الوحدات الإقتصادية على مختلف الإجراءات، أدى إلى المطالبة بوضع معايير لقياسها، أو تحديدها، فالشفافية أداة حاسمة في جهود خلق عالم تحكمه قواعد أصولية، وأسواق ديمقراطية مستقرة ويمكن القول إن هناك إرتباطاً وثيقاً بين الشفافية وحسن الحكم والاستقرار الإقتصادي فالمعلومات الجيدة ستحسن توزيع المصادر والفاعلية، وفي حال انعدام الشفافية فسيكون ذلك مكلفاً في الجانب السياسي والجانب الإقتصادي (أبو كريم، 2009: 52).

ومما سبق تبين لنا الدور الذي تؤديه (الشفافية) التي كانت وليدة الحاجة الملحة وليست وليدة الصدفة، فهي أداة حاسمة وقاعدة أصولية لها علاقة بالاستقرار الإقتصادي، إذ أنها مبدأ عام لا بد أن يسود كل التعاملات.

### ثانياً: مفهوم الشفافية :

الشفافية مشتقة من الفعل (شفَّ): من شفَّ الثوب شفوفاً أي رفَّ حتى يُرى ما خلفه، وشفَّ الشيء : لم يحجب ما وراءه، والشفافُ ما لا يحجب ما وراءه (مصطفى وآخرون، 1989: 2)

الشفافية من الناحية اللغوية هي قابلية الجسم لأظهار ما وراءه، ويستعار للشخص الذي يظهر ما يبطن، فيقال له، رجل ذو شفافية، والتحدث بشفافية أي بوضوح تام، وشفافية السوق تعني وضوح أحوالها (<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-en/>).

أما الشفافية من وجهة النظر المحاسبية فهي الانتشار الواسع للمعلومات الموثوقة ذات الصلة الوثيقة بالأداء الدوري والمركز المالي وفرص الإستثمار والحكمة والقيمة ومخاطر الوحدة الإقتصادية (Bushman&Smith,2003: 76).

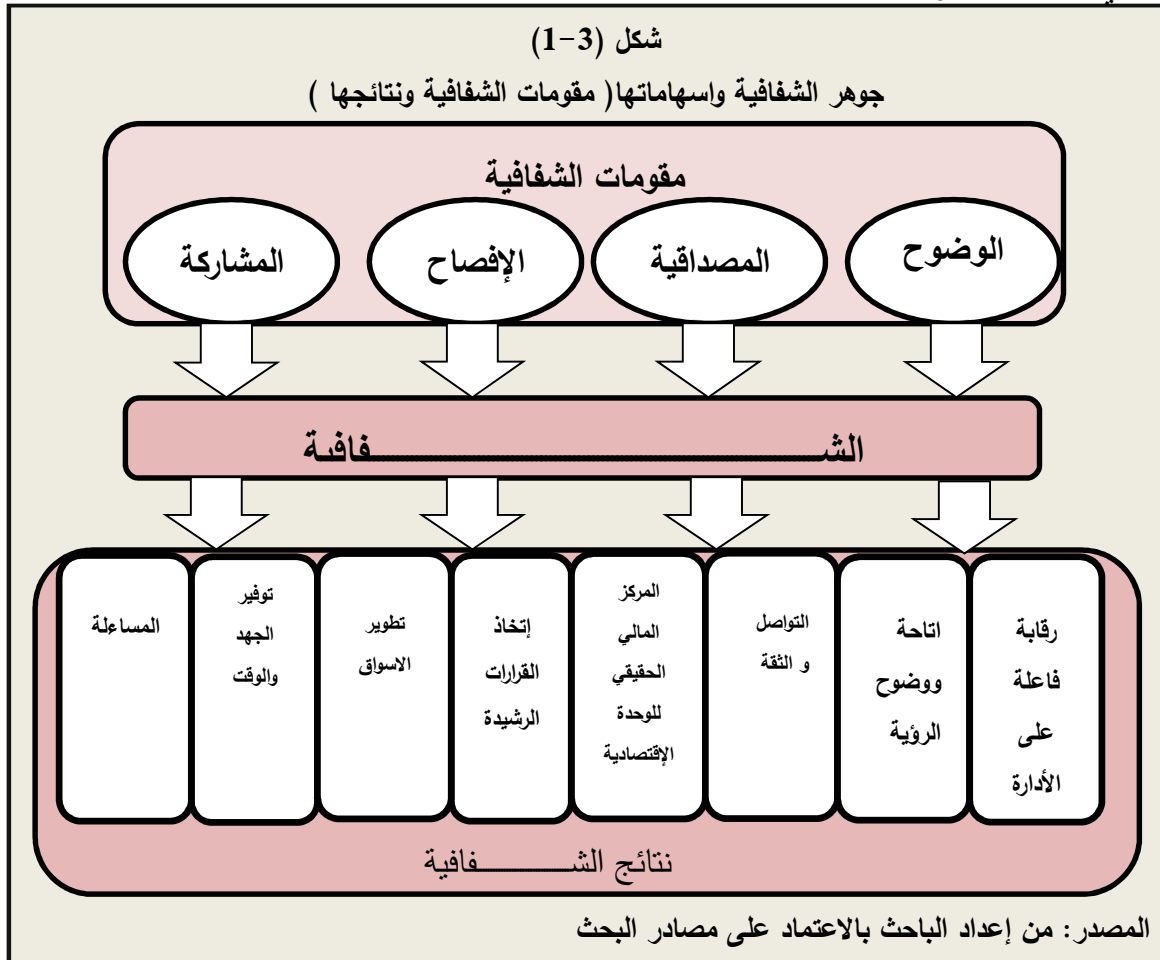
ويقصد بالشفافية أيضاً حصول المستفيد الخارجي على المعلومات الموجودة لدى الإدارة نفسها وأن حصوله على هذه المعلومات يجعله قادراً على رقابة الإدارة (Frank & Thomas, 2004:871).

وتعرف الشفافية كذلك بأنها قيام الوحدة الإقتصادية بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها في تصرف المساهمين واصحاب المصالح والمتعاملين الآخرين في السوق

المالية وإتاحة الفرصة للاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات، عدا تلك التي تؤدي إلى الاضرار بمصالح الوحدة الاقتصادية على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها لمدة زمنية محددة (السعدي، 2007:7).

ويرى (Hosseini,et al ,2017:1) أن الشفافية تعني مدى كشف الوحدة الاقتصادية للمعلومات ذات الصلة عن عمليات إتخاذ القرار الخاصة بها، وإجراءاتها، وأداءها، وهي متطلب يتعلق بتوفير معلومات أو طلب معلومات بين أصحاب المصلحة في نظام معلومات، فالشفافية لا تعني فقط إتاحة المعلومات بل القيام بذلك بطريقة تجعلها مفيدة مع جهد ووقت مضمون من وجهة نظر كل من مقدمي الخدمات والمستفيدين.

يتضح ما سبق أن الشفافية تعني الكشف الواضح والتام والعلني عن المعلومات المتوفرة لدى الوحدات الاقتصادية لغرض تقديمها للمستفيدين، ومن ثم إتخاذ القرارات، وتهيئة الأجواء المناسبة لتفعيل الشفافية ينجز عن طريق أساليب العمل والسياسات المحاسبية المتبعة والإجراءات والقوانين والأنظمة والتشريعات الحاكمة، فكل ما ذكر عن الشفافية يمكن تلخيصه بالشكل (1-3) الذي يلخص جوهر الشفافية.



### ثالثاً: مزايا تطبيق الشفافية :

تحقق الشفافية مجموعة كبيرة من المزايا للوحدة الاقتصادية من جهة وللمستفيدين من جهة أخرى، ويمكن عرض أهم مزايا الشفافية كآتي: (العش، 2004:1-5)، - (Williams,2005:357-368)، (Shambaugh & Shen ,2018: 7).

1. تكتسب الوحدة الاقتصادية صفة الدقة والصدق عند تقديمها المعلومات.
  2. بناء وتوجيه سلوك المجتمع والأفراد والوحدات الاقتصادية ضد الفساد وبشكل منطقي وعقلاني.
  3. تحقق معايير النزاهة والاخلاق.
  4. تؤسس رؤية ومنهج عن طريق تفعيل دور المكونات المجتمعية والحكومية والأحزاب والجمعيات المهمة بالصالح العام في خدمة المجتمع.
  5. توفر المعلومات ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية بالوقت المناسب وبشكل موثوق به.
  6. توفير المعلومات الاقتصادية المختلفة يعطي مجموعة متنوعة من النتائج الإيجابية، بما ذلك خفض انعدام الكفاءة الناتج عن المعلومات غير المتماثلة.
  7. ترفع مستوى المصادقية والمساءلة والقدرة على التنبؤ بصنع السياسات عن طريق تسهيل هذه المهمة والمراقبة العامة لها.
  8. تؤثر بشكل مفيد لتحسين إشارات السوق وكفاءتها.
  9. تقلل من التحيز وانخفاض مستويات التضخم في المستقبل.
  10. تقلل خطر وتأثير الأزمات المستقبلية عن طريق تحسين فعالية السياسة النقدية.
- ما سبق يتبين أن مزايا الشفافية تظهر ظهوراً واضحاً حاجتنا اليوم إليها، فالدقة والصدق والنزاهة والاخلاق، والموثوقية للمعلومات، كلها خصائص يعتمد عليها الإفصاح وهي تؤسس رؤية ومنهج وتوجيه لسلوك المجتمع ضد الفساد وبالنتيجة خدمة المجتمع .
- ويمكن تصنيف السمات الرئيسة للشفافية في مسارين تدرج فيهما أكثر وظائفه قابلية للتمييز وهي: ( Cellophane,2017:13 )

1. الميزات التمثيلية : وتتمثل بتوفير المعلومات؛ وشرعية الوحدات الاقتصادية، ما يدل على الإرادة السياسية للانفتاح في الحكم؛ وتقوية العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والجمهور.
2. الميزات التحكم : تمكّن من رصد تصرفات جميع الوحدات الاقتصادية؛ وتحقيق الوضوح فيما يتعلق بحقوق والتزامات الوحدة الاقتصادية؛ وتسمح للجمهور بالمشاركة في صنع القرار؛ فهذه السمات تعمل أيضاً على قياس مستوى الديمقراطية في المجتمع، وغالباً ما يُعتقد أنه كلما كانت مؤسسات الدعاية أكثر تطوراً، كان المجتمع أكثر تطوراً، وتُملي الشفافية

المصلحة العامة، إذ يجري تنفيذ أنشطة جميع الوحدات الإقتصادية من أجل الصالح العام بشكل فعال وإقتصادي مستدام.

#### رابعاً: أهداف الشفافية:

تهدف الشفافية في الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية إلى الآتي: (عاشور، 2008: 26) ، (Barth&Schipper, 2008:173-190)، (التميمي وشاكر، 2009: 10)، (حسين، 2011: 165)، (حسون، 2013: 43)، (Hosseini, et. al, 2017:1)، (Buijze, 2013: 3) .

1. توافر معلومات عن الأنشطة والخطط والتمويل وغيرها من المعلومات المهمة بشكل عام وواضح والتأكيد على أهمية الرؤية.
2. الأنفتاح والتواصل مع أصحاب المصالح، ولا تعني إخفاء للمعلومات وعدم الثقة.
3. تزويد الجمهور المستهدف أو العام بمعلومات تساعد في إتخاذ القرارات الهادفة إلى إستعمال الخدمات والمنتجات أو التعامل مع أطراف اجتماعية معينة، فالشفافية بطبيعتها خاصية تكون لمختلف أصحاب المصلحة، كما تتضمن في جوهرها إيصال المعلومات للمستفيدين، عندئذ يجب تصميم هذا الاتصال بعناية بحيث يلائم غرضه ويتجنب التكرار والإفراط.
4. الشفافية في الإفصاح تركز على شفافية المعلومات ويعتمد الإفصاح على مدى توافر خصائص المعلومات المطلوبة كالتمثيل الصادق والملائمة .
5. تقديم معلومات مهمة تساعد مستعملي القوائم المالية للمقارنات بين السنوات، وتوفر المعلومات للمستثمرين والدائنين لتسمح لهم في تقييم المخاطر.
6. تساعد في تخفيض حالة عدم اليقين والمحافظة على الثقة في الأسواق.
7. تسهم في دعم الديمقراطية، لأنها تسهل النقاش العام وعملية تكوين الإرادة، كما تعد شرطاً ضرورياً للمشاركة والمساءلة.
8. تسهم في تحسين سير السوق، عن طريق خلق بيئة شفافة، ما يسمح للجهات الفاعلة الإقتصادية بإتخاذ قرارات أفضل.
9. تسمح بالمساءلة من جانب السلطات العامة، فهي تسمح للاعبين الإقتصاديين بمعرفة ما إذا كانوا يعاملون بنزاهة وبشكل متساو، ومن ثم فهي شرط ضروري لهم لإتخاذ الإجراء إذا لم يكونوا كذلك.

وعليه فإن الشفافية في الإفصاح المحاسبي تهدف إلى تقديم رؤية للأنشطة والخطط والتمويل عن طريق خلق بيئة شفافة تساعد في إتخاذ القرارات الهادفة وترتكز على توافر خصائص المعلومات المطلوبة كالدقة والصدق والشمولية والوضوح، كما تسهم في دعم الديمقراطية، وتسمح للمستثمر بتقييم المخاطر ومن ثم التأثير في عمل الوحدة الإقتصادية

فهي تمكن السلطات من المسألة فيما إذا كان اللاعبون الإقتصاديون لا يعاملون بنزاهة وبشكل متساو .

### خامساً: خصائص الشفافية:

يرى (حسين وآخرون، 2010: 214) أن هناك تطابقاً بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المعدة على وفق المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولي مع خصائص الشفافية، فشفافية المعلومات المحاسبية أهمية خاصة، وهذه الشفافية تتعلق بمخرجات النظام المحاسبي، إذ تقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على وفق ما جاء في الإطار الفكري للمحاسبة المالية المعدل المتوافق بين (FASB) و (IASB) إلى: (الججوي والمسعودي، 2018: 33-35)

1. **الخصائص النوعية الرئيسية:** لكي تكون المعلومات المالية مفيدة، ينبغي أن تكون لها الصفات الرئيسية المتعلقة بالقرار (الملائمة، والتمثيل الصادق)، فالمعلومات تكون ذات منفعة منخفضة إذا لم تكن ملائمة، وحتى لو كانت المعلومات ملائمة فقد تكون ليست ذات منفعة إذا لم تمثل بصدق الظاهرة الإقتصادية التي تدعي أنها تمثلها، والخصائص النوعية الرئيسية هي:

أ. **الملائمة :** وتعني قدرة المعلومة المحاسبية على إحداث اختلاف في قرارات مستعملي المعلومات المحاسبية عن طريق تغيير توقعاتهم أو تثبيتها، والمعلومة المحاسبية تكون ملائمة إذا كانت لها علاقة ومفيدة للقرار الذي صممت من أجله (الججوي والمسعودي، 2018: 33)، فالمعلومات المالية لتكون ملائمة يجب أن تتمتع بوحدة أو أكثر من الخصائص الفرعية الآتية:- (Kieso, et al, 2016: 42-43)

(1). **القيمة التنبؤية:** إذا كانت المعلومات ذات قيمة كمدخلات للعمليات التنبؤية المستعملة من المستفيدين لتصور توقعاتهم الخاصة بالمستقبل.

(2). **القيمة التوكيدية :** إذا كانت المعلومات تؤكد أو تغير التوقعات السابقة (أو الحالية) إستناداً إلى النقيضات السابقة، ويترتب على ذلك أن القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية مترابطة، وتساعد المعلومات عن الوضع المالي وهيكل أصول والتزامات الوحدة الإقتصادية المستخدمين في التنبؤ بقدرتهم على الإستفادة من الفرص والرد على المواقف السلبية، وتساعد المعلومات نفسها على تأكيد أو تصحيح توقعات المستخدمين السابقة بشأن تلك القدرة.

(3). **الأهمية النسبية :** تكون المعلومة المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو التلاعب بها، قد يؤثر في القرارات التي يتخذها المستعملون، فالمعلومات ذات الأهمية النسبية المنخفضة (غير الجوهرية) تكون بالنتيجة غير ملائمة، إذا لم يكن لها تأثير في صانع القرار،

واختصاراً، يجب أن تحدث هذه المعلومات فرقاً أو أن الوحدة الإقتصادية لا تحتاج إلى الإبلاغ عنها.

ب. **التمثيل الصادق:** الخاصية النوعية الرئيسة الثانية من المعلومات المالية المفيدة هي أنه يجب أن تمثل بصدق العمليات والأحداث الأخرى التي يزعم أنها تمثله، ومن شأن التمثيل الصادق أن يكون كاملاً، ومحايلاً وخالياً من الأخطاء (الجواوي والمسعودي، 2014:33-34)، ولتمثل المعلومة الأحداث المالية تمثيلاً صادقاً يجب أن تتمتع بوحدة أو أكثر من الخصائص الفرعية الآتية : (Melville,2017:22)

(1). **الاكتمال:** تكتمل المعلومات المالية إذا تضمنت جميع المعلومات المطلوبة التي يحصل عليها المستفيد لكي يفهم المعاملات وغيرها من الأحداث التي تمثلها، بما في ذلك جميع الأوصاف والتفسيرات اللازمة.

(2). **الحيادية:** يعني التمثيل المحايد عدم التحيز لأحد، فالمعلومات المالية ليست محايدة إذا جرى التلاعب بها بطريقة ما لتحقيق نتيجة محددة سلفاً، ويهدف زيادة احتمال تلقي المعلومات بشكل إيجابي (أو غير إيجابي) من المستفيدين.

(3). **الخلو من الأخطاء:** المعلومات المالية لا ينبغي أن تكون دقيقة بنسبة 100% ولكن ينبغي أن تكون خالية من الخطأ المادي، والخلو من الخطأ تعني ضمناً عدم وجود أخطاء أو إغفالات في وصف العناصر الممثلة وعدم وجود أخطاء عند إختيار وتطبيق العملية المتبعة لإنتاج معلومات التقارير المالية.

2. **الخصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية :** أورد الإطار الفكري للمحاسبة المالية أربعة خصائص نوعية تعزيزية للمعلومات المحاسبية لتكون مفيدة هي: (Harrison,et.al,2018:10-11)

أ. **قابلية المقارنة :** تمكن هذه الخاصية المستفيدين من مقارنة المعلومات المالية عن الوحدة الإقتصادية لمدة إعداد التقارير مع معلومات مشابهة عن وحدات إقتصادية أخرى للمدة نفسها ومع معلومات مشابهة عن الوحدة الإقتصادية نفسها لمدد أخرى، هذه المقارنات ستساعد المستفيدين على إتخاذ القرارات الإقتصادية، وتحسين المقارنة يكون عن طريق الاتساق، ويشير الاتساق إلى إستعمال المعالجات المحاسبية ولأنواع الأصناف نفسها، أما من مدة إلى أخرى من جانب الوحدة الإقتصادية، أو في مدة واحدة عبر الوحدات الإقتصادية، ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن السماح بمعالجات محاسبية بديلة للبند يقلل من الاتساق ويقلل بالنتيجة من إمكانية المقارنة، وهذه حجة القصد منها تقليل عدد خيارات المعالجة المحاسبية التي تسمح بها المعايير المحاسبة الدولية (IASB) أو ربما القضاء على الاختيار كلياً . (Melville,2017:23)

ب. **التحقق**: يمكن التحقق من معرفة المستعملين بأن المعلومات تمثل بأمانة الظاهرة الإقتصادية التي تدعي تمثيلها، وهذا يعني أنه بالنظر إلى الظاهرة الإقتصادية نفسها وتصويرها، يمكن أن يتوصل طرفان مختلفان ومستقلان إلى توافق في الآراء بأن التصوير يمثل تمثيلاً واقعياً الظاهرة الإقتصادية.

ج. **التوقيت المناسب**: يجب أن تكون المعلومات المحاسبية متاحة للمستعملين في وقت مبكر بما فيه الكفاية لمساعدتهم على إتخاذ القرارات، وبالنتيجة جعل المعلومات أكثر ملائمة لحاجاتهم، عن طريق توفير المعلومات عن مركزها وأدائها المالي لمستعملي القوائم المالية في الوقت المناسب.

د. **قابلية الفهم**: وتعني أن من المعقول أن يفهم المستعملون المعلومات المقدمة في التقارير المالية، فلن تكون المعلومات نافعة وذات قيمة إذا لم تكن مفهومة، ويمكن تحسين فهم المعلومات المالية إذا صُنفت وعرضت بشكل واضح وموجز، ولكن حذف المعلومات المعقدة التي لا يمكن تجنبها من التقارير المالية على أساس أنه سيكون من الصعب فهمها، يكون غير مقبول لأن ذلك سيجعل هذه التقارير غير مكتملة (Melville, 2017:24).

ما سبق يتضح أن المعلومات المحاسبية لا تكون مفيدة الا بتوافر الخصائص النوعية المعدة على وفقها والتي أصدرها مجلس معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية لمساعدة المستفيدين في عملية إتخاذ القرارات الإقتصادية، وقد جرى تحديد خصائص أخرى للشفافية تضاف إلى الخصائص النوعية وهي: (طالب والعامري، 2014: 195-196)، (التميمي، 2005: 1)، (Bushman & Smith, 2003).

1. **سهولة الوصول إلى المعلومة**: مقدار الجهد المبذول يمكن أن يكون مؤشراً على سهولة أو صعوبة الوصول للمعلومة .
2. **سعة انتشار المعلومة**: تعني عدد الشرائح أو الجهات التي يمكن أن تصلها المعلومة أو التقارير، وتنوع قنوات إيصال هذه المعلومة.
3. **التطوعية في تقديم المعلومة**: أي استعداد الوحدة الإقتصادية الذاتي لتقديم المعلومة وعدها جزءاً من ثقافتها.
4. **تنوع التقارير ودوريتها المنتظمة**: فتقديم التقارير في موعدها المحدد على الرغم من الظروف الاستثنائية، تشكل حالة ايجابية لنظم المعلومات وزيادة رضا المستفيدين .
5. **علنية المعلومات ووجود موقع على شبكة الأنترنت للإفصاح عنها**: إعلان المعلومات وإمكانية الحصول عليها من المستفيدين من دون عناء وطلب مسبق، فالوحدات الإقتصادية لا تستغني بأي حال من الأحوال عن بناء موقع لها على شبكة المعلومات العالمية لفوائده الكثيرة من حيث التكاليف والسرعة والوقت.



6. **طبيعة الشفافية في التقارير المالية**، الوصول إلى المعلومات على نطاق واسع عن شفافية وموثوقية مدة الأداء، والوضع المالي، وفرص الاستثمار، وحوكمة الشركات، والشركات التابعة للمخاطر.

فالخصائص النوعية تمثل السمات التي تجعل المعلومات التي تعرضها القوائم المالية مفيدة لمستعملها وإن كانت منافع المعلومات الشاملة غائبة.

### سادساً: مبادئ الشفافية:

يعد مبدأ الشفافية والمشاركة في البلدان المتقدمة من المبادئ الرئيسة التي تستند إليها جميع الأنظمة، وأصبحت السرية محدودة ومحصورة وقابلة للجدل والانتقاص لصالح مبدأ الشفافية، فالشفافية أحد أهم الشروط للحكم الجيد، وتتضمن المبادئ الآتية :

(<https://corporateeurope.org/sites/default/files/attachments/principi>),

(Cellophane, 2017:6-7) (عبود، 2009: 15)، (الجبوي وفتح الله، 2014:6).

1. مبدأ وضوح المسؤوليات والأدوار: عن طريق تحديد هيكل الوحدة الاقتصادية ووظائفها وأعمالها والمستويات الإدارية، وعلاقة الوحدة الاقتصادية بالوحدات الاقتصادية الأخرى.

2. مبدأ إتاحة المعلومات للجمهور: بمعنى الوصول إلى المعلومات بسهولة عن طريق نشر المعلومات كاملة عن الوحدة الاقتصادية وفي أوقات محددة.

3. يضمن مبدأ المساواة أن يخضع جميع المستفيدين للمعاملة نفسها وهذا يشمل التأكد من حصولهم على معلومات متساوية ومرضية عن موضوع العقد.

4. مبدأ التناسب يعبر عن توقع أن المطلوب مناسب وملائم إلى الهدف ويتطلب مبدأ التناسب التحقيق فيما إذا كان التدبير المختار مناسباً لتحقيق الهدف المنشود، ولكن أيضاً ما إذا كان هذا التدبير يتجاوز ما هو ضروري لتحقيق تلك الغاية، وفي الحالات التي تتجاوز فيها متطلبات ما هو ضروري، فإن مبادئ عدم التمييز والمعاملة المتساوية تنتهك تلقائياً.

5. مبدأ ضمان صحة المعلومات: ويعني هذا المبدأ جودة المعلومات المحاسبية وحاجتها إلى التدقيق المستقل.

6. مبدأ العلانية في إعداد القوائم المالية والإبلاغ عن نتائجها: وتتضمن جودة المعلومات التي تكون متاحة إلى الجمهور.

7. ضمان استقلال المشورة والمستشارين من المصالح التي تؤثر في أي قرارات، يجب أن يظل الخبراء الذين لديهم مصالح تتعارض مع المصلحة العامة في عملية النصيحة على المحك كخبراء سمع (Heard experts) ولكن لا ينبغي لهم أن يشاركون بنشاط (Actively Share) النصيحة أو الرأي.

8. مبدأ الاستثناءات المحدودة : ويدل هذا المبدأ على انه لا يوجد حق مطلق في الاحتفاظ بالمعلومات عدا المعلومات الشخصية والمعلومات التي تلحق الضرر بإسرار الزبائن.
9. حماية من يبلغ عن الأخطاء والفساد: أي حماية الاشخاص المبلغين عن حالات الاخطاء التي جرى إكتشافها بحسن نية فيما يخص الأخطاء المتعلقة بالفساد أو الممارسات المقصودة، من أي عقوبات أو ضرر لاكتشافهم تلك الاخطاء.

### سابعاً: العلاقة بين أخلاقيات العمل والشفافية:

أن السلوك الاخلاقي يعنى بتوفير المعلومات الدقيقة في مواقيتها وافساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة ما يساعد في إتخاذ القرارات الصائبة في مجال السياسات العامة (Encycogor.com,2006:2).

وفي المدة الاخيرة، وبعد حدوث الازمات المالية في الأسواق المالية الكبرى في العالم وانهيار العديد من الشركات العالمية الكبرى مثل (Enron) الامريكية عام (2001) وما تبعه من انهيار لشركة (Anderson Arthur) التي كانت تدقق حساباتها وغيرها من الشركات الكبيرة في دول العالم، أعاد التوجه نحو الأهتمام بالإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية وبشكل أكبر في ظل مفاهيم العولمة (Globalization) وحوكمة الشركات إذ ساد الاعتقاد بأن الازمات والانهيارات التي حصلت في العالم كانت ناتجة عن أزمة أخلاقيات في مهنة المحاسبة (Crisis Ethical) ناتجة عن تصرفات لا أخلاقية بسبب عدم إحكام تصرفات المحاسبين، لذلك ظهرت مطالبات بتوفير أطر قانونية ومالية محكمة للإفصاح والشفافية تحكم عمل الشركات وتضمن حماية مصالح جميع الفئات ذات العلاقة بها، وبذلك أصبح التوجه من جديد نحو معايير الإفصاح والشفافية (Transparency and Disclosure) (حمد، 2010: 193).

أن ضغط المستثمرين في الأسواق المالية على الشركات المساهمة العامة بالمزيد من الشفافية والوضوح في القوائم المالية والمعلومات التي يجري الإفصاح عنها، ومطالبتهم هيأة السوق المالي بمزيد من الرقابة والقوانين لضمان العدالة لجميع المستثمرين، لعدم تكرار الأزمة المالية الاخيرة التي حدثت في (2008) بعد أن قامت الشركات الكبرى في أمريكا بإخفاء معلومات مهمة، ما أدى إلى إفلاسها وتأثر جميع الأسواق المالية في العالم بها (Ahmed,2014:87).

ويرى الباحث أن المعايير الأخلاقية فرضت على الوحدات الإقتصادية توفير المعلومات التي تبين بشكل شفاف ما يحدث فيها، لتكون مصدراً لتحديد ما مبادئ وأركان الشفافية المطلوبة في الإفصاح المحاسبي؟، واليوم نحن بامس الحاجة للمطالبة بتوفير أطر قانونية ومالية محكمة للإفصاح والشفافية تحكم عمل الوحدات الإقتصادية وتضمن حماية مصالح جميع الفئات ذات

العلاقة بها، وان نتوجه من جديد نحو معايير الإفصاح والشفافية، والمطالبة بالمزيد من الرقابة والقوانين لضمان العدالة للجميع، لعدم تكرار ما يتعرض له البلد من حالات افلاس وتكشف نتيجة إخفاء المعلومات المهمة والالتزامات الأخلاقية لبعض المحاسبين.

### ثامناً: أنواع الشفافية:

أشارت الأدبيات التي بحثت في مجال الشفافية إلى وجود أنواع عدة للشفافية، لكنها ركزت بشكل كبير على نوعين منها، وهي كالاتي : ( [www.cogendo.com](http://www.cogendo.com) ) : (Paul,2004:3-4)، (Vishwanat&Kaufmann,2002:41)، (Archon,et al,2003:66):

1. **الشفافية الداخلية:** هي مقياس لمدى انفتاح إدارة الوحدة الاقتصادية على موظفيها، ففي السابق كانت إدارة الوحدات الاقتصادية تخبر الموظفين بالمعلومات التي تريدها هي فقط، ولكن عند اتباع مبادئ الشفافية أصبح الأمر مختلفاً، فلغرض الحفاظ على بقاء المديرين والموظفين في الوحدة الاقتصادية ينبغي إعطائهم المعلومات عن أداءها وسياساتها وخططها، فالوحدات الاقتصادية التي تتصف بالشفافية الداخلية تتواصل بشكل مستمر مع جميع أفرادها ولا تتعامل بسرية معهم، وتشارك معهم في صناعة القرارات ورسم السياسات، فالإلتزام بالشفافية الداخلية لا يجري فقط عن طريق مناقشة الأفكار، بل يجري أيضاً عن طريق توضيح الصورة الكلية وبشكل صريح لجميع موظفي الوحدة الاقتصادية، وهو ما يحقق النتائج المستهدفة، ويخلق مشاعر الثقة والقدرة.

2. **الشفافية الخارجية:** هي مقياس لمدى إنفتاح الوحدة الاقتصادية على الجمهور وزبائنها والمساهمين واعطاءهم المعلومات المناسبة، فمن متطلبات الشفافية الخارجية وصول المعلومات لجميع المستفيدين، إذ يعد تدفق المعلومات وتبادلها بين الأفراد وأصحاب المصلحة نوعاً من الشفافية الخارجية، وهو ما يوجب تغيير الأدوار الرئيسية لتصبح أكثر إتفاقاً مع الأطراف الخارجية، وبما يحقق تدفق المعلومات بدقة ومصداقية وموضوعية، وتعد الشفافية الخارجية أداة تنظيمية مهمة، إذ تحرص حكومات الدول المتقدمة على وضع أنظمة وقوانين لقياس جودة أنظمة الشفافية، للتقليل من مخاطر الفساد في الوحدات الاقتصادية، وحماية حقوق الأشخاص، وتحسين الخدمات.

### تاسعاً: العلاقة بين الشفافية والإفصاح:

أن إعداد التقارير المالية ذات الشفافية العالية ليس مجرد تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تهدف إلى توفير التناسق وقابلية المقارنة، وإنما العلانية والإفصاح الصادق الذي يسهم بصورة فاعلة بالتأثير في قيمة السهم مما يساعد على تنشيط حركة التداول بسوق الأوراق المالية، وبالنتيجة فإن الإفصاح بصورة مطلقة لجميع الأحداث والعمليات التي حدثت بالوحدة

الإقتصادية في المدة السابقة، فضلاً عن تطبيق المعايير المحاسبية يؤدي إلى توفير الشفافية في التقارير المالية التي تعكس الأحداث الإقتصادية لتلك الوحدة (حمد والذهبي، 2016: 15-14)، فمبدأ الإفصاح مع الشفافية يشكلان معنى متكاملًا، وعند ملاحظة العلاقة بين الإفصاح والشفافية يبدو لنا في بداية الأمر صعوبة التمييز بينهما لما لهما من الترابط في تكامل الأهداف والوظائف، فالشفافية هي غاية في التشريعات بوضع المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح ووسيلة لتحقيق الإفصاح الكامل، إذ يجري تأمين وضمان الشفافية في القوائم المالية عن طريق الإفصاح الكامل بتوفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لإتخاذ القرارات الإقتصادية إلى أكبر قدر ممكن من المستعملين (الججوي والخفاجي، 2017: 7).

وعليه فإن العلاقة بين الشفافية والإفصاح متداخلة لما لها من ترابط في تكامل الأهداف والوظائف، ويبدو أن الشفافية الغاية والوسيلة في آن واحد، إذ أنها الغاية من وضع المعايير المتعلقة بالإفصاح، وهي وسيلة لتحقيق الإفصاح الكامل بتوفير العرض العادل للمعلومات الضرورية لإتخاذ القرارات.

#### عاشرًا: الفرق بين الشفافية والأفصاح:

يتداخل مفهوم الشفافية بمفهوم الأفصاح من جوانب عدة ولغرض تحديد المفهومين بشكل واضح يعرض الجدول (1-3) أهم الفروقات بين الشفافية والأفصاح المحاسبي:

جدول (1-3) الفروقات بين الشفافية والإفصاح المحاسبي		
الشفافية	الإفصاح المحاسبي	مجال التفرقة
الشفافية	الإفصاح المحاسبي	مجال التفرقة
الشفافية	الإفصاح المحاسبي	مجال التفرقة
الشفافية	الإفصاح المحاسبي	مجال التفرقة
الشفافية	الإفصاح المحاسبي	مجال التفرقة
الشفافية	الإفصاح المحاسبي	مجال التفرقة
الشفافية	الإفصاح المحاسبي	مجال التفرقة
الشفافية	الإفصاح المحاسبي	مجال التفرقة
الشفافية	الإفصاح المحاسبي	مجال التفرقة
الشفافية	الإفصاح المحاسبي	مجال التفرقة

بالاتمثال للمتطلبات المحاسبية والقوانين، فالإفصاح متطلب إلزامي.	المعلومات مع الآخرين في الوقت المناسب، الشفافية متطلب أخلاقي.
--	--

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على:

1. الجميلي، هدى امين عليوي، (2016) " قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية المدرجة بسوق العراق للاوراق المالية،رسالة ماجستير، جامعة كربلاء- العراق .
2. ([https://aymanoninternalaudit.wordpress.com/2017/01/20/transparency\\_disclosure](https://aymanoninternalaudit.wordpress.com/2017/01/20/transparency_disclosure))
3. سمية، ناجي (2016) " متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المعيار الاول : عرض البيانات المالية" رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية - كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير -الجزائر .
4. Frank,B.G.,&Thomas, H., (2004) "On The Value Of Transparency In Agencies With Renegotiation" , Journal Of Accounting Research Vol .42 ,No 5, December ( p 71) .
5. ابراهيم، محمد المعتز المجتبى (2015) " دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار " دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية- المجلد السادس - العدد السادس عشر - ص ص 119-146.

### حادي عشر: الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وعلاقتها بإتخاذ القرارات:

يؤكد (الخوري،2003 : 3) أن الإفصاح والشفافية هما دعامة مهمة لضمان العدالة والنزاهة، والثقة في إجراءات الإدارة في مجال وإتخاذ القرارات الرشيدة، إذ تؤمن هذه الدعامة توصيل معلومات صحيحة وكاملة وواضحة إلى كل الأطراف ذات المصلحة بنشاط الوحدة الإقتصادية.

ويرى (Gregovy & lihen, 2003: 205) أنه كلما ارتفع مستوى الشفافية تزداد درجة الإحساس بالمساواة والعدالة التي يعتقد المستثمرون بوجودها في الأسواق المالية، وتزداد ايضاً درجة إقبال أولئك المستثمرين على تقديم رؤوس الاموال.

ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن نزاهة الإفصاح المالي للوحدة الإقتصادية، فضلاً عن أن هناك اعترافاً متزايداً من أصحاب المصالح على أن الشفافية هي وضوح سياسات الإدارة التي تساعد على تحسين عملية التنبؤ بالواقع المالي، وبالنتيجة كفاءة القرارات المتعلقة بالمستقبل، عندما تكون الادارة قادرة على تبرير وجهات نظرها وافتراضاتها المستقبلية(Millstein,2003:32).

وتختار العديد من الوحدات الإقتصادية بشكل متزايد الإفصاح عن المعلومات طوعياً قدر الإمكان دون المساس بخصوصية الجهات المانحة أو المعلومات الحساسة للأعمال، وقد أدت الحاجة إلى العمل بمزيد من الكفاءة وتبادل المعلومات بشكل أفضل وإظهار الشفافية، لأن معظم مديري الوحدات الإقتصادية يعتقدون أن درجة من الإستقلالية تظل أساسية لمسؤولياتهم الإئتمانية وتحقيق مهامهم، ويجري تحديد درجة الإستقلالية المناسبة لأي وحدة إقتصادية عن طريق قوانين البلد المتعددة وسياسة النظام والموارد المالية (UW,2017:2).

ويبدو أن تعزيز الثقة يكون بتوصيل معلومة صحيحة وكاملة وواضحة بنشاط الوحدة الاقتصادية ما يؤدي إلى الاحساس بالمساواة والعدالة، وهذا يساعد في عملية التنبؤ بالواقع المالي، وكفاءة القرارات المتعلقة بالمستقبل، إذ أن خلق مزايا تنافسية للوحدات الاقتصادية يكون بالإفصاح التطوعي للمعلومات وشفافيتها، وهذا كله يعني وضوح سياسات الإدارة وافترضاها المستقبلية، وخلق بنية شفافة للمساهم لتمكنه من التأثير في صنع القرار وهذا ما يسمى بحوكمة الشركات.

### ثاني عشر: مفهوم حوكمة الشركات:

يركز هذا المفهوم على عدة نقاط أهمها الشفافية في المعاملات والمعلومات المحاسبية وتطبيق معاييرها في التعامل مع المستفيدين، وقد ظهرت العديد من التعريفات لحوكمة الشركات فقد عرفها (لطفى، 2010: 132) بأنها نظام للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط الشركات المساهمة، مبني على تنظيم عملية إتخاذ القرار في هذه الشركات، وتوزيع الصلاحيات بين أطراف الشركة خدمة لمصالح المساهمين بشكل عام.

وعرفت أيضاً بأنها استراتيجية تتبناها الشركة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها كونها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بذاتها، ولها من الأنظمة واللوائح الداخلية والهيكل الإداري ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدرتها الذاتية بعيداً عن تسلط أي فرد فيها وذلك بالقدر الذي لا يتضارب ومصالح الآخرين وذوي العلاقة (طالب والمشهداني، 2011: 24-25).

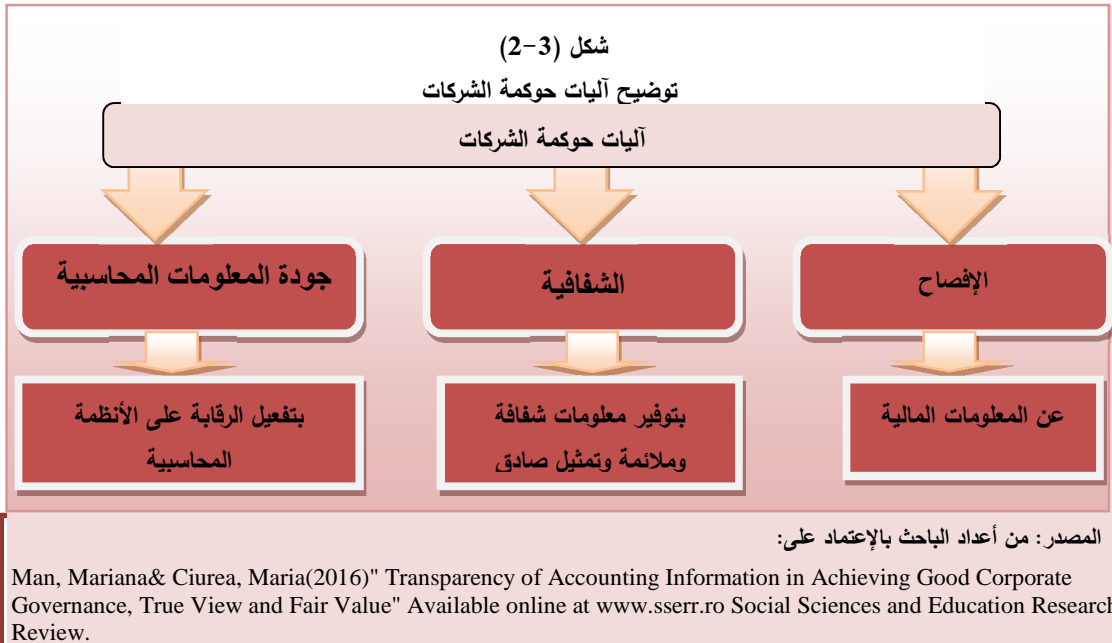
أن حوكمة الشركات تختص بمحاور ثلاث رئيسة هي: (العربي، 2014: 13)

1. محور الأخلاقيات والسلوك المهني الرشيد المتوازن، والشفافية في عرض المعلومات المالية.
2. المحور المالي المتمثل ب:
  - أ. تفعيل دور أصحاب المصلحة، وأطراف الاشراف والرقابة وأطراف أخرى ذات علاقة بالوحدة الاقتصادية.
  - ب. نظام للرقابة وكشف التجاوزات والانحرافات.
  - ج. الإفصاح والشفافية كعنصر رئيس لجودة المعلومة.
  - د. إدارة المخاطر، أي الإفصاح عن المخاطر المحتملة للعاملين وأصحاب المصلحة.
3. محور إدارة الحوكمة تتمثل:
  - أ. سياسة إدارية وتوزيع الصلاحيات للعاملين.
  - ب. رقابة وتوجيه.
  - ج. وضع نظام حوافز يتمثل بتقييم الأداء للعاملين.

### ثالث عشر: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات:

تهدف الحوكمة بشكل رئيس إلى بيان شفافية ملكية السهم، فوجود بنية شفافة للملكية أمر ضروري للمساهمين ليتمكنوا من تقييم مدى تأثيرهم في عملية صنع القرار وكذلك القضاء على المعاملات غير العادلة، لاسيما المعاملات التي ترتبط بالأطراف ذات العلاقة أو بين تلك التي تقوم على المعلومات الشخصية، ينتج عن ذلك حماية سلامة السوق، وضمان الوصول المتساوي إلى المعلومات، وبالنتيجة معاملة عادلة لجميع المساهمين، وتعد حوكمة الشركات نظاماً معقداً لإدارة ومراقبة النشاط المالي للوحدة الاقتصادية، ونظاماً للمعلومات يجمع المعلومات الخام ويديرها ويعرضها على أطراف صنع القرار، فالسمة الرئيسة لمعلومات المحاسبة المالية تكمن في الحصول على المعرفة والمهارات اللازمة للمشاركة في بعض القرارات الاقتصادية المهمة التي تتخذ على مستوى الوحدة الاقتصادية (Man, Ciurea, 2016:45).

أذن فحوكمة الشركات تسهم في إيجاد بيئة شفافة للملكية، ومن ثم الوصول المتساوي إلى المعلومات، أي معاملة عادلة لجميع المساهمين، لتمكينهم من التأثير في عملية صنع القرار. ويمكن توضيح آليات الحوكمة للشركات بالشكل الآتي:



### رابع عشر: الشفافية ومسؤولية صياغة القوائم المالية:

أن المعلومات هي وسيلة لضمان الاستقرار المالي، في مجموعة النظام ذات الموارد القابلة للنفاذ، تميل المعلومات المتجددة المستمرة إلى أن تصبح أهم مورد، ويرى (Heem, 2004)، إن القوائم المالية، بشكل عام، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، على وجه الخصوص، يجري بناؤها لتمكين التواصل المالي الأفضل، بشكل أساسي للمساهمين، وتختلف إهتمامات مستعملي المعلومات المحاسبية، الأمر الذي يجعل بعضهم كالمديرين، يتدخلون في تطبيق السياسة

والأساليب المحاسبية للحصول على منافع شخصية، وتتحقق الشفافية بطرائق متعددة داخل الوحدة الإقتصادية، كشفافية السياسة (القواعد الموضوعية) والشفافية الإقتصادية (القوائم والنماذج المستعملة) والشفافية الإجرائية (القرارات والأصوات) والشفافية فيما يتعلق بنتائج السياسة المستعملة والشفافية التشغيلية.

ويرى (Ionescu,2015:58) أن العرض غير المناسب للمعلومات يؤثر بشكل سلبي في الوضع العام، ونتيجة لذلك، أصبحت شفافية المعلومات سمة مهمة لآلية قوية لإدارة الشركات، وعنصراً حاسماً في الأداء الأمثل لسوق رأسمالي فعال، فتوفير معلومات مفيدة وشفافة فيما يتعلق بالمشاركين في السوق والمعاملات التي يقومون بها واحدة من أهم الشروط المسبقة للسير السليم لإقتصاد السوق وحسن إدارة الشركات.

ويرى (Iorgulescu & Marcu,2015 :93-98) أن ازدهار حوكمة الشركات لا يجري دون التفكير في الشفافية، ومن معايير المسؤولية ضمان دقة القوائم المالية، تستمر مهنة المحاسبة في تأدية دور مهم في ثقافة حوكمة الشركات، وتحمل مسؤوليات تجاه المصلحة العامة ونحو تنمية إقتصادية متوازنة ومستدامة، إذ يتعين على مهنة المحاسبة تحمل المسؤولية في تعزيز الممارسات الجيدة في خدمة حوكمة الشركات.

يتضح مما سبق إن مستوى عالٍ من الشفافية في المعلومات المالية والمحاسبية يدل على وجود ممارسة حوكمة الشركات عالية الجودة، وإن الهدف الرئيس للحوكمة الجيدة للشركات يشير إلى الترويج للشفافية واليقين والمسؤولية على مستوى الوحدة الإقتصادية، فالشفافية مهمة لحوكمة الشركات، لأنها تسمح لمجلس الإدارة بتقييم فاعلية الإدارة واتخاذ تدابير تصحيحية فورية، إذا لزم الأمر، كاستجابة لتدهور الوضع المالي، ويمكن القول إن ضمان درجة أكبر من الشفافية في المعلومات المحاسبية يكون عن طريق الشفافية في عمليات الوحدة الإقتصادية، وفي جميع علاقات العمل بشكل عام، وبالنتيجة القضاء على الأساليب القائمة على العلاقات الشخصية، والفساد الذي يؤدي إلى استنزاف الوحدات الإقتصادية، والقضاء على القدرة التنافسية ومطاردة المستثمرين.

وخلاصة ما سبق أن الأزمات المالية يعزوها عدد كبير من الباحثين إلى الفساد المالي والإداري، وجزء كبير منها يعود إلى الفساد المحاسبي، ونقص مستوى الإفصاح عن المعلومات، فالشفافية وسيلة لتحقيق الإفصاح الكامل وغاية في التشريعات والمعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح، فتأمين وضمان الشفافية في القوائم المالية عن طريق الإفصاح الكامل بصورة طوعية وفي الوقت الملائم عن المعلومات كافة التي تؤثر في قرارات المساهمين، وتضمن وصول عادل للمعلومات لجميع المساهمين وأصحاب المصالح، مع التركيز على جوهر ومضمون تلك المعلومات، وهذه المعلومات لا تكون مفيدة الا بتوفر خصائص نوعية في المعلومات المحاسبية



فالشفافية إلتزام أخلاقي يهدف إلى إيصال المعلومات إلى اشخاص بحاجة إلى هذه المعلومات في الوقت المناسب، وأن أي نقص في الشفافية وعدم أهتمام في تحقيق الإفصاح والشفافية وأظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الاوضاع المالية يؤدي إلى فقدان الثقة وانصراف المستثمرين، وهو بالضرورة يؤدي إلى تبني مفهوم الحوكمة لمواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي الذي تعاني منه الشركات، وأهم المعايير التي تقوم عليها عملية الحوكمة هو مبدأ الإفصاح والشفافية وتوفيرها في الوقت المناسب وبالكلفة الملائمة، مع التأكيد على العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية، فلا بد إن يكون هناك قياس مناسب كأساس في إعداد القوائم المالية أكثر تجانساً وأكثر فائدة لزيادة الشفافية، وهذا ما سيجري الحديث عنه في المبحث اللاحق من هذا الفصل الذي يعرض العلاقة بين الشفافية والقياس بالقيمة العادلة والكلفة التاريخية وتأثيرها في زيادة مستوى الشفافية.

## المبحث الثاني

### العلاقة بين الشفافية في الإفصاح المحاسبي والقياس بالقيمة العادلة

إن موثوقية التقييمات وشفافية الطرائق والمدخلات المستخدمة في تقييم عناصر القوائم المالية مهمة للغاية، فلا شك أن التقييم بالقيمة العادلة سيكون له تأثير في نسب رأس المال والنسب المستعملة في قرارات استثمارية وتمويلية متعددة كعمليات الإقراض وإدارة الائتمان، فاتباع الوحدات الاقتصادية سياسات وممارسات محاسبية سليمة سيسهم في دعم الشفافية والإفصاحات المالية، والتي تعزز الانضباط في السوق وتوفر معلومات مفيدة لصناع القرار، ويتناول هذا المبحث العلاقة بين الشفافية وطرائق القياس وبيان أيهما أنسب للوصول إلى مستوى شفافية أعلى أهو القياس بالكلفة التاريخية أم بالقيمة العادلة.

#### أولاً: تأثير القياس بالقيمة العادلة والكلفة التاريخية في مستوى الشفافية :

أن الوحدات الاقتصادية التي تختار القياس بالقيمة العادلة هي الأكثر احتمالاً أن تكون ذات قيمة أعلى في البلدان التي تسمح فيها المعايير المحاسبية السابقة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بعرض عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة عن طريق إعادة التقييم، ويشير القياس بالقيمة العادلة إلى الإلتزام بشفافية التقارير المالية عن طريق قرارات الإبلاغ الأخرى، والتبني الطوعي لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (Muller, et al, 2008:33).

إذ يبحث المستثمرون عن تقارير مالية محايدة وشفافة تعكس الواقع الاقتصادي بأكبر قدر ممكن، فالقيمة العادلة قد تكون مقياساً مناسباً لفئات معينة من الأصول المالية، ولكنها قد لا تعكس بالضرورة الواقع عندما لا تكون عملية الأرباح مرتبطة مباشرة بمعاملات السوق، فهي مقياس أكثر حيادية أو موضوعية من الكلفة التاريخية عند توفر الأسواق النشطة، ويمكن القول إنَّ القياس بالقيمة العادلة يقدم معلومات مفيدة مادامَ مصحوباً بإفصاحات مكثفة وواسعة (Shaffer, 2011:43-44).

إن توسع استعمال القيمة العادلة قد يؤدي إلى تحسينات في أساليب التقييم، وهذا بدوره سيعزز شفافية الأسعار ويدعم تطوير أسواق جديدة للأدوات غير السائلة في الوقت الحالي، وبالرغم من أن الأسواق النشطة قد لا توجد اليوم للعديد من منتجات القروض، إلا أن التحسينات المستمرة في أساليب التقييم يمكن أن تعزز تطوير أسواق جديدة لهذه الأدوات (Burkhardt&Strausz, 2006).

وغالباً ما يجادل منتقدو مدخل القياس المختلط بأن الأصول والإلتزامات يمكن أن تتأثر بشكل كبير بالأحداث الخارجية، وقد تتجاهل الكلفة التاريخية هذه التغييرات أو أنها تتضمن بعض المعلومات فقط بعد تأخيرات طويلة، فضلاً عن أن أساليب القياس المتعددة تؤدي إلى

قواعد أكثر تعقيداً وتفصيلاً، إذ تشكل قواعد التحوط المعقدة اليوم والتي تدعمها مئات الصفحات من التفسيرات والإرشادات لأنموذج القياس المختلط، فضلاً عن ذلك، فإن القدرة على تحديد أو اختيار مدخل القياس أو إطلاق الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر عن طريق قرار بيع أصل يوفر فرصاً للهندسة (Engineering) المالية والتلاعب بالأرباح، ومن الانتقادات الرئيسة الأخرى أن خيار قياس الأدوات نفسها أو أدوات مشابهة بموجب أساليب القياس المختلفة يخلق عدم الاتساق والشفافية (Shaffer, 2011:9).

كما أن التقلب ليس بالضرورة أن يكون غير مناسب إذا كان مرتبطاً حقاً بالمخاطر الرئيسة، والواقع الإقتصادي الذي تمر به الوحدة الإقتصادية، ومع ذلك، فإن القواعد المحاسبية الحالية وكذلك القواعد المستقبلية المقترحة تطبق القيمة العادلة بشكل غير متساو على جانب الأصول في الميزانية العمومية (FASB, 2011b) وهذا يمكن أن يؤدي إلى تقلبات إضافية ليست بالضرورة انعكاساً كاملاً للواقع الإقتصادي، ويكشف (Novoa, et al, 2008) هذا الشكل من التقلبات، باستعمال أنموذج بسيط للميزانية العمومية، لتقييم تأثير القيمة العادلة، بما في ذلك القيمة العادلة الكاملة والقيمة العادلة الجزئية، وتوصل إلى أن القيمة العادلة تمثل تحسناً مقارنة بالكلفة التاريخية لأنها تحقق شفافية أكبر ومعلومات أكثر ملائمة، إلا أنها وجدت أيضاً أن القيمة العادلة تطبق بشكل غير متماثل على الأصول والإلتزامات، ولها تأثير في زيادة تقلب الميزانية العمومية.

أن التوسع الكبير في قياس القيمة العادلة، كان من شأنه أن يشمل جميع الأصول المالية، بما في ذلك أصول محفظة الأوراق المالية والاستثمارات، ما يولد عدداً من المزايا لمستعملي القوائم المالية، وبالنتيجة، سيكونون قادرين على الحصول على نظرة في الوقت المناسب للأصول المتدهورة، وغالباً ما يجري انتقاد الكلفة التاريخية للسماح للمديرين بتأخير الاعتراف بالخسارة وإخفاء جذور المشكلة، وعند تطبيق القيمة العادلة تكون كأداة لزيادة الانضباط في السوق والشفافية في عملية التقييم الصحيح للوحدة الإقتصادية (FASB, 2007a)، كما تشمل القيمة العادلة معلومات سوقية إضافية كتأثير التغيرات في أسعار الفائدة على الأدوات طويلة الأجل ذات السعر الثابت، ولو كان هذا النوع من المعلومات متاحاً في أوائل الثمانينات، فقد تكون أزمة المدخرات والقروض محدودة أو مقيدة بدرجة كبيرة، فمن الفوائد المنسوبة إلى محاسبة القيمة العادلة أنها تتوقف على وجود أسواق نشطة كمصدر تسعير الأصول، أو ما إذا كانت التقديرات موثوق بها في حالة عدم وجود أسعار السوق.

وما سبق يمكن ان نتصور تأثير القياس بالقيمة العادلة في مستوى الشفافية اذا ما علمنا أن توسع إستعمال القيمة العادلة يؤدي إلى تحسينات في أساليب التقييم، وهذا بدوره سيعزز الشفافية كما يمكن أن يُعزز إفصاحات القيمة العادلة لتوفير أفضل آلية للإنذار المبكر وقوة

دافعة لزيادة شفافية الأسعار، وهو ما يوصل إلى أن القيمة العادلة تمثل تحسناً مقارنةً بالكلفة التاريخية بسبب شفافية أكبر ومعلومات أكثر ملائمة وأن المستفيدين سيكونون قادرين على الحصول على نظرة في الوقت المناسب على الأصول المتدهورة، كما تعد (القيمة العادلة) أداة لزيادة الانضباط في السوق والشفافية في تقييم الوحدة الاقتصادية لاشتمالها على معلومات سوقية إضافية.

### ثانياً: الشفافية عند تطبيق القيمة العادلة:

تسعى المعايير المحاسبية الدولية إلى تعزيز مساءلة الوحدات الاقتصادية عن طريق زيادة الشفافية في القوائم المالية، إذ أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة تمثل المؤشر الدولي الحالي لإعداد القوائم المالية، بهدف تحسين أهميتها وقابليتها للمقارنة والشفافية (Haque , 2006 :319-325)، ويمكن أن يؤدي التغيير في القياس المحاسبي الذي توصي به المعايير المحاسبية الدولية إلى تحسين جودة المعلومات المالية، لأنها تؤثر في الخصائص النوعية للمعلومات المالية، ولاسيما في قابليتها للمقارنة وفهمها وتوقيتها، لتؤثر في شفافية التواصل المالي، وبالنتيجة للمساءلة عن تحقيق الأهداف، ويمكن أن تسهم قابلية مقارنة أكبر للقوائم المالية الصادرة عن الوحدات الاقتصادية في تحسين الشفافية، ومن أجل الحصول على معلومات مالية تسهل المقارنة، من الضروري أن يكون القياس المناسب الأساس في إعداد القوائم المالية، لذا فإن تطبيق محاسبة القيمة العادلة استناداً إلى التقديرات التي أعدت على وفق ظروف السوق المالية لكل سنة، سيوفر قيمة أكثر تجانساً وبالنتيجة أكثر فائدة لتحسين الشفافية المالية ( Barth, 2006: 271-285 ).

فتطبيق القيمة العادلة برأي (Gregoriou & Gaber ,2006:86) يتيح بشكل أفضل لمستعملي القوائم المالية التنبؤ بالمبالغ بموثوقية وبالتوقيت الملائم ويقلل من عدم التأكد من النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية، فهي توفر درجة أكبر بكثير من الأهمية من الكلفة التاريخية، كما توفر مستوى مهماً من الفهم، ينتج عنه تحسين الشفافية والإفصاح، فعند تطبيق القياس بالقيمة العادلة تنتج قيمة واقعية في الميزانية العمومية تدل على المركز المالي للوحدة الاقتصادية في نهاية المدة المالية.

ويرى (Navarro& Rodríguez,2007:473-502) بأنه قد يكون لإعتماد محاسبة القيمة العادلة انعكاسات مهمة على السياسة المحاسبية لأنه يمكن أن يؤثر في إختيار أفضل نموذج لإدارة خدمات الوحدات الاقتصادية، فإختيار سياسة محاسبية مناسبة للقياس تمكن من استجابة أفضل لمطالب المعلومات عن طريق التركيز على الإصلاحات التي تقوم بها الإدارات العامة، لاسيما تلك المرتبطة بالشفافية.

أن الجدلية عن ملائمة القوائم المالية المعدّة على وفق (IFRS) والشفافية فيها وفائدتها التي تعتمد على ما يسمى بانموذج السمة المختلطة "Mixed attribute" لقياس الأصول والإلتزامات، تفرض مجموعة من متطلبات القياس، بما في ذلك الكلفة التاريخية ومجموعة متنوعة من التقديرات للقيم الإقتصادية الحالية للاعتراف المبدئي واللاحق للأصول والإلتزامات التي لا تمثل الإبلاغ عن المركز المالي للوحدة الإقتصادية، وبشكل غير مباشر كتحديد لنتائج عملياتها بشكل دوري، في حين أن بيانات القيمة العادلة أو السوق الحالية أصبحت أكثر سهولة في الحصول عليها، فالشفافية في الإبلاغ عن القيم العادلة من وجهة نظر أخرى تخلق تقلبات في الدورة الإقتصادية "procyclicality"، إذ يؤدي الإبلاغ عن القيم العادلة إلى تأثير مباشر في الإقتصاد وإحتمال حدوث ضرر كبير، وتواجه هذه الحجج من دعاة القيمة العادلة، الذين يصرون على إعتقادهم بأن العقد الضائع "Lost Decade" يمثل الوعكة الإقتصادية الموسعة كالتالي عانت منها اليابان للمدة من (1991 - 2000) التي تفاقمت بسبب الافتقار إلى الشفافية في نظامها المصرفي التجاري، ما سمح لها بتجنب الاعتراف بالخسائر الناتجة عن القروض ذات الجودة الائتمانية المشكوك فيها، واستمر (IASB) يسجل أرقاماً قياسية بشأن هدفه طويل الأجل المتمثل في تسجيل جميع الأصول والإلتزامات المالية بالقيمة العادلة (Bakker , et al , 2017:747).

إنّ إثارة جدل كبير عن دور القياس بالقيمة العادلة (Fair Value) في إحداث الأزمة المالية، عارضه العديد من المختصين وبدعم من (SEC و FASB، و IASB) وذلك على أساس أن القيمة العادلة لم تكن سبباً في حدوث الأزمة المالية ولكنها كشفت عنها بل إنها تُسهّم وبشكل كبير في إضفاء الشفافية على جودة المعلومات المحاسبية وعلى عملية الإبلاغ المالي وعن طريق تلك الشفافية التي تتمتع بها ستسهّم وبشكل مباشر في إعادة ثقة المستثمرين بالوحدة الإقتصادية والقضاء على تداعيات الأزمة (مطر وآخرون، 2009: 16).

وما سبق يتضح أن الشفافية عند تطبيق القيمة العادلة تظهر جليّةً من مجموعة من الامور نلخصها بالآتي :

1. عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة سيوفر ذلك قيماً أكثر تجانساً وبالنتيجة أكثر فائدة لتحسين الشفافية المالية.
2. يتيح بشكل أفضل لمستعملي القوائم المالية التنبؤ بالمبالغ بموثوقية وبالتوقيت الملائم ويقلل من عدم التأكد من النقدية المستقبلية للوحدة الإقتصادية .
3. يوفر مستوى مهماً من الفهم، ينتج عنه تحسين الشفافية والإفصاح.
4. تنتج قيماً واقعية في الميزانية العمومية تدل على المركز المالي للوحدة الإقتصادية في نهاية المدة المالية.

5. تسهم وبشكل كبير في إضفاء الشفافية على جودة المعلومات المحاسبية وعلى عملية الإبلاغ المالي ومن ثم ستسهم وبشكل مباشر في إعادة ثقة المستثمرين بالوحدة الإقتصادية ومنع حدوث الازمات أو التقليل من تداعياتها .

### ثالثاً: أسباب اختيار القياس بالقيمة العادلة وتأثيره في تحقيق الشفافية:

أن قرار الوحدة الإقتصادية بتطبيق القياس بالكلفة التاريخية أو القياس بالقيمة العادلة، تدفعه أسباب عدة منها: (Muller ,et al,2008:4)

1. التقارير المالية السابقة للوحدة الإقتصادية.
2. هيكل الملكية.
3. الإلتزام بالشفافية.
4. حوافز الإبلاغ عن ارتفاع الدخل.

فالوحدات الإقتصادية التي تختار القياس بالقيمة العادلة على وفق المعايير المحاسبية الدولية من المرجح أن لديها متطلبات محاسبية محلية سابقة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تشمل عناصر إعداد تقارير القيمة العادلة (عن طريق أنموذج إعادة التقييم)، فضلاً عن أن الوحدات الإقتصادية التي اختارت القياس بالقيمة العادلة قد تكون أشارت إلى الإلتزام بالإبلاغ عن الشفافية عن طريق القرارات الأخرى المتعلقة بالإبلاغ، كاستخدام خبير تقييم خارجي لتقديم تقديرات للقيمة العادلة أو اعتماد طوعي (IFRS) قبل التطبيق الإلزامي (Muller ,et al,2008:4)

وما تقدم يتبين أن القياس بالقيمة العادلة ناتج عن التزام الوحدة الإقتصادية بالإبلاغ الشفاف، والاستعداد لتقديم تقارير محسنة، فاختيار القياس بالقيمة العادلة يشير إلى الإلتزام بالإبلاغ عن الشفافية باستخدام خبير تقييم خارجي لتقديم تقديرات للقيمة العادلة أو يكون اعتماد طوعي قبل التطبيق الإلزامي .

### رابعاً: موثوقية القياس بالقيمة العادلة وتأثيره في مستوى الشفافية :

ينص الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية بشأن الموثوقية وخصائصها، على أن المعلومات المحاسبية يعتمد عليها المستفيدين عندما تمثل الظروف والأحداث الإقتصادية التي تدعي تمثيلها، ويؤكد على ذلك ثلاث خصائص للموثوقية هي التمثيل الصادق، وإمكانية التحقق، والحياد، فالموثوقية ليست سمة من سمات المحاسبة بل هي مسألة درجة موثوقية المعلومات، وينبغي أن تمتلك المعلومات المحاسبية مستوى معين من الموثوقية لتكون مفيدة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من مستعملي القوائم المالية (Maines&Wahlen,2003:1).

أن أهمية الإفصاح متعلقة بالموثوقية، فالمعايير المحاسبية التي تتطلب من الوحدات الاقتصادية تقديم إفصاح أكثر اكتمالاً وذا صلة بالعوامل الاقتصادية الرئيسة التي تمثلها المعلومات المحاسبية، ستزيد بالنتيجة من الشفافية وتعزز موثوقية المعلومات المحاسبية (Maines&Wahlen,2003:1).

إن استعادة ثقة المستثمر تتطلب شفافية كاملة في المعلومات، وتطبيق أفضل لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي، فقد أدت الأزمة المالية إلى إعادة فحص العديد من متطلبات معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، بما في ذلك ربط التعاملات خارج الميزانية العمومية، والقيمة العادلة أو تقييم السوق للأدوات المالية وأوجه عدم التأكد ذات الصلة، وتطور الطلب على المعلومات المالية لملئ الفجوات وتقليل أوجه عدم التأكد بشأن القيم الحالية والمستقبلية، ويأتي هذا الطلب من مجموعة واسعة من الجهات المعنية الداخلية والخارجية على حد سواء (Codfrey,et al ,2010:1 -48).

وعلى الرغم من أن طريقة تقييم الكلفة التاريخية تضمن الموثوقية، إلا أنها تميل إلى تقليل الأصول مقارنةً بتوجهات السوق، ويعاب عليها أن التضخم يحول الكلفة التاريخية إلى قيمة قديمة، والبيانات المقدمة على وفق الكلفة التاريخية لا تزيد من قيمة الأصل، وبالنتيجة، ينبغي إجراء تعديلات عليها (Man,et al,2011:136).

أن تطبيق القياس بالقيمة العادلة يوفر معلومات ذات جودة أعلى عن تلك المتعلقة بتطبيق القياس بالكلفة التاريخية، فالقياس بالقيمة العادلة يعكس تغيرات قيمة الأصول على أساس الوقت المناسب، ويوفر قدرًا أكبر من الموثوقية في مبالغ القيمة العادلة المعلنة المستحقة على البيانات المالية الأولية، وبالنتيجة يؤدي إلى مستوى أعلى من الشفافية، فالوحدات الاقتصادية التي تختار القياس بالقيمة العادلة ستكون لديها سيولة أعلى نسبة إلى تلك التي تختار القياس بالكلفة التاريخية، مما يعكس معلومات ذات جودة أعلى على وفق القياس بالقيمة العادلة، وهو ما يؤدي إلى تقليل مخاطر المعلومات وعدم تناسقها، وبالنتيجة انخفاض كلفة رأس المال (Easley&O'Hara, 2004: 1553-1583) ويرى (Muller & Riedl 2002:865-881) أن تقديرات القيمة العادلة للأصول، تكون أكثر موثوقية عندما يجري توظيف خبراء التقييم الخارجيين مقارنة بالتقييمات الداخلية .

ويرى الباحث أن المعلومات المحاسبية ينبغي أن تتمتع بمستوى معين من الموثوقية لتكون مفيدة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من مستعملي القوائم المالية، وأن القياس بالقيمة العادلة يعكس تغيرات قيمة الأصول على أساس الوقت المناسب، ويوفر قدرًا أكبر من الموثوقية في مبالغ القيمة العادلة المعلنة المستحقة على البيانات المالية الأولية، وبالنتيجة فهي تزيد من الشفافية وتعزز موثوقية المعلومات المحاسبية وكما علمنا ان أهمية الإفصاح متعلقة بالموثوقية فالمعايير

المحاسبية التي تتطلب من الوحدات الاقتصادية تقديم إفصاح أكثر اكتمالاً ذات صلة بالعوامل الاقتصادية الرئيسية التي تمثلها المعلومات المحاسبية، وبالنتيجة يؤدي إلى مستوى أعلى من الشفافية، لذا فالقيمة العادلة توفر قدراً أكبر من الموثوقية والاختيرة تسهم في إفصاح أكثر اكتمالاً وبالنتيجة مستوى أعلى من الشفافية .

#### خامساً: العلاقة بين القياس بالقيمة العادلة وعدم التأكد :

لا يمكن حصر فائدة محاسبة القيمة العادلة في نطاق ضيق في السياق، بل لها نطاق أوسع يتعلق بإطار القوائم المالية ككل، ويمكن فهم هذه الفائدة عن طريق الاسترشاد بأهداف القوائم المالية المحددة على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي ومن أهداف القوائم المالية توفير المعلومات التي تساعد مقدمي رأس المال في التنبؤ بالمبالغ وتقييمها ومقارنتها وتوقيتها وإزالة عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية (Ronen,2008:182).

وبعد الإفصاح المناسب والقوي في القوائم المالية ضرورياً لإعلام المستثمرين بطرائق القياس وعدم التأكد، فقد تتطلب الحاجات المتزايدة للإفصاح إنشاء عمليات وقواعد بيانات جديدة لتسجيل المعلومات والإبلاغ عنها (Gjorgieva,et al,2016:1).

وتعتمد توقعات المستثمرين والمقرضين وغيرهم من الدائنين عن العائدات على تقييمهم لمبلغ وتوقيت عدم التأكد من صافي التدفقات النقدية الصافية المستقبلية للوحدة الاقتصادية، وبالنتيجة، يحتاج المستثمرون الحاليون والمحتملون والمقرضون وغيرهم من الدائنين إلى معلومات تساعدهم في تقييم حالة عدم التأكد من صافي التدفقات النقدية المستقبلية، وتساعد المعلومات عن الأداء المالي للوحدة الاقتصادية المقدم في التقارير المستعملين على فهم العائد الذي أنتجته الوحدة الاقتصادية، فالمعلومات المتعلقة بتغير ومكونات تلك العوائد مهمة، لاسيما في تقييم عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية، كما أن المعلومات المتعلقة بالأداء المالي السابق للوحدة الاقتصادية المبلغ عنه وكيفية إدارته لمسؤولياته، عادة ما تكون مفيدة في التنبؤ بعوائد الوحدة الاقتصادية المستقبلية. (<http://www.frascanada.ca/international-financial-reporting>)

وتهدف المعلومات التي تخص القياس بالقيمة العادلة تسهيل التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وحجمها وتوقيتها وعدم التأكد المستمد من رغبة المستثمرين في التنبؤ بالتغيرات المستقبلية في أسعار السوق وتحديد المواقف التي توجد فيها تباينات بين الأسعار الفعلية والقيم الرئيسية أو الجوهرية<sup>(1)</sup>، ويتطلب ذلك معلومات عن التسلسل المستقبلي للتدفقات النقدية وعدم التأكد المحيط بها، ومع ذلك، فإن القياس بالكلفة التاريخية لا يتعامل صراحة مع التوقعات عن

(1) القيمة المخصصة للمخاطر التدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية



التدفقات النقدية المستقبلية أو المخاطر المرتبطة بها، ومن الناحية المثالية، لذلك، ينبغي للمحاسبة توفير معلومات مفيدة للتنبؤ بالتدفقات النقدية ولتقييم مخاطر هذه التدفقات، وتوفير معلومات عن تحقيق التوقعات، ولتقييم موثوقية التوقعات وجودة الأداء الإداري، وكذلك في تسهيل تحسين عملية التنبؤ (Ronen,2008:182-187).

وأشار (IASB,Pa 128,2011:20) أنه ينبغي على الوحدة الاقتصادية أن تفصح عن المعلومات المتعلقة المفترضة التي ستقوم بها بشأن المستقبل، والمصادر الرئيسة الأخرى لعدم التأكد من التقدير في نهاية مدة التقرير، والتي تنطوي على مخاطر كبيرة تتمثل في إجراء تعديل جوهري على القيمة الدفترية للأصول والالتزامات ضمن السنة المالية القادمة، فيما يتعلق بتلك الأصول والالتزامات، إذ ينبغي أن تتضمن الملاحظات تفاصيل عن طبيعتها، والقيمة الدفترية كما في نهاية مدة التقرير.

ويتضح ما سبق أن المعلومات المتعلقة بالأداء المالي السابق للوحدة الاقتصادية المبلغ عنه وكيفية إدارته، عادة ما تكون مفيدة في التنبؤ بعوائد الوحدة الاقتصادية المستقبلية، وفي تقييم عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية، ويعد الإفصاح المناسب في القوائم المالية ضرورياً لإعلام المستثمرين بطرائق القياس وعدم التأكد لتقييم موثوقية التوقعات وجودة الأداء الإداري، وكذلك في تسهيل تحسين عملية التنبؤ لقياس القيم العادلة والإفصاح عنها، إلى جانب التعامل مع مخاطر السيولة المتزايدة.

#### سادساً: علاقة القيمة العادلة بالتوقيت الملائم ومستوى الشفافية:

أن المعلومات يمكن أن تفقد ملائمتها إذا حدث تأخير غير مبرر في التقرير عنها، فقد تحتاج الإدارة إلى الملائمة بين الميزة النسبية الناتجة عن توفير المعلومات في الوقت المناسب من جانب والحاجة إلى توفير خاصية تمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها من جانب آخر، فقد يتطلب توفير المعلومات في التوقيت المناسب في الكثير من الحالات التقرير عن عملية أو حدث ما قبل معرفة أغلب أبعاد تلك العملية أو الحدث ما يؤثر سلباً في تمثيل صدق المعلومات والاعتماد عليها، وعلى العكس من ذلك فتأخير التقرير عن العملية أو الحدث لحين معرفة الأبعاد المتعلقة بالعملية كافة أو الحدث يزيد كثيراً من التمثيل الصادق للمعلومات ولكنها تصبح قليلة الفائدة في مساعدة المستعملين على إتخاذ القرارات، ولتحقيق التوازن بين ملائمة المعلومات وموثوقيتها يجب دائماً أخذ حاجات عملية إتخاذ القرارات من المعلومات في الحسبان ومحاولة الوفاء بذلك قدر المستطاع ( عبد الحميد،2010: 121).

ويرى (Bushman, 2016:134-135) أن التأخر المتوقع في الإفصاح عن الخسائر يمثل مظهراً من مظاهر السلوك الفردي الذي يقلل من مستوى شفافية الوحدات الاقتصادية ويزيد من

عدم التأكد لدى المستثمرين بشأن العوامل الرئيسية للوحدات الاقتصادية، لاسيما في اوقات الأزمات.

وعليه فان الإدارة تحتاج إلى الملائمة بين الميزة النسبية الناتجة عن توفير المعلومات في الوقت المناسب من جانب والحاجة إلى توفير خاصية تمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها من جانب آخر، لذا فإن القيم العادلة للأصول أو الإلتزامات تعكس ظروف السوق الحالية، وبالنتيجة توفر المعلومات في الوقت المناسب، وتزيد الشفافية .

### سابعاً: علاقة التقارير المالية بالسياسات المحاسبية:

عرفت السياسات المحاسبية أنها مجموعة من الأسس والقواعد والطرائق والإجراءات التي يعتمد عليها المحاسب في التطبيقات العملية بالوحدة الاقتصادية لمعالجة البنود والعمليات والأحداث المحاسبية والمالية المختلفة في إطار محدد والذي يحكم عملية إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية، ومن نواحي القصور الخطيرة في الفكر المحاسبي المعاصر هو تعدد أدوات التطبيق العملي مما يترك فرصة للاختيار من بين البدائل المتاحة، وبالنتيجة إمكانية التأثير في المعلومات الناتجة عن التقارير المالية، فالسياسات المالية المتبعة تؤثر تأثيراً مباشراً في جودة المعلومات وبالنتيجة تؤثر في ملائمة المعلومات وموثوقيتها، وبالتبعية تفقد فائدتها ودورها المحوري في ترشيد القرارات (متولي، 2003: 2).

أثارت أزمة الكساد العظيم سنة (1929)، أهمية المحاسبة والمخرجات الناتجة عنها، وتأثيرها في قرارات المستثمرين، إذ عدت الممارسات المحاسبية القائمة في تلك السنوات، السبب الرئيس في تضليل المستثمرين، فالممارسات المحاسبية لم تكن منظمة ضمن إطار يمكن عن طريقه تحديد المعايير والسياسات المحاسبية التي ينبغي إتباعها بقدر ما كانت ممارسات غير منتظمة تخضع بشكل كبير لاختيارات الإدارة والمصالح التي يمكن أن تحققها عن طريق تفضيل ممارسات محاسبية معينة عن أخرى، إن وجود تنظيم للسياسات المحاسبية يسمح بالآتي :

(خالد، 2016: 83)

1. تُوجد مرجعية عند وجود خلاف في تحديد الممارسات الأفضل الواجب إتباعها.
  2. يساعد المحاسبين ومعدّي القوائم المالية على تنفيذ مهامهم بصورة واضحة ما يجعل حدود مسؤولياتهم معروفة وبالنتيجة إمكانية مساءلتهم على وفق تلك المرجعية.
  3. يسهل لأصحاب المصالح معرفة تأثيرات تلك السياسات المحاسبية في المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وبالنتيجة تحسين جودة قراراتهم وتخصيص مواردهم مع إمكانية المقارنة بين الوحدات الاقتصادية أو الوحدة الاقتصادية نفسها على مدار السنوات.
- وما تقدم نخرج بالقول إن جودة المعلومات تعتمد على ملائمتها وموثوقيتها واللذين تعتمدان على الممارسات المحاسبية التي تخضع لارادة الادارة ومصالحها.

### ثامناً: شفافية التقارير المالية :

تعتمد شفافية الوحدة الاقتصادية برأي (Bushman, et al, 2004: 207-252) على شفافية المعلومات المتاحة للجمهور، ولذلك، يُعترف بالشفافية عموماً على أنها إمكانية الوصول إلى المعلومات المالية وغير المالية للوحدات الاقتصادية بالنسبة للمستعملين الخارجيين. بينما يرى (Barth & Schipper, 2008:173-190) أن الشفافية في أنشطة الأعمال تعتمد على المعلومات التجارية، أي المعلومات المالية وغير المالية، والإفصاح عن معلومات المسؤولية المالية والاجتماعية، والتقارير السنوية، ومواقع الإنترنت، وقنوات الاتصال، ونشر المعلومات.

ويرى (Barth & Schipper, 2008:178) أن الشفافية في إعداد التقارير المالية هي مدى ما تكشفه التقارير المالية عن الاقتصاد المحوري للوحدة الاقتصادية بطريقة يمكن فهمها بسهولة، فالإقتصاد المحوري (Underlying Economics) يشمل موارد الوحدة الاقتصادية (الأصول) والإلتزامات عن تلك الموارد (الإلتزامات والأسهم)، والتغيرات في الموارد والإلتزامات، والتدفقات النقدية، ويجري وصف الإقتصاد المحوري في قوائم المركز المالي، والدخل، والتدفقات النقدية، على الترتيب، ويسهل فهم التقارير المالية (Readily Understandable) عندما تتضمن التفاصيل الكافية التي تساعد المستفيدين في إتخاذ القرارات، ولكن ليس الكثير من التفاصيل التي يصعب على المستعملين تمييزها، فضلاً عن ذلك، ينبغي إرسال المعلومات بطريقة مفهومة لأولئك الذين يريدون استعمالها، وتتمثل الصعوبة في المعيار سهولة الفهم في أملاك مستعمل التقارير المالية لمقدار معين من الخبرة من عدمها وطبيعة هذه الخبرة، ويختلف ما يمكن فهمه بسهولة باختلاف الخبرة المحاسبية ومعرفة المعاملات التي يجري الإبلاغ عنها ومهارات تحليل القوائم المالية.

شفافية التقارير المالية هي درجة تمكن التقارير المالية من الكشف عن الجوانب الاقتصادية لموضوع الملكية بطريقة يفهمها مستعملو التقارير المالية، وفي الوقت نفسه، ترتبط شفافية المعلومات غير المالية بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، ومن وجهة النظر نفسها، تعد الشفافية شرطاً رئيساً لتقارير المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، أما من وجهة نظر أخرى، فإن تقارير المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية هي أدوات تساعد في تحسين شفافية أنشطة هذه الوحدات (Fernandez-Feijoo et al, 2014: 53-63).

ويختلف توقيت وشفافية التقارير المالية بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، فالشفافية هي الدرجة التي تكشف بها الوحدات الاقتصادية بانتظام عن معلومات جوهرية عن أوضاعها المالية وممارساتها المحاسبية، ويتعين عليها إبلاغ المساهمين وسوق الأوراق المالية والبورصة

في مدة ربع سنوية، ولكن في معظم أنحاء العالم يجري إعداد القوائم المالية سنوياً أو أقل في كثير من الأحيان، إلا أنها غالباً ما تفتقر إلى الشفافية، وتحسن الشفافية من إتخاذ القرارات في قطاع الأعمال وقدرة اصحاب المصالح على مساءلة الوحدات الإقتصادية . (Cavusgil, et al,2014:216)

ويرى (Beest,et al,2009:3) أنه يمكن للمستفيدين إدراك مدى فائدة المعلومات المماثلة بشكل مختلف على وفق سياقها، ونتيجة لهذا السياق وخصوصية المستعمل، تبدو جودة القياس بشكل مباشرة فيها نوع من الصعوبة، وبالنتيجة، يمكن قياس جودة الإبلاغ المالي بشكل غير مباشر عن طريق التركيز على السمات التي يعتقد أنها تؤثر في جودة التقارير المالية كإدارة الأرباح، وإعادة التصحيح المالي، وتوقيتها.

وما سبق يتضح أن الشفافية في إعداد التقارير المالية تعني مدى ما تكشفه التقارير المالية عن الاقتصاد المحوري للوحدة الإقتصادية بطريقة يمكن فهمها بسهولة لأولئك الذين يريدون استعمال تلك المعلومات، أي كيفية جعل الإقتصاد المحوري مفهوماً للمستعملين من التقارير المالية، وذلك بكشفه لمعلومات جوهرية عن الاوضاع المالية والممارسات المحاسبية للوحدة الإقتصادية، فالهدف الرئيس للتقارير المالية هو تقديم معلومات عالية الجودة ؛ لأن ذلك سيؤثر إيجابياً في قرارات مزودي رأس المال وغيرهم من أصحاب المصلحة في إتخاذ القرارات مما يعزز كفاءة السوق بشكل عام .

#### تاسعاً: فوائد شفافية القوائم المالية:

ترتبط شفافية التقارير المالية بمدى زيادة المعلومات المقدمة في التقارير المالية التي تكشف عن الإقتصاد المحوري وتقليل عدم التماثل في المعلومات بين المستثمرين لأن المعلومات مفهومة بسهولة، فالتقارير المالية التي تحتوي على هذه الخصائص (أي التقارير المالية الشفافة) يمكن أن تكون مفيدة عن طريق خفض كلفة رأس المال، إذ يرى (Easley & O'Hara, 2004:1553-1583)، أن تقليل التباين في المعلومات بين المستثمرين يجري باحتمال التداول المستتير بكلفة أقل لرأس المال، فإذا قام المديرون بتوفير المزيد من المعلومات يكون أفضل للمستثمرين.

وهذا يعني ان زيادة الشفافية في التقارير المالية مرتبط بمدى سهولة فهم المعلومات المقدمة فيها والتي تكشف عن الإقتصاد المحوري كما أنها تقلل عدم التماثل في المعلومات بين المستثمرين، وأيضاً تكون مفيدة عن طريق خفض كلفة رأس المال، ومن ثم تزيد من دقة تقييمات المستثمرين للتدفقات النقدية المستقبلية للوحدات الإقتصادية (Lambert, et al,2007).

واخيراً إن الهدف الرئيس لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية هو تحسين الملائمة، والتمثيل الصادق، والشفافية وقابلية المقارنة للمعلومات المقدمة في القوائم المالية عن الأعمال وتأثيراتها في الوحدة الاقتصادية (Chaudhry ,et al ,2016:323).

#### عاشراً: أهمية القياس بالقيمة العادلة لتحقيق الشفافية :

يوفر القياس بالقيمة العادلة زيادة الشفافية في التقارير المالية، وبشكل عام تظهر القيمة الحالية لأصل أو التزام معين، وبالنتيجة تدعم قرارات المستثمرين في أسواق رأس المال، ويتمثل الهدف من محاسبة القيمة العادلة في تقدير الأسعار بأفضل سعر ممكن عندها يجري تغيير المراكز التي يجري تداولها في معاملات منظمة بناءً على المعلومات والشروط الحالية.

[http://thecenterforauditquality.com/newsroom/pdfs/CAQ\\_Fair\\_Value](http://thecenterforauditquality.com/newsroom/pdfs/CAQ_Fair_Value)

أن تطبيق القياس بالقيمة العادلة يضمن درجة أعلى لشفافية القوائم المالية، والتي بدورها ينبغي أن تؤدي إلى ارتفاع قيمة البيانات المحاسبية ووجود قدرة أفضل على الأسواق المالية لتعكس القيمة الفعلية للوحدة الاقتصادية، ومن شأن الأستعمال المكثف لتقارير القيمة العادلة أن يزيد من كمية المعلومات الخاصة التي تدخل في الملكية العامة، ما يؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد وتكوين رأس المال (Barth ,et al,2001:77-104) .

ويرى (Veron, 2008) أن القيم العادلة للأصول أو الإلتزامات تعكس ظروف السوق الحالية وبالنتيجة توفر المعلومات في الوقت المناسب، وتؤدي إلى زيادة الشفافية وتشجيع الإجراءات التصحيحية الفورية.

واستناداً إلى تجربة الأزمة المالية التي حدثت عام (2008)، أصبح من الواضح أن زيادة الشفافية والإفصاح المعزز عن قياس القيمة العادلة لهما أهمية قصوى لتمكين المستثمرين من فهم أوجه عدم اليقين الكامنة واستخلاص المعلومات المفيدة من البيانات المالية (ESMA ,2017:5).

ومن الواضح أن زيادة الشفافية والإفصاح المعزز عن قياس القيمة العادلة يضمن درجة أعلى في شفافية القوائم المالية، ويعكس القيمة الفعلية للوحدة الاقتصادية كما انه يزيد من كمية المعلومات الخاصة والمفيدة لتمكين المستثمرين من فهم أوجه عدم اليقين، وهذا يؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد وتكوين رأس المال فالقيمة العادلة تعكس ظروف السوق الحالية وبالنتيجة توفير المعلومات في الوقت المناسب، وتؤدي إلى زيادة الشفافية وتشجيع الإجراءات التصحيحية الفورية.

#### حادي عشر: مزايا القيمة العادلة على الكلفة التاريخية في تحقيق الشفافية:

بالنظر إلى أن مستثمري الوحدات الاقتصادية هم المستفيدون الرئيسيون من المعلومات المحاسبية، ولمعرفة القياس الذي يخدم بشكل أفضل القياس بالقيمة العادلة أو القياس بالكلفة

التاريخية للأصول في الميزانيات العمومية، فأن بعض المستثمرين يميزون معلومات القياس بالقيمة العادلة، بينما يفضل آخرون معلومات القياس بالكلفة التاريخية، وقد جادل العديد من خبراء المحاسبة ودعاة الاستثمار أن القياس بالقيمة العادلة يوفر مزيداً من الشفافية في القوائم المالية للوحدات الإقتصادية، وبالنتيجة يكون أكثر اتساقاً مع تعزيز رفاهية المستثمرين (Muller, et al, 2008: 15).

فالقياس القيمة العادلة لها ميزة تقديم المعلومات بسرعة كبيرة وبالنتيجة تحسين الشفافية بشرط أن تعمل الأسواق تحت المنافسة العادلة، ومن أجل الوصول إلى مستوى الشفافية وقابلية المقارنة ينبغي تطبيق معايير المحاسبة الدولية بطريقة تسمح بتقديم بيانات محاسبية مفصلة وموثوقة؛ ومن الضروري أيضاً تحسين متطلبات إعداد التقارير من واضعي المعايير المحاسبية بهدف تبسيطها (Man, et al, 2011 :148).

### ثاني عشر: اختلاف مستوى الشفافية عند القياس بالقيمة العادلة والكلفة التاريخية:

يختلف مدى ملائمة المعلومات القائمة على أسعار السوق عن معلومات الكلفة التاريخية التي تستند إلى أسعار السوق التي جرى فيها اقتناء الأصول في البداية وجرى تحميل الإلتزامات في البداية، في حين أن القيمة العادلة تحسب على أساس أسعار السوق الحالية وتعكس آثار التغيرات في ظروف السوق فالتغيرات فيها تعكس تأثير التغيرات في ظروف السوق عند حدوثها، في المقابل، لا تعكس معلومات الكلفة التاريخية سوى آثار الظروف التي كانت موجودة عند إجراء المعاملة، ولا تنعكس آثار تغيرات الأسعار إلا عند تحقيقها، وبما أن القيمة العادلة تتضمن المعلومات الحالية عن ظروف وتوقعات السوق الحالية، فأنها توفر أساساً متفقاً للتنبؤ بأرقام الكلفة التاريخية لأن أرقام الكلفة التاريخية تعكس ظروف وتوقعات سوق عفا عليها الزمن (Poon, 2004:39-44)، فالقيمة العادلة في المحاسبة تعني قول الأشياء كما هي وتحسين الشفافية (Chea, 2011, 15).

ويشير القياس بالقيمة العادلة إلى ممارسة تحديث تقييم الأصول أو الأوراق المالية على أساس منتظم، من الناحية المثالية بالعودة إلى الأسعار الحالية للأصول أو الأوراق المالية المماثلة التي جرى وضعها في سياق سوق نشطة، وعادة ما يجري تمييز محاسبة القيمة العادلة عن محاسبة الكلفة التاريخية، فالمزايا النسبية لهما ترتبط بجودة المعلومات التي يوفرها كل أسلوب قياس للمستثمرين والمستعملين الآخرين للقوائم المالية، ففي أعقاب الأزمة المالية عام (2008)، أشار المدافعون عن القياس بالقيمة العادلة إلى زيادة الشفافية في تسعير الأصول والميزانيات، وأنها تساعد في الحماية من المخاطر (Greenberg, et al, 2013:1).

ما سبق يتضح أن الشفافية تعني الكشف الواضح والتام والعلني عن كل المعلومات المتوفرة لدى الوحدات الإقتصادية لغرض تقديمها للمساهمين، ويجري ذلك عن طريق تهئية الأجواء

المناسبة لتفعيل دورها عن طريق اتباع أساليب العمل والسياسات المحاسبية والإجراءات والقوانين والأنظمة والتشريعات، فالهدف الرئيس للشفافية هو الأنفتاح والتواصل مع الجمهور، ومبدأ الإفصاح يشكل مع الشفافية معنى متكاملًا، فعند ملاحظة العلاقة بين الإفصاح والشفافية يبدو صعوبة التمييز لما لهما من الترابط والتكامل في الأهداف والوظائف، فالشفافية وسيلة لتحقيق الإفصاح الكامل، وكلما ارتفع مستوى الشفافية تزداد درجة الإحساس بالمساواة والعدالة التي يعتقد المستثمرون بوجودها في الأسواق المالية، وتزداد أيضاً درجة اقبال أولئك المستثمرين بتقديم رؤوس الاموال، ويمكن أن يؤدي التغيير في القياس المحاسبي الذي توصي به المعايير المحاسبية الدولية إلى تحسين جودة المعلومات المالية، لأنها تؤثر في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولا سيما في قابليتها للمقارنة وفهمها وتوقيتها المناسب، وتؤثر في الشفافية المحاسبية، وبالنتيجة في المساءلة، ويمكن أن تسهم قابلية مقارنة أكبر للقوائم المالية في تحسين الشفافية، ومن أجل الحصول على معلومات مالية تسهل المقارنة فمن الضروري أن يكون القياس المناسب الأساس في إعداد القوائم المالية، لذا فإن تطبيق القياس بالقيمة العادلة، استناداً إلى التقديرات المعدة، سيوفر قيمة أكثر تجانساً وبالنتيجة أكثر فائدة لتحسين الشفافية المحاسبية، وبما أن المعلومات الواردة في تلك التقارير المالية تعطي موثوقية أكثر في إفصاحها عن خطتها المتوقعة مستقبلاً وإتخاذ القرار يعتمد على علم كامل بالمعلومات الملائمة، فهذا سيكون محل البحث في المبحث القادم.

## الفصل الرابع

### الجانب العملي: البحث الميداني

### القياس بالقيمة العادلة لتحسين متطلبات الشفافية وتأثيره في دعم القرارات الاستثمارية

- المبحث الأول: قياس مستوى الشفافية لمصرفي بغداد والخليج التجاريين
- المبحث الثاني: دور القياس بالقيمة العادلة في تحسين الشفافية وتأثيرها في القرارات الاستثمارية.



لغرض اثبات أو نفي فرضيات البحث أتبع الباحث الأسلوب التحليلي لاثبات الجزء الأول منها والخاص بأن القياس بالقيمة العادلة يحقق مستوى أعلى من الشفافية وذلك ضمن المبحث الأول الذي تناول قياس مستوى الشفافية على وفق التقارير السنوية للمصارف عينة البحث (مصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري) لعامين، الأول (2015) والتي تطبق القياس بالكلفة التاريخية، والآخر (2016) والتي تطبق القياس بالقيمة العادلة على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS)، إذ يجري قياس مستوى الشفافية على وفق مقياس (S&P) ويحقق هذا القياس التعرف على ارتفاع أو انخفاض مستوى الشفافية، أما لاثبات أو نفي الجزء الثاني من فرضية البحث الرئيسة والخاصة بأن هنالك تأثير للقوائم المالية المقاسة بشفافية في قرارات المستثمرين فقد خصص له المبحث الثاني الذي تناول تحليل قائمة الفحص الموزعة على عينة المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية الملحق (2) للتعرف على المستثمرين الذين لديهم اطلاع على طرائق القياس بالقيمة العادلة وأفضل مستوى يرغبون في تطبيقه في القوائم المالية، فضلاً عن تحليل استمارة الاستبيان الموزعة عليهم الملحق (1) بعد اختبار صدقها وثباتها عن طريق استعمال معامل الصدق والثبات وتحليلها إحصائياً باستخدام برنامج (SPSS) لاستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري وإيجاد قوة العلاقة باستعمال معامل الارتباط (بيرسون) وإيجاد قوة التأثير باستعمال معامل الانحدار البسيط للتعرف على قوة العلاقة والتأثير بين متغيرات البحث في أثبات أو نفي الفرضيات الفرعية من البحث.

## المبحث الأول

### قياس مستوى الشفافية لمصرفي بغداد والخليج التجاريين

يعد القطاع المصرفي أحد القطاعات المهمة والتي تسهم في الأسواق المالية عن طريق وحداتها الإقتصادية المساهمة في السوق، وسيجري في هذا المبحث دراسة دور المصارف التجارية بعدها احدى أهم القطاعات الإقتصادية لما لها من دور كبير في تمويل باقي القطاعات ودعمها برؤوس الأموال اللازمة، فضلاً عن دورها الفعال في تطوير سوق الأوراق المالية عن طريق الاستثمار وتوظيف الاموال، وذلك عن طريق عرض موجز لعينتي البحث (مصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري) فضلاً عن قياس مستوى الشفافية لكل مصرف على وفق مقياس (S&P).

#### أولاً: نبذة مختصرة عن مصرف بغداد :

أسس المصرف كشركة مساهمة خاصة برأس مال أسمي قدرة (100) مليون دينار عراقي على وفق شهادة التأسيس المرقمة (م.ش/4512) في (18/02/1992) الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات وعلى وفق قانون الشركات النافذ ذي العدد (26) لسنة (1983) المعدل، وهو أول مصرف عراقي من القطاع الخاص، سمح تعديل قانون البنك المركزي العراقي المرقم (12) لسنة (1991) بأجازته، وياشر المصرف نشاطه في أعمال الصيرفة ابتداءً من (12/9/1992).

<https://ar.bankofbaghdad.com/SubDefault.aspx?PageId=186&MenuId=57>

بلغ رأس مال المصرف عند تأسيسه لعام (1992) (100) مليون دينار والمدفوع (25) مليون دينار وأستمر بالتوسع في زيادة رأس مال المدفوع ابتداءً من (1997) إذ وصل إلى (160) مليون دينار عراقي، وتوالت هذه الزيادات لغاية (2003) إذ وصل إلى (2.64) مليار دينار عراقي ثم إلى (5.28) مليار دينار عراقي في نهاية (2004) ومع نهاية عام (2005) وصل إلى (52.9733) مليار دينار عراقي بعد دخول بنك الخليج المتحد وشركة العراق القابضة كمساهمين في المصرف، ثم جرت زيادة رأس المال المدفوع إلى (70) مليار دينار عراقي عام (2008) وإلى (85) مليار دينار عراقي عام (2009) وإلى (100) مليار دينار عراقي عام (2010) وإلى (112.9) مليار دينار عراقي عام (2011) وإلى (175) مليار دينار عراقي عام (2012) وإلى (250) مليار دينار عراقي لغاية عام (2016).

ويسعى المصرف إلى تحقيق الأهداف المتركزة في تحسين بيئة الرقابة وتفعيل إجراءات الحاكمية المؤسسية والإرتقاء والتميز بمستوى المنتجات والخدمات وتطوير النشاط التسويقي وتفعيل وسائل الإتصال بالزبائن والجهات المنظمة وتنويع تركيبة الإيرادات وتطوير العنصر البشري وتطوير الأنظمة الإلكترونية وتطوير وإستثمار الفرص المتاحة للمصرف لاسيما جانب

الخدمات الإلكترونية، وللمصرف (38) فرعاً في العراق وتكون متصلة إلكترونياً بالشبكة المركزية في الإدارة العامة للمصرف، فضلاً عن فرع خارج العراق في لبنان.

### ثانياً: نبذة مختصرة عن مصرف الخليج التجاري:

أسس مصرف الخليج التجاري (شركة مساهمة خاصة) على وفق شهادة التأسيس المرقمة (م.ش/7002) في (1999/10/20) الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات على وفق قانون الشركات المرقم (21) لعام (1997) المعدل برأسمال بلغ (60) مليون دينار عراقي مدفوع بالكامل، وقد باشر المصرف عمله عن طريق الفرع الرئيس في تاريخ (2004/4/1) بعد حصوله على الأجازة الصادرة عن البنك المركزي العراقي ذي العدد(ص.أ/9/3/115) في تاريخ (2000/2/7) على وفق احكام قانون البنك المركزي المرقم (64) لعام (1976) ، وقد جرى تعديل عقد التأسيس بزيادة رأس مال مرات عدة ليصبح (300) مليار دينار عراقي بعد أكمل الإجراءات القانونية في (2014/11/7) من دائرة تسجيل الشركات على وفق كتابها المرقم (26790) في (2014/11/7) وقد جرى تسجيل القيد المحاسبية في سجلاتها في تاريخ (2014/12/12) بعد إطلاق الوديعة من البنك المركزي العراقي.

يهدف المصرف إلى أن يكون مصرفاً رئيساً في مجال الخدمات المصرفية عن طريق تقديم الخدمات لجميع شرائح المجتمع، ورسالته تعزيز الأهمية للمساهمين عن طريق إدارة مالية مدروسة وترسيخ الثقافة في إدارة المخاطر والتكاليف وأخذ مكانة رئيسة في تمويل المشاريع ( التجارية، الزراعية، الصناعية، البناء) ومن أهداف المصرف الأخرى هي:

أ. تعبئة الاموال المودعة وتوظيفها في مجالات الاستثمار والأعمال المصرفية التجارية المحلية والدولية، على وفق القوانين النافذة.

ب. توسيع السوق النقدية وفروع المصرف لتشمل جميع محافظات العراق.

ج. السعي إلى تحقيق أعلى الأرباح للمساهمين.

د. تأهيل وتطوير المهارات المصرفية للعاملين.

هـ. الأسهم في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية.

و. الحفاظ على موقع ريادي للمصرف بين المصارف التجارية الأخرى عن طريق تقديم أفضل الخدمات للزبائن.

ز. الأسهم في دعم السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي.

### ثالثاً: قياس مستوى الشفافية لعينة البحث (مصرف بغداد، الخليج التجاري) :

لغرض إثبات أو نفي فرضيات البحث سيجري قياس مستوى الشفافية لعناصر القوائم المالية عند القياس بالكلفة التاريخية ومقارنتها بمستوى الشفافية عند القياس بالقيمة العادلة للتعرف على

أي نوع من طرائق القياس يدعم مستوى أعلى من الشفافية، وهذا القياس سيكون للعامين (2015) و(2016) لان عينتي البحث (مصرف بغداد، مصرف الخليج التجاري) قد إتمدتا تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية(IFRS) إبتداءً من عام (2016)، ومعيار القيمة العادلة (IFRS 13) هو أحد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، أما بالنسبة لعام (2015) فقد اعتمدتا القياس بالكلفة التاريخية، وهي السنة السابقة لتطبيق معايير(IFRS)، وقياس مستوى الشفافية للقوائم المالية على وفق مقياس الشفافية (Standard & Poor's) سيكون كالآتي:

يحتوي مقياس (S&P) المعدل من الباحث على (79) متطلباً، وبعد جمع البيانات عن عينة البحث للعامين (2015)،(2016) سيجري احتساب نسبة الشفافية كالآتي:

### 1. قياس مستوى الشفافية لمصرف بغداد:

أ. عند فرز الإيضاحات المُفصَّح عنها وغير المُفصَّح عنها من بيانات ومعلومات العينة الأولى مصرف بغداد لعام (2015) وإحصائها عن طريق بنود الشفافية في مقياس (S&P)، فان مستوى الشفافية سيكون كما في الجداول الآتي :

أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين: يبين الجدول (4-1) العناصر المفصَّح عنها وغير المفصَّح عنها ضمن مؤشرات شفافية المعلومات عن هيكل الملكية البالغة (18) مؤشراً.

جدول (4-1) مؤشرات الشفافية في هيكل الملكية لمصرف بغداد (2015)			
المؤشرات الخاصة بكل بند	المعلومات الواجب الإفصاح عنها على وفق (S&P500)	مفصَّح عنها	لم يفصَّح عنها
1. الشفافية بخصوص الملكية	1. أنواع الأسهم لدى الوحدة الإقتصادية.		✓
	2. أنواع المستثمرين.		✓
	3. الإفصاح عن عدد الأسهم العادية المصدرة وتلك المصرح بها وغير المصدرة .	✓	
	4. الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة وتلك المصرح بها وغير المصدرة.	✓	
	5. الإفصاح عن عدد الأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها، والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت.		✓
	6. الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها، والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت.		✓
	7. كبار المستثمرين في الوحدة الإقتصادية.		✓
	8. إفصاح الوحدة الإقتصادية عن حقوق التصويت لكل أنواع الأسهم.		✓
2. تركز الملكية	1. أسماء المستثمرين الذين يملكون أكثر من 5%، 10% من أسهم الوحدة الإقتصادية.		✓
	2. أسماء العاملين بالوحدة الإقتصادية والذين يملكون أسهماً فيها.		✓
3. إجراءات التصويت والاجتماع	1. جدول اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين.		✓
	2. الموضوعات التي تتناولها جداول الاجتماعات.		✓
	3. المقترحات المقدمة في تلك الاجتماعات.		✓

✓		4. الإجتماعات غير العادية.	للمساهمين	
✓		5. كيفية اختيار أعضاء مجلس الإدارة.		
	✓	6. إلتزام الوحدة الإقتصادية بقواعد الحوكمة.		
✓		7. النمو والإخفاض في سوق الأسهم.		
	✓	8. الإفصاح عن النظام الأساس للوحدة الإقتصادية.		
14	4	(18) مؤشراً		المجموع (3) بنود

يتبين من الجدول (4-1) أنفاً أن المؤشرات المفصح عنها وهي (4) مؤشرات ضعيفة جداً بالنسبة إلى المؤشرات غير المفصح عنها (14) مؤشراً، وعليه فإن نسبة الشفافية لهذا البند هي  $18/4 = 22\%$  وهي حاصل قسمة المؤشرات المفصح عنها على اجمالي المؤشرات. ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية : يبين الجدول (4-2) العناصر المفصح عنها وغير المفصح عنها ضمن مؤشرات شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في مصرف بغداد البالغة (39) مؤشراً.

جدول (2-4) مؤشرات شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية لمصرف بغداد (2015)			
المؤشرات الخاصة بكل بند	المعلومات الواجب الإفصاح عنها على وفق (S&P500)	مفصح عنها	لم يفصح عنها
1. اتجاهات الشركة	1. الإستراتيجية الرئيسية للإدارة لتحقيق الأهداف.	✓	
	2. الثبات أو عدم الثبات في الإستراتيجية.	✓	
	3. طبيعة ونوع الصناعة و السلعة التي تقدمها الوحدة الإقتصادية.	✓	
	4. الأسواق الرئيسية وأقسام السوق التي يجري توزيع المنتجات فيها.	✓	
	5. نصيب أو حصة الوحدة الإقتصادية في السوق.		✓
	6. تنبؤات الإدارة للأرباح المستقبلية المتوقعة .		✓
	7. تنبؤات الإدارة للمبيعات.		✓
	8. متوسط عمر الأصول الرئيسية.		✓
	9. خطط الاستثمار التي ستنفذ في السنوات القادمة.		✓
	10. تفاصيل الخطط.		✓
	11. التحليل المالي لعناصر قائمة الدخل والمركز المالي كمعدل العائد على حقوق الملكية أو معدل العائد على الاستثمار أو معدل دوران الأصول.		✓
2. السياسات المحاسبية	1. تقارير مالية فترية.		✓
	2. السياسات المحاسبية المطبقة.	✓	
	3. المعايير المحاسبية المطبقة.	✓	
	4. المعايير المحاسبية المحلية المطبقة.	✓	
3. تفاصيل السياسات المحاسبية	1. طرائق تقييم الأصول.		✓
	2. طرائق تقييم الإخفاض في قيمة الأصول.		✓
	3. قوائم مالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة.	✓	
4. المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة	1. نسبة الملكية مع الوحدات الإقتصادية الأخرى.		✓
	2. أسماء الأطراف ذوى العلاقة.	✓	

	✓	3. نسبة التعامل مع تلك الأطراف.	
5. معلومات عن مدقق الحسابات	✓	1. أسم المدقق الذي قام بالتدقيق.	
	✓	2. تقرير المدقق يرفق بالقوائم.	
	✓	3. المبلغ المدفوع كأتعاب.	
	✓	4. قيام المدقق مقابل خدمات أخرى.	
6. معلومات عن الفرص والأخطار	✓	1. طبيعة الفرص والأخطار.	
	✓	2. مخاطر عدم السيولة.	
	✓	3. المصادر الداخلية والخارجية للسيولة.	
	✓	4. الاحتمالات الناتجة عن الزيادة أو النقص في السيولة.	
	✓	5. النقص الجوهري في السيولة واتجاهات الوحدة الاقتصادية لعلاج ذلك النقص.	
	✓	6. الفرص والأخطار الناتجة عن المشاركة في صناعات إضافية.	
	✓	7. الفرص والأخطار الناتجة عن التغيير في هيكل الصناعة.	
7. معلومات عن شدة تنافس الصناعة	✓	1. أسماء وأعداد المنافسين	
	✓	2. استجابة التغيير في السعر نتيجة المنافسة	
	✓	3. عدد الوحدات الاقتصادية التي تزايد على التعاقدات الرئيسة.	
	✓	4. الميزة التنافسية لنشاط الوحدة الاقتصادية داخل القطاع الذي تنتمي إليه.	
8. معلومات عن رضا العاملين	✓	1. مدى مشاركة العاملين في وضع الخطط الإستراتيجية.	
	✓	2. مدى تشجيعهم على الإبداع والابتكار.	
	✓	3. الرضا المالي.	
المجموع (8) بنود	17	(39) مؤشراً	22

يتبين من الجدول (4-2) أن المؤشرات المفصّل عنها (17) مؤشراً والمؤشرات غير المفصّل عنها (22) مؤشراً، أي أن مستوى الشفافية في هذا البند هي  $17/39 = 43\%$ .  
**ثالثاً: شفافية المعلومات عن مجلس الإدارة:** يبين الجدول (4-3) العناصر المفصّل عنها وغير المفصّل عنها ضمن مؤشرات شفافية المعلومات عن مجلس الإدارة في مصرف بغداد البالغة (22) مؤشراً.

جدول (3-4) مؤشرات شفافية المعلومات عن مجلس الإدارة لمصرف بغداد (2015)			
المؤشرات الخاصة بكل بند	المعلومات الواجب الإفصاح عنها على وفق (S&P500)	مفصّل عنها	لم يفصّل عنها
1. هيكل المجلس وتكوينه	1. اسم رئيس مجلس الإدارة	✓	
	2. تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة	✓	
	3. أسماء أعضاء مجلس الإدارة	✓	
	4. الخبرة السابقة لأعضاء مجلس الإدارة.		✓
	5. أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.		✓
	6. الأمور التي يختص بها مجلس الإدارة.		✓
2. دور المجلس	1. اللجان التابعة لمجلس الإدارة.	✓	
	2. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.	✓	

3.	✓	مكافآت باسم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.		
4.	✓	جدول اجتماعات مجلس الإدارة.		
5.	✓	خطط مجلس الإدارة تجاه توزيع الأرباح.		
6.	✓	هل هناك لجنة تدقيقية.		
7.	✓	أسماء أعضاء اللجنة التدقيقية.		
8.	✓	هل هناك وظيفة للمدقق الداخلي.		
1.	✓	البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة.		3. تدريب الأعضاء ومكافآتهم
2.	✓	عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة.		
3.	✓	أسماء المديرين التنفيذيين من غير أعضاء مجلس الإدارة.		
4.	✓	عدد المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة.		
5.	✓	مكافآت المديرين التنفيذيين.		
6.	✓	عدد الأسهم التي يمتلكها المديرين التنفيذيين.		
7.	✓	مكافآت المديرين المرتبطة بالأداء.		
8.	✓	الإفصاح عن رواتب الأعضاء بالأرقام.		
10	12	(22) مؤشراً	المجموع (3) بنود	

ويتبين من الجدول (3-4) أن المؤشرات المفصحة عنها (12) مؤشراً والمؤشرات غير المفصحة عنها (10) مؤشرات، أي مستوى الشفافية = 22/12 = (54%) من مؤشرات البند . ويمكن تلخيص الجداول السابقة (1-4)، (2-4)، (3-4) بالجدول (4-4) الآتي :

جدول (4-4)						
نسب الشفافية والمعيارية لمصرف بغداد (2015)						
النسب المعيارية	نسبة الشفافية = المؤشرات المفصحة عنها الى اجمالي المؤشرات (79)/(2)	نسبة الشفافية في البند (1)/(2)	غير مفصحة عنها (3)	مفصحة عنها (2)	المؤشرات (1)	البنود
79/(1)	(5)	(4)	14	4	18	مؤشرات بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين
(6)	(5)	(4)	22	17	39	مؤشرات بند المعلومات المالية وغير المالية.
23%	%5	%22	10	12	22	مؤشرات بند المعلومات عن مجلس الإدارة.
49%	%21	%43	46	33	79	المجموع الكلي
28%	%15	%54				
100%	%41	%41				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

من الجدول (4-4) يتضح أن نسبة الشفافية في مصرف بغداد لعام (2015) بلغت (41%) وهي نسبة منخفضة جداً ولا تلبي الطموح، ولتحليل النسبة يكون عن طريق نسبة شفافية لكل بند من البنود الثلاثة فهي تمثل مجموع نسب المؤشرات المفصحة عنها من البنود الثلاثة، إذ بلغت نسبة الشفافية لبند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين (5%) وهي نسبة ضعيفة جداً تدل على أن أغلب المعلومات الخاصة بهذا البند لم يجر الإفصاح عنها ضمن مقياس الشفافية (S&P)، أما

بالنسبة لبند المعلومات المالية وغير المالية بلغت نسبة الشفافية (21%) وهي أيضاً نسبة ضعيفة تدل على أن الإبلاغ على المعلومات المالية وغير المالية لم تكن ضمن المستوى المطلوب الذي تكون فيه نسبة المؤشرات المفصح عنها أكبر من (50%) من إجمالي مؤشرات البند لتكون شفافة، أما نسبة الشفافية لبند المعلومات عن مجلس الإدارة فقد بلغت (15%) وتعد نسبة مقبولة لأن نسبة المؤشرات المفصح عنها أكثر من (50%) من إجمالي مؤشرات البند، وعن طريق جمع هذه المستويات تكون لدينا نسبة الشفافية لمصرف بغداد لاترقى إلى أن يكون المصرف شفافاً في المعلومات التي يقدمها للمستثمرين والمستفيدين.

ب. عند فرز الإيضاحات المفصح عنها وغير المفصح عنها من بيانات ومعلومات مصرف بغداد لعام (2016) وتحديد بنود الشفافية في مقياس (S&P)، كما في الجداول الآتية :

أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين: يبين الجدول (4-5) العناصر المفصح عنها وغير المفصح عنها ضمن مؤشرات شفافية المعلومات عن هيكل الملكية البالغة (18) مؤشراً.

جدول (4-5) مؤشرات الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية لمصرف بغداد (2016)			
المؤشرات الخاصة بكل بند	المعلومات الواجب الإفصاح عنها على وفق (S&P500)	مفصح عنها	لم يفصح عنها
1. الشفافية بخصوص الملكية	1. أنواع الأسهم لدى الوحدة الاقتصادية.		✓
	2. أنواع المستثمرين.		✓
	3. الإفصاح عن عدد الأسهم العادية المصدرة وتلك المصرح بها وغير المصدرة .	✓	
	4. الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة وتلك المصرح بها وغير المصدرة.	✓	
	5. الإفصاح عن عدد الأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها، والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت.		✓
	6. الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها، والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت.		✓
	7. كبار المستثمرين في الوحدة الاقتصادية.	✓	
	8. إفصاح الوحدة الاقتصادية عن حقوق التصويت لكل أنواع الأسهم.		✓
2. تمركز الملكية	1. أسماء المستثمرين الذين يملكون أكثر من 5%، 10% من أسهم الوحدة الاقتصادية.		✓
	2. أسماء العاملين بالوحدة الاقتصادية والذين يملكون أسهماً فيها.		✓
3. إجراءات التصويت والاجتماع للمساهمين	1. جدول اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين.		✓
	2. الموضوعات التي تناولها جداول الاجتماعات.		✓
	3. المقترحات المقدمة في تلك الاجتماعات.		✓
	4. الاجتماعات غير العادية.		✓
	5. كيفية اختيار أعضاء مجلس الإدارة.		✓
	6. إلتزام الوحدة الاقتصادية بقواعد الحوكمة.	✓	
	7. النمو والإخفاض في سوق الأسهم.		✓



	✓	8. الإفصاح عن النظام الأساس الوحدة الاقتصادية.	
13	5	(18) مؤشراً	المجموع (3) بنود

يتبين من الجدول (4-5) أن المؤشرات المفصّل عنها (5) مؤشرات وهي ضعيفة جداً بالنسبة إلى المؤشرات غير المفصّل عنها وهي (13) مؤشراً، أي ان نسبة الشفافية بلغت (28%) من مؤشرات البند.

ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية: يبين الجدول (4-6) العناصر المفصّل عنها وغير المفصّل عنها ضمن مؤشرات شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية البالغة (39) مؤشراً.

جدول (4-6)			
مؤشرات الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية لمصرف بغداد (2016)			
المؤشرات الخاصة بكل بند	المعلومات الواجب الإفصاح عنها على وفق (S&P500)	مفصّل عنها	لم يفصّل عنها
1. اتجاهات الشركة	1. الإستراتيجية الرئيسية للإدارة لتحقيق الأهداف.	✓	
	2. الثبات أو عدم الثبات في الإستراتيجية.	✓	
	3. طبيعة ونوع الصناعة و السلعة التي تقدمها الوحدة الاقتصادية.	✓	
	4. الأسواق الرئيسية وأقسام السوق التي يجري توزيع المنتجات فيها.	✓	
	5. نصيب أو حصة الوحدة الاقتصادية في السوق.		✓
	6. تنبؤات الإدارة للأرباح المستقبلية المتوقعة .	✓	
	7. تنبؤات الإدارة للمبيعات.	✓	
	8. متوسط عمر الأصول الرئيسية.	✓	
	9. خطط الاستثمار التي ستنفذ في السنوات القادمة.	✓	
	10. تفاصيل الخطط.	✓	
		11. التحليل المالي لعناصر قائمة الدخل والمركز المالي كمعدل العائد على حقوق الملكية أو معدل العائد على الاستثمار أو معدل دوران الأصول.	
2. السياسات المحاسبية	1. تقارير مالية فترية.	✓	
	2. السياسات المحاسبية المطبقة.	✓	
	3. المعايير المحاسبية المطبقة.	✓	
	4. المعايير المحاسبية المحلية المطبقة.	✓	
3. تفاصيل السياسات المحاسبية	5. طرائق تقييم الأصول.	✓	
	6. طرائق تقييم الإنخفاض في قيمة الأصول.	✓	
	7. قوائم مالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة.	✓	
4. المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة	1. نسبة الملكية مع الوحدات الاقتصادية الأخرى.	✓	
	2. أسماء الأطراف ذوى العلاقة.	✓	
	3. نسبة التعامل مع تلك الأطراف.	✓	
5. معلومات عن مدقق الحسابات	1. أسم المدقق الذي قام بالتدقيق.	✓	
	2. تقرير المدقق يرفق بالقوائم.	✓	

✓		3. المبلغ المدفوع كأتعاب.	
✓		4. قيام المدقق مقابل خدمات أخرى.	
	✓	1. طبيعة الفرص والأخطار.	6. معلومات عن الفرص والأخطار
	✓	2. مخاطر عدم السيولة.	
	✓	3. المصادر الداخلية والخارجية للسيولة.	
	✓	4. الاحتمالات الناتجة عن الزيادة أو النقص في السيولة.	
✓		5. النقص الجوهرية في السيولة واتجاهات الوحدة الاقتصادية لعلاج ذلك النقص.	
	✓	6. الفرص والأخطار الناتجة عن المشاركة في صناعات إضافية.	
	✓	7. الفرص والأخطار الناتجة عن التغيير في هيكل الصناعة.	
✓		1. أسماء واعداد المنافسين	7. معلومات عن شدة تنافس الصناعة
✓		2. استجابة التغيير في السعر نتيجة المنافسة	
✓		3. عدد الوحدات الاقتصادية التي تزيد على التعاقدات الرئيسية.	
✓		4. الميزة التنافسية لنشاط الوحدة الاقتصادية داخل القطاع الذي تنتمي إليه.	
✓		1. مدى مشاركة العاملين في وضع الخطط الإستراتيجية.	8. معلومات عن رضا العاملين
✓		2. مدى تشجيعهم على الإبداع والابتكار.	
✓		3. الرضا المالي.	
12	27	(39) مؤشراً	المجموع (8) بنود

يتبين من الجدول (4-6) أنفاً أن المؤشرات المفصحة عنها (27) مؤشراً وهي جيدة والمؤشرات غير المفصحة عنها (12) مؤشراً ، أي ان نسبة الشفافية بلغت (69%) من مؤشرات هذا البند.

ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة: يبين الجدول (4-7) العناصر المفصحة عنها وغير المفصحة عنها ضمن مؤشرات شفافية المعلومات عن مجلس الإدارة البالغة (22) مؤشراً

جدول (4-7) مؤشرات الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة لمصرف بغداد (2016)			
المؤشرات الخاصة بكل بند	المعلومات الواجب الإفصاح عنها على وفق (S&P500)	مفصحة عنها	لم يفصح عنها
1. هيكل المجلس وتكوينه	1. اسم رئيس مجلس الإدارة	✓	
	2. تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة		✓
	3. أسماء أعضاء مجلس الإدارة	✓	
	4. الخبرة السابقة لأعضاء مجلس الإدارة.		✓
	5. أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.	✓	
	6. الأمور التي يختص بها مجلس الإدارة.	✓	
2. دور المجلس	1. اللجان التابعة لمجلس الإدارة.	✓	
	2. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.	✓	
	3. مكافآت باسم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.	✓	
	4. جدول اجتماعات مجلس الإدارة.	✓	
	5. خطط مجلس الإدارة تجاه توزيع الأرباح.		✓
	6. هل هناك لجنة تدقيقية.	✓	

	✓	7. أسماء أعضاء اللجنة التدقيقية.	
	✓	8. هل هناك وظيفة للمدقق الداخلي.	
✓		1. البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة.	3. تدريب الأعضاء ومكافآتهم
	✓	2. عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة.	
	✓	3. أسماء المديرين التنفيذيين من غير أعضاء مجلس الإدارة.	
	✓	4. عدد المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة.	
	✓	5. مكافآت المديرين التنفيذيين.	
✓		6. عدد الأسهم التي يمتلكها المديرين التنفيذيين.	
✓		7. مكافآت المديرين المرتبطة بالأداء.	
	✓	8. الإفصاح عن رواتب الأعضاء بالأرقام.	
6	16	(22) مؤشراً	المجموع (3) بنود

يتبين من الجدول (4-7) أن المؤشرات المفصح عنها (16) مؤشراً وهي نسبة جيدة والمؤشرات غير المفصح عنها (6) مؤشرات، أي ان نسبة الشفافية بلغت (73%) من مؤشرات هذا البند، ويمكن تلخيص ما سبق من الجداول بالجدول (4-8) الآتي :

جدول (4-8) نسب الشفافية والمعيارية لمصرف بغداد لعام (2016)						
النسب المعياريّة 79/(1)	نسبة الشفافية = المؤشرات المفصح عنها إلى إجمالي المؤشرات (79)/(2)	نسبة الشفافية في البند (1)/(2)	غير مفصح عنها (3)	مفصح عنها (2)	المؤشرات (1)	البند
(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
23%	6%	28%	13	5	18	مؤشرات بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين.
49%	34%	69%	12	27	39	مؤشرات بند المعلومات المالية وغير المالية.
28%	21%	73%	6	16	22	مؤشرات بند المعلومات عن مجلس الإدارة.
100%	61%	61%	31	48	79	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

ونسبة الشفافية لكل بند من البنود الثلاثة إلى إجمالي البنود تكون كما في الجدول (4-8) يتبين أن شفافية مصرف بغداد لعام (2016) إذ ارتفعت من (41%) إلى (61%) أي نسبة نمو (49%) ويمكن أن يقال عنها متوسطة، ويعود نمو نسبة الشفافية برأي الباحث إلى أن المصرف طبق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

أن نسبة الشفافية لعام (2016) تأتي من مجموع نسب المؤشرات المفصح عنها من البنود الثلاثة إذ بلغت نسبة الشفافية لبند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين (6%)، وهي نسبة ضعيفة جداً، تدل على أن أغلب المعلومات الخاصة بهذا البند لم يجر الإفصاح عنها ضمن مقياس الشفافية (S&P)، أما بالنسبة لبند المعلومات المالية وغير المالية فقد بلغت نسبة الشفافية (34%) وهي أيضاً نسبة متوسطة تدل على أن الإبلاغ عن المعلومات المالية وغير المالية لم

تكن بالمستوى المطلوب لكي تكون شفافة، أما بخصوص نسبة الشفافية لبند المعلومات عن مجلس الإدارة فقد بلغت (21%)، وتعد نسبة جيدة، وعن طريق جمع هذه النسب وترجيحها تكون لدينا نسبة الشفافية لمصرف بغداد التي بلغت (61%)، مما يستدعي القول بأن المصرف يعد شفاف في الإفصاح عن المعلومات التي يقدمها للمستثمرين والمستفيدين بنسبة متوسطة. وللتعرف على نسب الزيادة في الشفافية لكل بند من البنود الثلاثة في مقياس (S&P) ولاجمالي المؤشرات لعام (2015) التي لم تطبق القياس بالقيمة العادلة على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية لعام (2016) عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة<sup>(1)</sup> على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، سيكون بيان ذلك عن طريق الجدول (4-9) الآتي:

جدول (4-9) مقارنة نسبة الشفافية لمصرف بغداد لعام (2015)، ونسبة التغير في مستوى الشفافية				
التفاصيل	نسبة الشفافية (2015) (1)	نسبة الشفافية (2016) (2)	الفرق في النسبة (1)-(2) (3)	نسبة التغير (1)/(3) (4)
بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	5%	6%	1%	20%
بند المعلومات المالية وغير المالية	21%	34%	13%	62%
بند المعلومات عن مجلس الإدارة	15%	21%	6%	40%
المجموع	41%	61%	20%	49%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة.

ينتضح من الجدول (4-9) أن نسبة الشفافية لكل بند من البنود الثلاثة لمقياس الشفافية (S&P) أرتفع عام (2016) بنسبة (49%)، وتبين أن المؤشرات لم تتضمن أي فقرة تدل على ضرورة الإبلاغ عن طرق القياس أو عن فقرات معينة تتأثر بالقياس بالقيمة العادلة، ولذلك يرى الباحث ضرورة تضمين مؤشرات الشفافية بنود تتعلق بالإفصاح عن طرائق القياس كطرائق القياس على وفق معيار المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS,13)، فضلاً عن فقرات تتعلق بأساليب التقييم بالقيمة العادلة لكل بند من بنود قائمة المركز المالي.

## 2. قياس مستوى الشفافية لمصرف الخليج التجاري :

لغرض قياس مستوى الشفافية لمصرف الخليج التجاري سنتبع الخطوات السابقة لقياس مستوى الشفافية لمصرف بغداد نفسها، وللعامين (2015) و(2016)؛ لأن المصرف طبق القياس بالكلفة التاريخية عام (2015) وطبق القياس بالقيمة العادلة عام (2016) كالاتي:  
أ. عند فرز الإيضاحات المفصّل عنها وغير المفصّل عنها من بيانات ومعلومات مصرف الخليج التجاري لعام (2015) وإحصائها عن طريق بنود الشفافية في مقياس (S&P)، تبين الآتي:

<sup>(1)</sup> طبق المصرف القياس بالقيمة العادلة لبند الاستثمارات فقط.

أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين: يبين الجدول (4-10) العناصر المفصحة عنها وغير المفصحة عنها ضمن مؤشرات شفافية المعلومات عن هيكل الملكية البالغة (18) مؤشراً.

جدول (4-10) مؤشرات الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية لمصرف الخليج التجاري (2015)			
المؤشرات الخاصة بكل بند	المعلومات الواجب الإفصاح عنها على وفق (S&P500)	مفصحة عنها	لم يفصح عنها
1. الشفافية بخصوص الملكية	1. أنواع الأسهم لدى الوحدة الاقتصادية.	✓	
	2. أنواع المستثمرين.		✓
	3. الإفصاح عن عدد الأسهم العادية المصدرة وتلك المصرح بها وغير المصدرة .		✓
	4. الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة وتلك المصرح بها وغير المصدرة.		✓
	5. الإفصاح عن عدد الأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها، والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت.	✓	
	6. الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها، والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت.	✓	
	7. كبار المستثمرين في الوحدة الاقتصادية.		✓
	8. إفصاح الوحدة الاقتصادية عن حقوق التصويت لكل أنواع الأسهم.	✓	
2. تمركز الملكية	1. أسماء المستثمرين الذين يملكون أكثر من (5%) (10%) من أسهم الوحدة الاقتصادية.	✓	
	2. أسماء العاملين بالوحدة الاقتصادية والذين يملكون أسهماً فيها.		✓
3. إجراءات التصويت والاجتماع للمساهمين	1. جدول اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين.	✓	
	2. الموضوعات التي تناولها جداول الاجتماعات.	✓	
	3. المقترحات المقدمة في تلك الاجتماعات.	✓	
	4. الاجتماعات غير العادية.	✓	
	5. كيفية اختيار أعضاء مجلس الإدارة.		✓
	6. التزام الوحدة الاقتصادية بقواعد الحوكمة.	✓	
	7. النمو والإنخفاض في سوق الأسهم.		✓
	8. الإفصاح عن النظام الأساس للوحدة الاقتصادية.		✓
المجموع (3) بنود	(18) مؤشراً	8	10

يتبين من الجدول (4-10) أن المؤشرات المفصحة عنها ضمن بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين (8) مؤشرات وهي ضعيفة بالنسبة إلى المؤشرات غير المفصحة عنها (10) مؤشرات، أي ان نسبة الشفافية بلغت (44%) من مؤشرات البند.

ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية: يبين الجدول (4-11) العناصر المفصحة عنها وغير المفصحة عنها ضمن مؤشرات شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية البالغة (39) مؤشراً.

جدول (4-11) مؤشرات الشفافية في الإفصاح عن المعلومات لمصرف الخليج التجاري (2015)			
المؤشرات الخاصة بكل بند	المعلومات الواجب الإفصاح عنها على وفق (S&P500)	مفصح عنها	لم يفصح عنها
1. اتجاهات الشركة	1. الإستراتيجية الرئيسية للإدارة لتحقيق الأهداف.	✓	
	2. الثبات أو عدم الثبات في الإستراتيجية.		✓
	3. طبيعة ونوع الصناعة و السلعة التي تقدمها الوحدة الإقتصادية.	✓	
	4. الأسواق الرئيسية وأقسام السوق التي يجري توزيع المنتجات فيها.	✓	
	5. نصيب أو حصة الوحدة الإقتصادية في السوق.		✓
	6. تنبؤات الإدارة للأرباح المستقبلية المتوقعة .	✓	
	7. تنبؤات الإدارة للمبيعات.	✓	
	8. متوسط عمر الأصول الرئيسية.	✓	
	9. خطط الاستثمار التي ستنفذ في السنوات القادمة.	✓	
	10. تفاصيل الخطط.	✓	
2. السياسات المحاسبية	11. التحليل المالي لعناصر قائمة الدخل والمركز المالي كمعدل العائد على حقوق الملكية أو معدل العائد على الاستثمار أو معدل دوران الأصول.		✓
	1. تقارير مالية فترية.		✓
	2. السياسات المحاسبية المطبقة.		✓
	3. المعايير المحاسبية المطبقة.		✓
	4. المعايير المحاسبية المحلية المطبقة.		✓
	5. طرائق تقييم الأصول.		✓
	6. طرائق تقييم الإنخفاض في قيمة الأصول.		✓
	7. قوائم مالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة.	✓	
	1. نسبة الملكية مع الوحدات الإقتصادية الأخرى.	✓	
	2. أسماء الأطراف ذوى العلاقة.		✓
	3. نسبة التعامل مع تلك الأطراف.		✓
3. تفاصيل السياسات المحاسبية	1. أسم المدقق الذي قام بالتدقيق.		✓
	2. تقرير المدقق يرفق بالقوائم.		✓
	3. المبلغ المدفوع كأتعاب.		✓
	4. قيام المدقق مقابل خدمات أخرى.		✓
4. المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة	1. طبيعة الفرص والأخطار.		✓
	2. مخاطر عدم السيولة.	✓	
	3. المصادر الداخلية والخارجية للسيولة.	✓	
	4. الاحتمالات الناتجة عن الزيادة أو النقص في السيولة.	✓	
	5. النقص الجوهرى في السيولة واتجاهات الوحدة الإقتصادية لعلاج ذلك النقص.		✓
	6. الفرص والأخطار الناتجة عن المشاركة في صناعات إضافية.		✓
	7. الفرص والأخطار الناتجة عن التغير في هيكل الصناعة.		✓
5. معلومات عن مدقق الحسابات	1. أسماء عدد المنافسين		✓
	2. استجابة التغير في السعر نتيجة المنافسة		✓
6. معلومات عن الفرص والأخطار	1. أسماء عدد المنافسين		✓
	2. استجابة التغير في السعر نتيجة المنافسة		✓
	3. المخاطر السيولة.		✓
	4. الاحتمالات الناتجة عن الزيادة أو النقص في السيولة.		✓
	5. النقص الجوهرى في السيولة واتجاهات الوحدة الإقتصادية لعلاج ذلك النقص.		✓
	6. الفرص والأخطار الناتجة عن المشاركة في صناعات إضافية.		✓
	7. الفرص والأخطار الناتجة عن التغير في هيكل الصناعة.		✓
7. معلومات عن شدة تنافس الصناعة	1. أسماء عدد المنافسين		✓
	2. استجابة التغير في السعر نتيجة المنافسة		✓

✓		3. عدد الوحدات الاقتصادية التي تزايد على التعاقدات الرئيسية.	
✓		4. الميزة التنافسية لنشاط الوحدة الاقتصادية داخل القطاع الذي تنتمي إليه.	
✓		1. مدى مشاركة العاملين في وضع الخطط الإستراتيجية.	8. معلومات عن رضا العاملين
✓		2. مدى تشجيعهم على الإبداع والابتكار.	
✓		3. الرضا المالي	
26	13	(39) مؤشراً	المجموع (8) بنود

يتضح من الجدول (4-11) أنفاً أن المؤشرات المفصح عنها (13) مؤشراً من أصل (39) مؤشراً والمؤشرات غير المفصح عنها (26) مؤشراً، أي ان نسبة الشفافية بلغت (33%) من مؤشرات البند.

ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة: يبين الجدول (4-12) العناصر المفصح عنها وغير المفصح عنها ضمن مؤشرات شفافية المعلومات عن مجلس الإدارة البالغة (22) مؤشراً.

جدول (4-12) مؤشرات شفافية المعلومات عن مجلس الإدارة لمصرف الخليج التجاري لـ(2015)			
المؤشرات الخاصة بكل بند	المعلومات الواجب الإفصاح عنها على وفق (S&P500)	مفصح عنها	لم يفصح عنها
1. هيكل المجلس وتكوينه	1. اسم رئيس مجلس الإدارة	✓	
	2. تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة		✓
	3. أسماء أعضاء مجلس الإدارة	✓	
	4. الخبرة السابقة لأعضاء مجلس الإدارة.		✓
	5. أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.		✓
	6. الأمور التي يختص بها مجلس الإدارة.		✓
2. دور المجلس	1. اللجان التابعة لمجلس الإدارة.		✓
	2. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.	✓	
	3. مكافآت باسم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.	✓	
	4. جدول اجتماعات مجلس الإدارة.	✓	
	5. خطط مجلس الإدارة تجاه توزيع الأرباح.		✓
	6. هل هناك لجنة تدقيقية.	✓	
3. تدريب الأعضاء ومكافآتهم	7. أسماء أعضاء اللجنة التدقيقية.	✓	
	8. هل هناك وظيفة للمدقق الداخلي.		✓
	1. البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة.		✓
	2. عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة.	✓	
	3. أسماء المديرين التنفيذيين من غير أعضاء مجلس الإدارة.	✓	
	4. عدد المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة.	✓	
	5. مكافآت المديرين التنفيذيين.	✓	
6. عدد الأسهم التي يمتلكها المديرين التنفيذيين.		✓	
7. مكافآت المديرين المرتبطة بالأداء.		✓	

✓		8. الإفصاح عن رواتب الأعضاء بالأرقام.	
11	11	مؤشراً (22)	المجموع (3) بنود

ويتبين من الجدول (4-12) أن بند الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة يتضمن (11) مؤشراً إفصح عنها من أصل (22) مؤشراً، والمؤشرات غير المفصح عنها (11) مؤشرات، أي أن نسبة الشفافية (50%) وهي نسبة مقبولة نوعاً ما.

والجدول (4-13) يلخص مؤشرات الشفافية الواردة في الجداول (4-10)، (4-11)، (4-12) ونسبها إلى أجمالي المؤشرات

جدول (4-13) نسبة الشفافية مصرف الخليج التجاري ونسبة كل بند من بنود مقياس (S&P) لسنة (2015).						
النسب المعيارية	نسبة الشفافية = المؤشرات المفصح عنها إلى اجمالي المؤشرات	نسبة الشفافية في البند	غير مفصح عنها	مفصح عنها	المؤشرات	البند
79/(1) (6)	(79)/(2) (5)	(1)/(2) (4)	(3)	(2)	(1)	
23%	10%	44%	10	8	18	مؤشرات بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين.
49%	16%	33%	26	13	39	مؤشرات بند المعلومات المالية وغير المالية.
28%	14%	50%	11	11	22	مؤشرات بند المعلومات عن مجلس الإدارة.
100%	40%	41%	47	32	79	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

يتبين أن نسبة الشفافية لعام (2015) لمصرف الخليج التجاري (40%) وهي ناتجة عن حاصل جمع نسب المؤشرات المفصح عنها من البنود الثلاثة إذ بلغت نسبة الشفافية لبند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين (10%) وهي نسبة ضعيفة تدل على أن المعلومات بهذا البند لم يجز الإفصاح عنها ضمن مقياس الشفافية (S&P)، أما بالنسبة لبند المعلومات المالية وغير المالية فقد بلغت نسبة الشفافية (16%) وهي نسبة ضعيفة تشير إلى أن الإبلاغ على المعلومات المالية وغير المالية لم تكن ضمن المستوى المطلوب لكي تكون شفافة، أما نسبة الشفافية لبند المعلومات عن مجلس الإدارة هي (14%) وتعد نسبة مقبولة نوعاً ما، وعن طريق جمع هذه النسب تكون نسبة الشفافية لمصرف الخليج التجاري وهي نسبة لا ترقى إلى أن يقال عن المصرف أنه شفاف في المعلومات التي يقدمها للمستثمرين والمستفيدين.

ب . قياس المؤشرات المفصح عنها وغير المفصح عنها من البيانات والمعلومات الخاصة بالتقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري لعام (2016) عن طريق بنود الشفافية في مقياس (S&P)، كما موضح بالجدول الآتية :

أولاً: قياس شفافية الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين: يبين الجدول (4-14) العناصر المفصح عنها وغير المفصح عنها ضمن مؤشرات شفافية المعلومات عن هيكل الملكية البالغة (18) مؤشراً.



جدول (14-4) مؤشرات شفافية الإفصاح عن هيكل الملكية لمصرف الخليج التجاري (2016)			
المؤشرات الخاصة بكل بند	المعلومات الواجب الإفصاح عنها على وفق (S&P500)	مفصّح عنها	لم يفصّح عنها
1. الشفافية بخصوص الملكية	1. أنواع الأسهم لدى الوحدة الاقتصادية.		✓
	2. أنواع المستثمرين.	✓	
	3. الإفصاح عن عدد الأسهم العادية المصدرة وتلك المصرح بها وغير المصدرة .	✓	
	4. الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة وتلك المصرح بها وغير المصدرة.	✓	
	5. الإفصاح عن عدد الأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها ،والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت.		✓
	6. الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها، والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت.		✓
	7. كبار المستثمرين في الوحدة الاقتصادية.		✓
	8. إفصاح الوحدة الاقتصادية عن حقوق التصويت لكل أنواع الأسهم.		✓
2. تركز الملكية	1. أسماء المستثمرين الذين يملكون أكثر من 5%، 10% من أسهم الوحدة الاقتصادية.		✓
	2. أسماء العاملين بالوحدة الاقتصادية والذين يملكون أسهماً فيها.	✓	
3. إجراءات التصويت والاجتماع للمساهمين	1. جدول اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين.	✓	
	2. الموضوعات التي تناولها جداول الاجتماعات.	✓	
	3. المقترحات المقدمة في تلك الاجتماعات.	✓	
	4. الاجتماعات غير العادية.		✓
	5. كيفية اختيار أعضاء مجلس الإدارة.	✓	
	6. التزام الوحدة الاقتصادية بقواعد الحوكمة.		✓
	7. النمو والإنخفاض في سوق الأسهم.	✓	
	8. الإفصاح عن النظام الأساس للوحدة الاقتصادية.	✓	
المجموع (3) بنود	مؤشراً (18)	10	8

يتبين من الجدول (14-4) أن مؤشرات بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين المفصّح عنها (10) مؤشرات من بين أصل (18) مؤشراً بينما المؤشرات غير المفصّح عنها (8) مؤشراً، أي أن نسبة شفافية بلغت (56%) تقريباً من مؤشرات البند.

ثانياً: قياس شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية: يبين الجدول (4-15) العناصر المفصّح عنها وغير المفصّح عنها ضمن مؤشرات شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية البالغة (39) مؤشر.

جدول (15-4) مؤشرات الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية لمصرف الخليج التجاري (2016)			
المؤشرات الخاصة بكل بند	المعلومات الواجب الإفصاح عنها على وفق (S&P500)	مفصّح عنها	لم يفصّح عنها
1. اتجاهات	1. الإستراتيجية الرئيسية للإدارة لتحقيق الأهداف.	✓	
	2. الثبات أو عدم الثبات في الإستراتيجية.		✓
	3. طبيعة ونوع الصناعة و السلعة التي تقدمها الوحدة الاقتصادية.	✓	

	✓	4. الأسواق الرئيسية وأقسام السوق التي يجري توزيع المنتجات فيها.	الشركة
✓		5. نصيب أو حصة الوحدة الاقتصادية في السوق.	
✓		6. تنبؤات الإدارة للأرباح المستقبلية المتوقعة .	
✓		7. تنبؤات الإدارة للمبيعات.	
	✓	8. متوسط عمر الأصول الرئيسية.	
	✓	9. خطط الاستثمار التيستنفذ في السنوات القادمة.	
	✓	10. تفاصيل الخطط.	
	✓	11. التحليل المالي لعناصر قائمة الدخل والمركز المالي كمعدل العائد على حقوق الملكية أو معدل العائد على الاستثمار أو معدل دوران الأصول.	
✓		1. تقارير مالية فترية.	2. السياسات المحاسبية
	✓	2. السياسات المحاسبية المطبقة.	
	✓	3. المعايير المحاسبية المطبقة.	
	✓	4. المعايير المحاسبية المحلية المطبقة.	
	✓	5. طرائق تقييم الأصول.	3. تفاصيل السياسات المحاسبية
	✓	6. طرائق تقييم الإنخفاض في قيمة الأصول.	
✓		7. قوائم مالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة.	
✓		1. نسبة الملكية مع الوحدات الاقتصادية الأخرى.	4. المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة
	✓	2. أسماء الأطراف ذوى العلاقة.	
	✓	3. نسبة التعامل مع تلك الأطراف.	
	✓	1. أسم المدقق الذي قام بالتدقيق.	5. معلومات عن مدقق الحسابات
	✓	2. تقرير المدقق يرفق بالقوائم.	
✓		3. المبلغ المدفوع كأتعاب.	
✓		4. قيام المدقق مقابل خدمات أخرى.	
✓		1. طبيعة الفرص والأخطار.	6. معلومات عن الفرص والأخطار
	✓	2. مخاطر عدم السيولة.	
	✓	3. المصادر الداخلية والخارجية للسيولة.	
	✓	4. الاحتمالات الناتجة عن الزيادة أو النقص في السيولة.	
✓		5. النقص الجوهرى في السيولة واتجاهات الوحدة الاقتصادية لعلاج ذلك النقص.	
✓		6. الفرص والأخطار الناتجة من المشاركة في صناعات إضافية.	
✓		7. الفرص والأخطار الناتجة من التغير في هيكل الصناعة.	
✓		1. أسماء عدد المنافسين	7. معلومات عن شدة تنافس الصناعة
✓		2. استجابة التغير في السعر نتيجة المنافسة	
✓		3. عدد الوحدات الاقتصادية التي تزايد على التعاقدات الرئيسية.	
	✓	4. الميزة التنافسية لنشاط الوحدة الاقتصادية داخل القطاع الذي تنتمي إليه.	
✓		1. مدى مشاركة العاملين في وضع الخطط الإستراتيجية.	8. معلومات عن رضا العاملين
✓		2. مدى تشجيعهم على الإبداع والابتكار.	
✓		3. الرضا المالي.	
19	20	(39) مؤشراً	المجموع (8) بنود

يتضح من الجدول (4-15) أن مؤشرات بند الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية المفصّح عنها (20) مؤشراً من أصل (39) مؤشراً والمؤشرات غير المفصّح عنها (19) مؤشراً، أي ان نسبة شفافية البند (51%) وهي مقبولة نسبياً. ثالثاً: قياس شفافية الإفصاح عن معلومات عن مجلس الإدارة: يبين الجدول (4-16) العناصر المفصّح عنها وغير المفصّح عنها ضمن مؤشرات شفافية الإفصاح عن معلومات مجلس الإدارة البالغة (22) مؤشراً.

جدول (4-16) مؤشرات الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة لمصرف الخليج التجاري ل(2016)			
المؤشرات الخاصة بكل بند	المعلومات الواجب الإفصاح عنها على وفق (S&P500)	مفصّح عنها	لم يفصّح عنها
1. هيكل المجلس وتكوينه	1. اسم رئيس مجلس الإدارة	✓	
	2. تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة		✓
	3. أسماء أعضاء مجلس الإدارة	✓	
	4. الخبرة السابقة لأعضاء مجلس الإدارة.		✓
	5. أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.	✓	
	6. الأمور التي يختص بها مجلس الإدارة.	✓	
2. دور المجلس	1. اللجان التابعة لمجلس الإدارة.	✓	
	2. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.	✓	
	3. مكافآت باسم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.		✓
	4. جدول اجتماعات مجلس الإدارة.	✓	
	5. خطط مجلس الإدارة تجاه توزيع الأرباح.	✓	
	6. هل هناك لجنة تدقيقية.	✓	
	7. أسماء أعضاء اللجنة التدقيقية.	✓	
	8. هل هناك وظيفة للمدقق الداخلي.		✓
3. تدريب الأعضاء ومكافآتهم	1. البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة.	✓	
	2. عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة.	✓	
	3. أسماء المديرين التنفيذيين من غير أعضاء مجلس الإدارة.	✓	
	4. عدد المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة.	✓	
	5. مكافآت المديرين التنفيذيين.		✓
	6. عدد الأسهم التي يمتلكها المديرين التنفيذيين.	✓	
	7. مكافآت المديرين المرتبطة بالأداء.	✓	
	8. الإفصاح عن رواتب الأعضاء بالأرقام.		✓
المجموع (3) بنود	(22) مؤشراً	16	6

يتضح من الجدول (4-16) أن الإفصاح عن المعلومات عن مجلس الإدارة بلغ (16) مؤشراً من أصل (22) مؤشراً والمؤشرات غير المفصّح عنها (6) مؤشرات، أي ان نسبة الشفافية

(73%) مما يدل على شفافية المصرف فيما يخص بهذا البند، ويمكن تلخيص ما سبق من الجداول الخاصة للبنود الثلاثة (4-14)،(4-15)،(4-16) بالجدول (4-17) الآتي:

جدول (4-17) نسبة الشفافية والمياريية لمصرف الخليج التجاري لعام (2016)						
النسب المعياريية 79/(1)	نسبة الشفافية= المؤشرات المفصح عنها إلى اجمالي المؤشرات (79)/(2) (5)	نسبة الشفافية في البند (1)/(2) (4)	غير مفصح عنها (3)	مفصح عنها (2)	المؤشرات (1)	البنود
23%	%13	%56	8	10	18	مؤشرات بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين.
49%	%25	%51	19	20	39	مؤشرات بند المعلومات المالية وغير المالية.
28%	%20	%73	6	16	22	مؤشرات بند المعلومات عن مجلس الإدارة.
100%	%58	%58	33	46	79	المجموع الكلي
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة						

من الجدول (4-17) يتبين أن شفافية مصرف الخليج التجاري لعام (2016) بلغت (58%) ويمكن أن يقال عنها مقبولة نوعاً ما ويعود نمو نسبة الشفافية برأي الباحث إلى أن المصرف طبق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

ما سبق يتبين أن نسبة الشفافية لعام (2016) لمصرف الخليج التجاري (58%) وهي نسبة نتجت عن جمع نسب المؤشرات المفصح عنها من البنود الثلاثة إذ بلغت نسبة الشفافية لبند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين إلى إجمالي المؤشرات (13%) وهي نسبة مقبولة تدل على أن المعلومات الخاصة بهذا البند يجري الإفصاح ضمن مقياس الشفافية (S&P) ولكن ليس بالمستوى المطلوب، أما بالنسبة لبند المعلومات المالية وغير المالية بلغت نسبة الشفافية (25%) وهي أيضاً نسبة مقبولة تدل على أن الإبلاغ عن المعلومات المالية وغير المالية ضمن المستوى لتكون شفافة، أما نسبة الشفافية لبند المعلومات عن مجلس الإدارة هي (20%) وتعد نسبة جيدة وعن طريق جمع هذه النسب تكون لدينا نسبة الشفافية لمصرف الخليج التجاري مما يدل على أنه يتمتع بشفافية مقبولة في الإفصاح عن المعلومات التي يقدمها للمستثمرين والمستفيدين.

وللتعرف على نسب النمو في الشفافية لكل بند من البنود الثلاثة في مقياس (S&P) ولاجمالي المؤشرات في لعام (2015) التي لم تطبق القياس بالقيمة العادلة على وفق المعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ولعام (2016) عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة على وفق المعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، كما في الجدول (4-18) الآتي:

جدول (4-18) مقارنة نسبة الشفافية لعام (2015)،(2016) ونسبة التغير في مستوى الشفافية لمصرف الخليج التجاري				
التفاصيل	نسبة الشفافية (2015 ) (1)	نسبة الشفافية (2016 ) (2)	الفرق في النسبة (1)-(2) (3)	نسبة التغير (1) / (3) (4)
مؤشرات بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	%10	%13	%3	%30

مؤشرات بند المعلومات المالية وغير المالية	%16	%25	%9	%56
مؤشرات بند المعلومات عن مجلس الإدارة	%14	%20	%6	%43
المجموع	%40	%58	%18	%45

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

يتضح من الجدول (4-18) أن نسبة الشفافية لكل بند من البنود الثلاثة لمقياس الشفافية (S&P) ارتفع في لعام (2016) بنسبة (18%) عن العام السابق (2015)، أي نسبة نمو (45%) وسبب ذلك برأي الباحث هو تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، والجدول (4-19) يبين مقارنة نسب الشفافية لعينتي البحث، لزيادة الايضاح.

جدول (4-19) مقارنة بين نسبة الشفافية لعينتي البحث						
التفاصيل	مصرف بغداد			مصرف الخليج التجاري		
البنود	2015	2016	نسبة النمو =(1)/(1-2)	2015	2016	نسبة النمو =(4)/(4-5)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	5%	6%	20%	10%	13%	30%
بند المعلومات المالية وغير المالية	21%	34%	63%	16%	25%	56%
بند المعلومات عن مجلس الإدارة	15%	21%	40%	14%	20%	43%
المجموع	41%	61%	49%	40%	58%	45%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول

يتضح من الجدول (4-19) أن نسبة نمو الشفافية بين عامي (2015،2016) لمصرف بغداد (49%)، ونسبة نمو الشفافية بين عامي (2015،2016) لمصرف الخليج التجاري (45%)، وارتفاع نسب نمو الشفافية لعينتي البحث برأي الباحث ناتج عن تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وبالنتيجة فان القياس بالقيمة العادلة الذي جاءت به المعايير والمحدد بمعيار (IFRS,13) يظهر الوضع الحقيقي للوحدة الاقتصادية، وينتج قوائم مالية عادلة تمتاز بمعلومات ملائمة تحقق مستوى شفافية أفضل لمستعملي القوائم المالية.

من جهة اخرى نلاحظ زيادة نسبة شفافية الإبلاغ المالي في مصرف بغداد عن نسبة شفافية الإبلاغ المالي لمصرف الخليج التجاري في كلا الحالتين فقد بلغ الفرق عند تطبيق الكلفة التاريخية (1%) فيما بلغ عند تطبيق القيمة العادلة (3%) وهذا الفرق يعود برأي الباحث إلى طريقة عرض البيانات المالية لكل مصرف في تقريره السنوي.

أن مؤشرات (S&P) الخاصة بالشفافية لم تعط تفصيلاً عن آليه تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الا أنها تهتم بأفصاح الوحدة الاقتصادية عن المعايير المطبقة والاجابة إما أنها تفصح أو لا، حتى ولو كان المصرف يطبق المعايير بشكل جزئي أو على المعايير المحاسبة الدولية، وقد اشار المصرف أنه طبق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS) فيما يخص عنصر من عناصر القوائم المالية (الأصول المالية فقط).

ويظهر من التقارير السنوية لعينة البحث لمصرف بغداد والخليج التجاري لعام (2016) أنه جرى قياس القيمة العادلة للأوراق المالية، وهذا القياس جرى باعتماد المستوى الثالث ولم يستعمل بقية المستويات ذات الموثوقية العالية في القياس بالقيمة العادلة لعدم وجود السوق النشط كالمستوى الأول أو الثاني في القياس فلجا إلى المستوى الثالث الذي يعتمد على التقديرات والإفتراضات التي قد تكون غير موثوقة وتؤثر في القيمة الدفترية، أما فيما يتعلق بقياس الأصول غير المالية كالممتلكات والمباني فهناك صعوبة بالغة في استعمال طرائق قياس القيمة العادلة لعدة اسباب منها السوق النشط أو الأسعار المماثلة أو طرف ثالث يستطيع تقييم هذه الأصول بشكل موثوق يعكس وضع السوق في تاريخ إعداد القوائم المالية، لذلك لجأ المصرف إلى الابقاء على اعتماد القياس بالكلفة التاريخية ولكن بنوع من التحديث أو التعديل عن طريق استعمال اختبارات تدني القيمة والتي يرى الباحث أنها تتعكس بشكل كبير على القياس بالقيمة العادلة.

## المبحث الثاني

### دور القياس بالقيمة العادلة في تحسين الشفافية وتأثيرها في القرارات الاستثمارية

تناول الباحث في هذا المبحث تحليل البيانات التي حصل عليها من استمارتي الفحص والاستبيان، وذلك بهدف اختبار الفرضيات التي انبثق عنه البحث، ولغرض تحقيق ذلك جرى تحليل استمارة الفحص، وأجراء الاختبار الأولي لبيانات متغيرات البحث وضبط المقياس، فضلاً عن عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث بهدف تكوين صورة عن ادراكات العينة المختارة بخصوص المتغيرات المعتمدة في البحث، وكذلك تناول اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات البحث، واختبار فرضيات التأثير بين متغيرات البحث وكالاتي:

#### أولاً: تحليل استمارة الفحص:

بهدف التأكد من ادراك عينة البحث (المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية) لمفهوم القياس بالقيمة العادلة، قام الباحث بتوزيع استمارة فحص المبينة في الجدول (4-20) التي تتضمن مجموعة أسئلة للتأكد من فهم العينة لمفهوم القياس بالقيمة العادلة ومستوياته وكالاتي :

جدول (4-20) استمارة الفحص ونتائجها									
المجموع		غير مطلع		مطلع قليلاً		مطلع		البيان	
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار		
100	50	8%	4	76%	38	16%	8	1.	عدد المستثمرين الموزع عليهم استمارة الفحص
المجموع		المستوى الثالث		المستوى الثاني		المستوى الأول		رقم العبارة	
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار		
100	50	30%	15	22%	11	48%	24	2.	أفضلية تطبيق مستويات القياس بالقيمة العادلة:
100	50	20%	10	24%	12	56%	28	3.	أفضل قياس الأصول المتداولة (الأسهام والسندات) بالمستوى:
100	50	20%	10	24%	12	56%	28	4.	أفضل قياس الأصول غير المتداولة الملموسة بالمستوى:
100	50	38%	19	16%	8	46%	23	5.	أفضل قياس الأصول غير المتداولة غير الملموسة بالمستوى:
100	50	26%	13	36%	18	38%	19	6.	أفضل قياس الإلتزامات قصيرة الأجل بالمستوى:
100	50	22%	11	24%	12	54%	27	7.	أفضل قياس الإلتزامات طويلة الأجل بالمستوى:
المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إجابات المستثمرين عينة البحث.									

يتبين من الجدول (4-20) الآتي :

1. ان عدد المستثمرين الذين لديهم اطلاع على مفهوم القياس بالقيمة العادلة بلغ (8) مستثمرين، وبما يشكل (16%) من عدد المستثمرين، اما الذين لديهم اطلاع قليل فقد بلغ (38) مستثمراً، وبما يشكل (76%) من عدد المستثمرين، اما عدد الذين لم يكن لديهم اطلاع فقد بلغ (4)

- مستثمرين، أي ما يشكل نسبة (8%)، إن النتائج المذكورة آنفاً توفر اطمئناناً للباحث من ان إجابات المستثمرين في استمارة الاستبيان ستكون دقيقة إذ يمكن الإعتماد عليها في التحليل.
2. أتفق (24) مستثمراً، أي ما يشكل (48%) من عينة البحث انهم يفضلون المستوى الأول، بينما فضل (11) مستثمراً وبما يشكل (22%) من عينة البحث المستوى الثاني، في حين فضل (15) مستثمراً المستوى الثالث، وبما يشكل (30%) من عينة البحث.
3. أتفق (28) مستثمراً، أي ما يشكل (56%) من عينة البحث انهم يفضلون المستوى الأول في قياس الأصول المتداولة ، بينما فضل (12) مستثمراً وبما يشكل (24%) من عينة البحث المستوى الثاني في القياس، في حين فضل (10) مستثمرين المستوى الثالث وبما يشكل (20%) من عينة البحث لقياس الأصول المتداولة.
4. أتفق (28) مستثمراً، أي ما يشكل (56%) من عينة البحث انهم يفضلون المستوى الأول في قياس الأصول غير المتداولة، بينما فضل (12) مستثمراً وبما يشكل (24%) من عينة البحث المستوى الثاني في القياس، في حين فضل (10) مستثمرين المستوى الثالث وبما يشكل (20%) من عينة البحث لقياس الأصول غير المتداولة.
5. أتفق (23) مستثمراً، أي ما يشكل (46%) من عينة البحث انهم يفضلون المستوى الأول في قياس الأصول غير المتداولة وغير الملموسة، بينما فضل (8) مستثمرين وبما يشكل (16%) من عينة البحث المستوى الثاني في القياس، في حين فضل (19) مستثمراً المستوى الثالث وبما يشكل (38%) من عينة البحث لقياس الأصول غير المتداولة وغير الملموسة.
6. اثار (19) مستثمراً ، أي ما يشكل (38%) من عينة البحث أنهم يفضلون المستوى الأول في قياس الإلتزامات القصيرة ، بينما فضل (18) مستثمراً وبما يشكل (36%) من عينة البحث المستوى الثاني في القياس، في حين فضل (13) مستثمراً المستوى الثالث وبما يشكل (26%) من عينة البحث في قياس الإلتزامات قصيرة الاجل.
7. اثار (27) مستثمراً، أي ما يشكل (54%) من عينة البحث انهم يفضلون المستوى الأول في قياس الإلتزامات طويلة الأجل، بينما فضل (12) مستثمراً وبما يشكل (24%) من عينة البحث المستوى الثاني في القياس، في حين فضل (11) مستثمراً المستوى الثالث وبما يشكل (22%) من عينة البحث في قياس الإلتزامات طويلة الأجل.
- ما سبق يتضح أن أغلب المستثمرين يفضلون المستوى الأول لقياس القيمة العادلة، مع العلم أن بيئة العمل العراقية لا تتوفر فيها إمكانية تطبيق هذا المستوى لعدم وجود سوق نشط لأغلب البنود الخاضعة للقياس من جهة وانخفاض نسبة اطلاع المتعاملين بالسوق على طرائق القياس بالقيمة العادلة من جهة أخرى فضلاً عن ضعف الأطلاع والمواكبة بالمعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية.



### ثانياً: وصف المعلومات العامة لعينة البحث :

تتناول هذه الفقرة اجابات المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية عن المعلومات العامة من جانب النوع الاجتماعي والعمر والمؤهل العلمي والتخصص الاكاديمي وسنوات الخبرة والعنوان والوظيفي والتي سيجري توضيحها عن طريق الجدول (4-21) الآتي:

جدول (4-21) المعلومات العامة للمستجيبين في الاستبانة							
المتغير		التكرار	النسبة المئوية	المتغير		التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30 سنة	2	4%	رجل	46	92%	
	من 30 إلى 40	22	44%	امراة	4	8%	
	من 41 إلى 50	10	20%				
	أكثر من 50 سنة	16	32%				
المجموع		50	100%	المجموع		50	100%
المتغير		التكرار	النسبة المئوية	المتغير		التكرار	النسبة المئوية
المستوى العلمي	دكتوراه	2	4%	التخصص الاكاديمي	محاسبة	13	26%
	ماجستير	5	10%		علوم مالية ومصرفية	4	8%
	دبلوم عالي	3	6%		ادارة اعمال	17	34%
	بكالوريوس	38	76%		اقتصاد	5	10%
	اخرى	2	4%		اخرى	11	22%
المجموع		50	100%	المجموع		50	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المستثمرين

نلاحظ عن طريق الجدول (4-21) المستخرج من استمارات الاستبيان أن نسبة الرجال للأفراد المستجيبين للاستبانة كانت (92%) بينما نسبة النساء كانت (8%)، وهذا يدل على أن أغلب المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية هم رجال، ونلاحظ أن المستجيبين على وفق العمر توزعوا على أربع فئات، إذ احتلت فئة العمر (من 30 - 40 سنة) المرتبة الأولى إذ بلغ عدد افراد العينة (22) ونسبة مئوية بلغت (44%) والفئة (أكثر من 50 سنة) المرتبة الثانية والتي بلغ عدد افرادها (16) ونسبة مئوية بلغت (32%) والفئة (من 41 - 50 سنة) المرتبة الثالثة إذ بلغ عدد افرادها (10) ونسبة مئوية (20%) والفئة (أقل من 30 سنة) المرتبة الرابعة إذ بلغ عدد افرادها (2) ونسبة مئوية (4%) ونلاحظ أن أغلب افراد عينة البحث تزيد اعمارهم عن الاربعين سنة ما يعزز مصداقية نتائج البحث، ونلاحظ أن عينة البحث للأفراد المستجيبين على وفق المستوى العلمي توزعوا على (5) فئات، إذ احتلت فئة حملة شهادة البكالوريوس المرتبة الأولى إذ بلغ عدد افرادها (38) ونسبة مئوية (76%)، أما فئة الماجستير إذ احتلت المرتبة الثانية إذ بلغ عدد أفرادها (5) ونسبة مئوية (10%) والدبلوم العالي فكانت بالمرتبة الثالثة إذ بلغ عدد افرادها (3) ونسبة مئوية بلغت (6%)، أما فئة حملة الدكتوراه والشهادات الأخرى فكانت (4%)، وهذا يعزز من مصداقية الاجابة على فقرات الاستبانة والاجابة عنها بموضوعية وصدق، ونلاحظ أن المستجيبين على وفق التخصص الاكاديمي قد توزعت على (5) فئات، إذ ان المرتبة الأولى لذوي التخصص في إدارة الأعمال والتي بلغ عددهم (17)

مستثمراً وبنسبة مئوية بلغت (34%)، أما المرتبة الثانية للمتخصصين في المحاسبة إذ بلغ عددهم (13) مستثمراً وبنسبة مئوية بلغت (26%)، وأما المرتبة الثالثة فكانت لذوي التخصصات الهندسية وعلوم الحاسوب وغيرها، إذ بلغ عددهم (11) مستثمراً وبنسبة مئوية بلغت (22%)، وأما المرتبة الرابعة فكانت للمتخصصين في الإقتصاد إذ بلغ عددهم (5) مستثمرين وبنسبة مئوية بلغت (10%)، وأما الفئة الخامسة والأخيرة كانت لذوي التخصص في العلوم المالية والمصرفية إذ بلغ عددهم (4) مستثمراً وبنسبة مئوية بلغت (8%)، وهذه النسب تدل على أن المستثمرين المستجيبين للاستبانة لهم علاقة وثيقة بموضوع البحث مما تساعدهم على الاجابة على فقرات الاستبانة بموضوعية ومعرفة تخصصية وبالنتيجة تعزز من مصداقية النتائج التي جرى التوصل إليها.

### ثالثاً: اختبار بيانات متغيرات البحث وضبط المقياس:

من أكثر الأشياء التي تشغل بال الباحث العلمي ضرورة تأكده من مجموعة عوامل قبل الشروع بعملية تحليل وتفسير النتائج التي حصل عليها من استبانة الاستبانة، ومن أهم هذه العوامل التأكد أولاً من ثبات مقياس البحث وصدقه في قياس متغيراتها، ومن ثم اختبار خضوع البيانات التي جرى الحصول عليها للتوزيع الطبيعي أم لا، ليتسنى له اختيار الأداة الإحصائية المناسبة لغرض استعمالها في تحليل تلك البيانات، من هذا المنطلق سيجري اجراء مجموعة من الاختبارات على البيانات قبل تحليلها احصائياً وكالاتي:

**1. ضبط المقياس قبل تطبيقه:** للتأكد من أن الاستبانة الموزعة لجمع البيانات أداة صالحه ويمكن الإعتماد على البيانات التي جمعت عن المتغيرات المبحوثة، سعى الباحث إلى التأكد من ثبات وصدق المقياس المعتمد في البحث، وعلى النحو الآتي:

#### أ. معامل الثبات<sup>(1)</sup> Reliability:

من أهم المقاييس المستعملة في قياس ثبات الاستبانة وأكثرها شهرة هو مقياس Cronbach's (Alpha)، الذي يشير أنه اذا بلغت قيمة الاختبار المذكور أقل من (0.6) فان ذلك يعد مؤشراً على ضعف ثبات المقياس المستعمل، في حين يعد ثبات المقياس مقبولاً في حال تعديه نسبة (0.7)، فيما تعد نسبة ثباته جيدة إذا بلغت (0.8) فأكثر.

ويعرض الجدول (4- 22) قيم هذا المعامل إذ بلغت نسبة قيم معامل (Cronbach's Alpha)

الآتي:

جدول (4- 22) قيم معامل الثبات لمتغيرات البحث	
المتغيرات	قيم معامل Cronbach's Alpha
القياس بالكلفة التاريخية	0.93

<sup>(1)</sup> يعني ثبات المقياس استقراره وعدم تناقضه مع نفسه، أي ان المقياس سيعطي النتائج نفسها إذا اعيد تطبيقه على العينة نفسها، بمعنى أن الثبات يعني استقرار (Stability) واتساق (Consistency) المقياس

0.73	القياس بالقيمة العادلة
0.93	القرارات الاستثمارية
0.97	الشفافية
المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS Var.25	

### ب. معامل الصدق (2) Validity:

جرى اخضاع الاستبانة لاختبار الصدق الظاهري عن طريق عرضها على المشرف ومجموعة من المحكمين من اعضاء هيئة التدريس في الجامعات العراقية والعربية البالغ عددهم (10) والموضحة في الملحق (2)، فضلاً عن عرضه لمعامل الثبات، وصدق المحتوى (Content Validity) وهو مقياس حكمي (Judgmental) يعتمد على التحديد الدقيق للباحث لمتغيرات موضوع البحث وهذا بالتأكيد يعتمد على حجم المعلومات التي درسها بخصوص الموضوع، ولقياس الصدق للاستبانة رياضياً فيكون عن طريق تحديد الجذر التربيعي لمعامل الثبات، ويوضح الجدول (4- 23) ادناه قيم الصدق لمتغيرات البحث.

المتغيرات	معامل الصدق
القياس بالكلفة التاريخية	0.96
القياس بالقيمة العادلة	0.85
القرارات الاستثمارية	0.96
الشفافية	0.98
المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS Var.25	

يتضح من الجدول (4- 22) أن قيم معاملات (Cronbach's Alpha) كافة تتراوح بين (0.73 و 0.97) ما يعني أن المقياس المستعمل لقياس متغيرات البحث تمتع بالثبات، ما يمكن الباحث من التعويل على النتائج التي سيجري الحصول عليها لإتخاذ قرار سليم، وأن معاملات الصدق في الجدول (4-23) تجاوزت (0.85) وهي نسبة جيدة جداً.

2. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات<sup>(3)</sup>: يعتمد التوزيع الطبيعي على أساليب الإحصاء المعلمي (Parametric statistics) الذي يقوم على افتراض أساس مفاده أن البيانات الخاضعة للتحليل يجب ان تتوزع طبيعياً (Normally distribution)، وحرص الباحث على دقة نتائج البحث عن طريق اخضاع البيانات التي جرى الحصول عليها من الاستبانة إلى واحد من أهم الاختبارات الخاصة بالتوزيع الطبيعي للبيانات الا وهو اختبار (Kolmogorov- Smirnov)<sup>(4)</sup>.

<sup>(2)</sup> الصدق (Validity) هو أن مقياس البحث يقيس فعلاً ما تم وضعه لقياسه، بمعنى اخر هل أن المقياس يقيس الظاهرة تحت الدراسة وليس شيئاً آخر

<sup>(3)</sup> عند اعتماد الأساليب المعلمية لبيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي عندها لا يمكن الوثوق بالنتائج المتحصلة عن تلك الاختبارات

إذا كانت قيمة إحصاءه (Kolmogorov-Smirnov) أكبر من قيمة (D) المعيارية بمستوى معنوية (0.05) عندها فإن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً ويمكن بالنتيجة استعمال أدوات التحليل الإحصائي المعلمي ويمكن الاطمئنان للنتائج، وفي حال عدم خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي سيستعمل الباحث أدوات التحليل اللامعلمي (Non-Parametric).  
والجدول (4-24) الآتي يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

جدول (4-24) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات البحث					
ت	البعد	إحصاءه Kolmogorov-Smirnov المحسوبة	قيمة D المعيارية	المقارنة	القرار
1	القياس بالكلفة التاريخية	0.220	0.192	المحسوبة أكبر من المعيارية	تتوزع طبيعياً
2	القياس بالقيمة العادلة	0.193	0.192	المحسوبة أكبر من المعيارية	تتوزع طبيعياً
3	قرارات الاستثمار	0.197	0.192	المحسوبة أكبر من المعيارية	تتوزع طبيعياً
4	الشفافية	0.235	0.192	المحسوبة أكبر من المعيارية	تتوزع طبيعياً

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (4-24) أن البيانات الخاصة بمتغيرات البحث تخضع للتوزيع الطبيعي ما يجعلها مؤهلة للخضوع لأدوات التحليل المعلمي.

#### رابعاً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث:

سيجري عرض وتحليل وتفسير نتائج إجابات أفراد عينة البحث بخصوص الفقرات الواردة في الاستبانة عن طريق بيان قيم الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ونسبة الاتفاق لكل فقرة من متغيرات البحث.

إذ حددت مستوى الإجابات في ضوء المتوسطات الحسابية عن طريق تحديد انتماءها لأي فئة، ولأن استبانة البحث تعتمد على مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة - لا أوافق بشدة) فإن هنالك خمس فئات تنتمي لها المتوسطات الحسابية، وتحدد الفئة عن طريق إيجاد طول المدى (5-1=4)، ومن ثم قسمة المدى على عدد الفئات (5) (4 \ 5 = 0.80)، وبعد ذلك يضاف (0.80) إلى الحد الأدنى للمقياس (1) أو يطرح من الحد الأعلى للمقياس (5)، وتكون الفئات كالتالي:

جدول (4-25) مقياس تحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي	
الفئات	درجة الموافقة
1 - 1.80	منخفض جداً
1.81 - 2.60	منخفض
2.61 - 3.40	معتدل
3.41 - 4.20	مرتفع

<sup>4</sup> يشير إلى انه إذا كان حجم العينة أكبر من (35) مفردة فإنه يمكن حساب قيمة الاختبار، عند مستوى معنوية (5%) عن طريق القانون الأتي:  $D = \frac{1.36}{\sqrt{n}}$ ، إذ أن (N) تمثل حجم العينة، وبما أن حجم عينة البحث هو (50) مفردة جرى اختيارها من مجتمع البحث، عليه فإن قيمة (D) المعيارية (التي تمثل حجم العينة) ستبلغ (0.192).

مرتفع جداً	5.0- 4.21
المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مقياس ليكرت الخماسي	

وسيجري التحليل كالاتي:

**1. عرض وتحليل وتفسير استجابات افراد عينة البحث بخصوص القياس بالكلفة التاريخية:**

سيجري تناول فقرات هذا المتغير عن طريق تحليل وشرح الأسئلة المتعلقة بهذا المتغير، لبيان مدى اعتماد العينة على القياس بالقيمة العادلة وثقتهم بهذه الطريقة وعلى النحو الآتي:

**أ. القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية تحقق الملائمة : جري قياس ملائمة**

القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية عن طريق ثلاث أسئلة، ويبين الجدول (4- 26) ادناه قيم الأوساط الحسابية الموزونة وقيم الانحرافات المعيارية وقيم نسب الاتفاق المحسوبة سواء على المستوى الجزئي أم الكلي وكما مبين ادناه:

جدول (4- 26) الإحصاءات الوصفية لملائمة القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية N=50					
ت	الفقرة	الوسط الحسابي	نسبة الاتفاق	الانحراف المعياري	الترتيب
القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية تحقق الملائمة لأنها:					
1	تدعم التنبؤ بالأحداث المستقبلية.	3.40	68.00%	1.16	3
2	تدعم قدرة المستثمرين على تأكيد تنبؤاتهم.	3.44	68.80%	1.32	1
3	ذات أهمية نسبية عالية عند المستثمرين.	3.43	68.60%	1.05	2
ملائمة القياس بالكلفة التاريخية		3.42	68.40%	1.18	الثالث
المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS Var.25					

عند ملاحظة المخرجات الواردة في الجدول (4- 26) أعلاه نلاحظ الآتي :

(1). على المستوى الكلي حقق بعد ملائمة القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية وسطاً حسابياً موزوناً بلغ (3.42) من وجهة نظر المستثمرين، وهذا يعني انه يقع ضمن فئة (مرتفع)، فيما بلغت قيمة نسبة اتقاقهم (68.40%)، أما قيمة معامل الانحراف المعياري فكانت (1.18)، ما يدل على أن المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية يدركون أن المعلومات الواردة في القوائم المالية والمعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية ملائمة لإتخاذ القرارات الاستثمارية، وما يدعم ذلك أن قيمة الانحراف المعياري لاجابات افراد العينة كانت قيمة قليلة تدل على تقارب وجهات نظر أفراد عينة البحث، وكانت قيمة نسبة الاتفاق متوسطة بين عينة البحث عن البعد المذكور .

(2). أما على المستوى التفصيلي فقد حققت الفقرة (2) التي تقيس قدرة القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية على دعم المستثمرين في تأكيد تنبؤاتهم على أعلى وسط حسابي موزون بلغ (3.44)، ويقع هذا الوسط ضمن فئة (مرتفع) وهذا يدل على أن القياس بالكلفة التاريخية يدعم تنبؤات المستثمرين، ولكن تميزت الإجابات هنا بالتشتت العالي قياساً بباقي الفقرات، إذ بلغت قيمة الانحراف المعياري (1.32) وهي القيمة الأكبر من بين الفقرات الأخرى، كما ان قيمة شدة الإجابة كانت الأعلى من بين الفقرات الأخرى إذ بلغت (68.80%)، في مقابل ذلك نجد أن الفقرة (1) حققت أقل وسط

حسابي موزون قياسا بالفقرات الأخرى إذ بلغ (3.40) بانحراف معياري (1.16)، وشدة إجابة بلغت (68%)، ما يعني أنها تتمتع بمستوى إجابة (معتدل)، كان ادراك عينة البحث لها أقل من كل الفقرات الأخرى مما يعني ضعفها بالقياس لباقي الفقرات المذكورة آنفاً.

ب. القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية تحقق التمثيل الصادق : جرى قياس التمثيل الصادق للقوائم المالية المعدة على وفق الكلفة التاريخية عن طريق ثلاث أسئلة، ويبين الجدول (4-27) أدناه قيم الأوساط الحسابية الموزونة وقيم الانحرافات المعيارية وقيم نسب الاتفاق المحسوبة سواء على المستوى الجزئي أم الكلي وكما مبين أدناه:

جدول (4-27) الإحصاءات الوصفية للتمثيل الصادق للقوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية N=50					
ت	الفقرة	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة
القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية تحقق التمثيل الصادق لأنها:					
1	تمثل كافة الظواهر الإقتصادية .	4.02	80.40%	1	1
2	محايدة.	3.84	76.80%	0.96	2
3	تخلو من الخطأ.	3.64	72.80%	1.22	3
	التمثيل الصادق للقياس بالكلفة التاريخية	3.83	76.67%	1.07	الاول
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS Var.25					

عند ملاحظة المخرجات الواردة في الجدول (4-27) نلاحظ الآتي :

(1). على المستوى الكلي حقق بعد التمثيل الصادق للقوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية وسطا حسابيا موزونا بلغ (3.83) من وجهة نظر المستثمرين، وهذا يعني أنه يقع ضمن فئة (مرتفع)، فيما بلغت قيمة نسبة اتفاقهم (76.67%)، أما قيمة معامل الانحراف المعياري فكانت (1.07)، ما يدل على ان المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية يدركون ان المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية توفر تمثيلاً صادقاً لواقع حال المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وما يدعم ذلك أن قيمة الانحراف المعياري لإجابات افراد العينة قيمة قليلة تدل على تقارب وجهات نظر افراد عينة البحث، وكانت قيمة نسبة الاتفاق جيدة بين عينة البحث عن البعد المذكور .

(2). أما على المستوى التفصيلي فقد حققت الفقرة (1) التي تقيس قدرة القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية على تمثيل الظواهر الإقتصادية كافة على أعلى وسط حسابي موزون بلغ (4.02)، ويقع هذا الوسط ضمن فئة (مرتفع) وهذا يدل على أن القياس بالكلفة التاريخية يحقق تمثيلاً مناسباً للظواهر الاقتصادية كافة من وجهة نظر المستثمرين، وتميزت الإجابات هنا بالاتساق، إذ بلغت قيمة الانحراف المعياري (1)، كما ان قيمة نسبة اتفاق المستثمرين عن هذه الفقرة (80.40%) وهي الأعلى من بين الفقرات الأخرى، في مقابل ذلك نجد ان الفقرة (3) التي تقيس خلو القوائم المالية المعدة على وفق الكلفة التاريخية من الخطاء، وان حققت أقل وسط حسابي موزون قياسا بالفقرات

الأخرى إذ بلغ (3.64) بانحراف معياري (1.22)، ونسبة اتفاق بلغت (72.80%)، مما يعني انها تتمتع بمستوى إجابة (مرتفع)، ولكن كان ادراك المستثمرين لها أقل من كل الفقرات الأخرى مما يعني ضعفها بالقياس لباقي الفقرات المذكورة آنفاً.

ج. القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية توفر معلومات مفيدة : في هذه الفقرة جرى قياس مدى قدرة القياس بالكلفة التاريخية على تعزيز فائدة المعلومات التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفقها عن طريق أربع أسئلة، ويبين الجدول (4-28) أدناه قيم الأوساط الحسابية الموزونة وقيم الانحرافات المعيارية وقيم نسب الاتفاق المحسوبة سواء على المستوى الجزئي أم الكلي وكما مبين أدناه:

جدول (4-28) الإحصاءات الوصفية لمدى قدرة القوائم المالية المعدة بالكلفة التاريخية على تعزيز فائدة المعلومات N=50					
ت	الفقرة	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة
تعزز القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية فائدة المعلومات للمستفيدين لأنها:					
1	قابلة للمقارنة .	3.62	72.40%	1.03	2
2	قابلة للتحقق.	3.30	66.00%	1.22	3
3	تتوفر في التوقيت المناسب.	3.72	74.40%	0.88	1
4	قابلة للفهم	3.26	65.20%	0.94	4
قدرة القوائم المالية المعدة وفق القياس بالكلفة التاريخية على تعزيز فائدة المعلومات					
	القياس بالكلفة التاريخية	3.47	69.50%	1.04	الثاني
		3.56	71.36%	1.1	الثاني
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS Var.25					

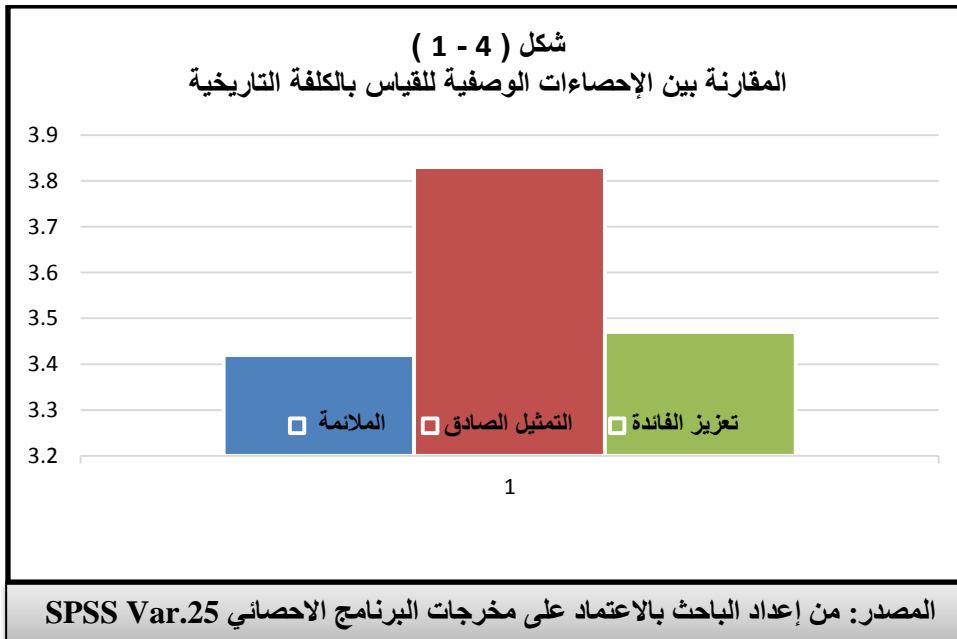
عند ملاحظة المخرجات الواردة في الجدول (4-28) نلاحظ الآتي :

(1). على المستوى الكلي حقق بعد تعزيز القياس بالكلفة التاريخية فائدة القوائم المالية المعدة على وفقها وسطاً حسابياً موزوناً بلغ (3.47) من وجهة نظر المستثمرين، وهذا يعني انه يقع ضمن فئة (مرتفع)، فيما بلغت قيمة نسبة اتفاقهم (69.50%)، أما قيمة معامل الانحراف المعياري فكانت (1.04)، ما يدل على ان المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية يدركون ان المعلومات الواردة في القوائم المالية والمعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية تعزز فائدة القوائم المالية لمتخذ القرار الاستثماري، وما يدعم ذلك ان قيمة الانحراف المعياري لإجابات افراد العينة كانت قليلة وتدل على تقارب وجهات نظر افراد عينة البحث، وكانت قيمة نسبة الاتفاق بين عينة البحث عن البعد المذكور متوسطة.

(2). اما على المستوى التفصيلي فقد حققت الفقرة (3) التي تقيس تعزز القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية في الوقت المناسب فائدة المعلومات المحاسبية على أعلى وسط حسابي موزون بلغ (3.72)، ويقع هذا الوسط ضمن فئة (مرتفع) وهذا يدل على ان القياس بالكلفة التاريخية

يحقق تمثيلاً مناسباً للظواهر الاقتصادية كافة من وجهة نظر المستثمرين، وتميزت الإجابات هنا بالاتساق، إذ بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.88)، كما ان قيمة نسبة اتفاق المستثمرين عن هذه الفقرة (74.40%) وهي الأعلى من بين الفقرات الأخرى، في مقابل ذلك نجد ان الفقرة (4) التي تقيس قابلية فهم المستثمرين للقوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية حققت أقل وسط حسابي موزون قياساً بالفقرات الأخرى إذ بلغ (3.26) بانحراف معياري (0.94)، ونسبة اتفاق بلغت (65.20%)، ما يعني انها تتمتع بمستوى إجابة (معتدل)، وكان ادراك المستثمرين لها أقل من كل الفقرات الأخرى مما يعني ضعفها بالقياس لباقي الفقرات المذكورة آنفاً.

وبشكل عام حقق المتغير المستقل الأول (القياس بالكلفة التاريخية) وسطاً حسابياً موزوناً بلغ (3.56) بانحراف معياري عام بلغ (1.1) فيما بلغت نسبة اتفاق المستثمرين عن هذا المتغير (71.36%)، أي ان النتائج المذكورة تدعم النتائج التي جرى التوصل لها على مستوى الابعاد الفرعية من ادراك المستثمرين لأهمية القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية، ولقد نال بعد التمثيل الصادق المرتبة الأولى من حيث درجة ادراك توافره بالنسبة لعينة البحث، يليه بعد تعزيز الفائدة بالمرتبة الثانية، ثم بعد الملائمة بالمرتبة الثالثة، والشكل (1-4) يوضح بالرسم البياني المقارنة بين الابعاد المذكورة.



2. عرض وتحليل وتفسير استجابات افراد عينة البحث بخصوص القياس بالقيمة العادلة: سيجري تناول فقرات هذا المتغير عن طريق تحليل وشرح الأسئلة المتعلقة بهذا المتغير، وعلى النحو الآتي:

أ. القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة تحقق الملائمة : جرى قياس ملائمة القوائم المالية المعدة على وفق القيمة العادلة عن طريق طرح ثلاث أسئلة، ويبين الجدول (4-4-



(29) أدناه قيم الأوساط الحسابية الموزونة وقيم الانحرافات المعيارية وقيم نسب الاتفاق المحسوبة سواء على المستوى الجزئي أم الكلي.

جدول (4-29) الإحصاءات الوصفية لملائمة القوائم المالية المعدة وفق القياس بالقيمة العادلة N=50				
ت	الفقرة	الوسط الحسابي	نسبة الاتفاق	الانحراف المعياري
القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة تحقق معلومات ملائمة لأنها:				
1	تدعم التنبؤ بالأحداث المستقبلية.	4.06	81.20%	0.84
2	تدعم قدرة المستثمرين على تأكيد تنبؤاتهم.	3.98	79.60%	0.55
3	ذات أهمية نسبية عالية عند المستثمرين.	4.32	86.40%	0.68
	ملائمة القياس بالقيمة العادلة	4.12	82.40%	0.71
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS Var.25				

عند ملاحظة المخرجات الواردة في الجدول (4-29) نلاحظ الآتي :

(1). على المستوى الكلي حقق بعد ملائمة القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة وسطاً حسابياً موزوناً بلغ (4.12) من وجهة نظر المستثمرين، وهذا يعني انه يقع ضمن فئة (مرتفع)، فيما بلغت قيمة نسبة اتفاهم (82.40%)، اما قيمة معامل الانحراف المعياري فكانت (0.71)، ما يدل على ان المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية يدركون أن المعلومات الواردة في القوائم المالية والمعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة ملائمة أكثر لإتخاذ القرارات الاستثمارية من المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية، وما يدعم ذلك ان قيمة الانحراف المعياري لإجابات افراد العينة كانت أقل من نظيرتها بطريقة الكلفة التاريخية، وتدل على تقارب وجهات نظر المستثمرين، وكانت قيمة نسبة الاتفاق جيدة جدا بين المستثمرين عن البعد المذكور، وأعلى من نظيرتها الكلفة التاريخية .

(2). اما على المستوى التفصيلي فقد حققت الفقرة (3) التي تقيس قدرة القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة ذات أهمية نسبية عالية عند المستثمرين على أعلى وسط حسابي موزون بلغ (4.32)، ويقع هذا الوسط ضمن فئة (مرتفع جدا) وهذا يدل على ان القياس بالقيمة العادلة يدعم تنبؤات المستثمرين المستقبلية، وتميزت الإجابات هنا بالتماسك، إذ بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.68) وهي قيمة قليلة، كما ان قيمة شدة الإجابة كانت الأعلى من بين الفقرات الأخرى إذ بلغت (86.40%)، في مقابل ذلك نجد ان الفقرة (2) وان حققت أقل وسط حسابي موزون قياسا بالفقرات الأخرى إذ بلغ (3.98) بانحراف معياري (0.55)، وشدة إجابة بلغت (79.60%)، مما يعني انها تتمتع بمستوى إجابة (مرتفع)، ولكن كان ادراك عينة البحث لها أقل من كل الفقرات الأخرى مما يعني ضعفها بالقياس لباقي الفقرات المذكورة آنفاً.

ب. القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة تحقق التمثيل الصادق : جرى قياس التمثيل الصادق للقوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة عن طريق طرح ثلاث

أسئلة، ويبين الجدول (4-30) أدناه قيم الأوساط الحسابية الموزونة وقيم الانحرافات المعيارية وقيم نسب الاتفاق المحسوبة سواء على المستوى الجزئي أم الكلي وكما مبين ادناه:

جدول (4-30) الإحصاءات الوصفية للتمثيل الصادق القوائم المالية المعدة وفق القياس بالقيمة العادلة N=50					
ت	الفقرة	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة
القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة تتمتع بخاصية التمثيل الصادق لأنها:					
1	تمثل كافة الظواهر الإقتصادية .	4.46	89.20%	0.76	1
2	محايدة.	3.74	74.80%	0.90	3
3	تخلو من الخطأ.	3.80	76.00%	0.88	2
	التمثيل الصادق للقياس بالقيمة العادلة	4	80.00%	0.9	الثاني
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS Var.25					

عند ملاحظة المخرجات الواردة في الجدول (4-30) نلاحظ الآتي :

(1). على المستوى الكلي حقق بعد التمثيل الصادق للقوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة وسطا حسابيا موزونا بلغ (4) من وجهة نظر المستثمرين، وهذا يعني انه يقع ضمن فئة (مرتفع)، فيما بلغت قيمة نسبة اتقاقهم (80%)، اما قيمة معامل الانحراف المعياري فكانت (0.90). ما يدل على أن المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية يدركون أن المعلومات الواردة في القوائم المالية والمعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة توفر تمثيلا أكثر صدقا لواقع حال المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية، وما يدعم ذلك أن قيمة الانحراف المعياري لاجابات افراد العينة قيمة قليلة تدل على تقارب وجهات نظر أفراد عينة البحث، وكانت قيمة نسبة الاتفاق جيدة جدا بين عينة البحث عن البعد المذكور .

(2). اما على المستوى التفصيلي فقد حققت الفقرة (1) التي تقيس تمثيل القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة للظواهر الإقتصادية كافة على أعلى وسط حسابي موزون بلغ (4.46)، ويقع هذا الوسط ضمن فئة (مرتفع جدا) وهذا يدل على ان القياس بالقيمة العادلة يحقق تمثيلا مناسباً للظواهر الاقتصادية كافة من وجهة نظر المستثمرين بشكل أكبر من التمثيل الذي يمكن تحقيقه لو جرى اعداد القوائم بطريقة الكلفة التاريخية، وتميزت الإجابات هنا بالاتساق، إذ بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.76)، كما ان قيمة نسبة اتفاق المستثمرين عن هذه الفقرة (89.20%) وهي الأعلى من بين الفقرات الأخرى، في مقابل ذلك نجد ان الفقرة (2) التي تقيس حيادية القوائم المالية المعدة على وفق القيمة العادلة، حققت أقل وسط حسابي موزون قياسا بالفقرات الأخرى إذ بلغ (3.74) بانحراف معياري (0.90)، ونسبة اتفاق بلغت (74.80%)، ما يعني انها تتمتع بمستوى إجابة (مرتفع) ، ولكن كان ادراك المستثمرين لها أقل من كل الفقرات الأخرى مما يعني ضعفها بالقياس لباقي الفقرات المذكورة آنفاً.

ج. القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة تعزز فائدة المعلومات : جرى قياس مدى قدرة القياس بالقيمة العادلة على تعزيز فائدة المعلومات التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفقها عن طريق أربع أسئلة، ويبين الجدول (4-31) ادناه قيم الأوساط الحسابية الموزونة وقيم الانحرافات المعيارية وقيم نسب الاتفاق المحسوبة سواء على المستوى الجزئي أم الكلي وكما مبين ادناه:

جدول (4- 31)					
الإحصاءات الوصفية لمدى قدرة القياس بالقيمة العادلة على تعزيز فائدة المعلومات التي توفرها القوائم المالية المعدة وفقها N=50					
ت	الفقرة	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة
تعزز القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة توفير معلومات مفيدة للمستفيدين لأنها:					
1	قابلة للمقارنة .	4.14	82.80%	0.61	1
2	قابلة للتحقق.	3.58	71.60%	1.11	4
3	تتوفر في التوقيت المناسب.	3.90	78.00%	0.74	3
4	قابلة للفهم	4	80.00%	0.49	2
فائدة القوائم المالية المعدة وفق القياس بالقيمة العادلة		3.90	78.10%	0.79	الثالث
القياس بالقيمة العادلة		4	80%	0.81	الاول
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS Var.25					

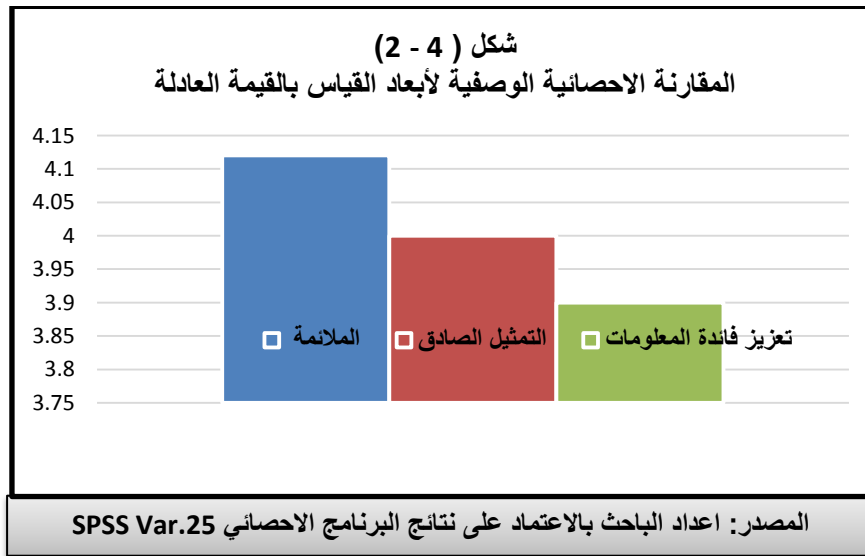
عند ملاحظة المخرجات الواردة في الجدول (4-31) نلاحظ الآتي :

(1). على المستوى الكلي حقق بعد فائدة القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة وسطا حسابيا موزونا بلغ (3.90) من وجهة نظر المستثمرين، وهذا يعني انه يقع ضمن فئة ( مرتفع )، فيما بلغت قيمة نسبة اتفاقهم (78.10%)، أما قيمة معامل الانحراف المعياري فكانت (0.79)، مما يدل على ان المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية يدركون ان المعلومات الواردة في القوائم المالية والمعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة توفر فائدة أكثر لمتخذ القرار الاستثماري من القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية، وما يدعم ذلك ان قيمة الانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة كانت قليلة وتدل على تقارب وجهات نظر أفراد عينة البحث، وكانت قيمة نسبة الاتفاق بين عينة البحث عن البعد المذكور جيدة.

(2). اما على المستوى التفصيلي فقد حققت الفقرة (1) التي تقيس قابلية مقارنة المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة على أعلى وسط حسابي موزون بلغ (4.14)، ويقع هذا الوسط ضمن فئة (مرتفع)، وهذا يدل على أن القياس بالقيمة العادلة يحقق إمكانية إجراء المقارنات، وتميزت الإجابات هنا بالاتساق ، إذ بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.61) ، كما ان قيمة نسبة اتفاق المستثمرين عن هذه الفقرة (82.80%) وهي الأعلى من بين الفقرات الأخرى، في مقابل ذلك نجد ان الفقرة (2) التي تقيس قابلية المستثمرين للتحقق من فائدة المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة حققت أقل وسط حسابي موزون قياسا بالفقرات الأخرى

إذ بلغ (3.58) بانحراف معياري (1.11)، ونسبة اتفاق بلغت (71.60%)، ما يعني انها تتمتع بمستوى إجابة (مرتفع)، وكان ادراك المستثمرين لها أقل من كل الفقرات الأخرى ما يعني ضعفها بالقياس لباقي الفقرات المذكورة آنفاً.

وبشكل عام حقق المتغير المستقل الثاني (القياس بالقيمة العادلة) وسطاً حسابياً موزوناً بلغ (4) بانحراف معياري عام بلغ (0.81) فيما بلغت نسبة اتفاق المستثمرين عن هذا المتغير (80%)، أي أنها تدعم النتائج التي جرى التوصل لها على مستوى الابعاد الفرعية من ادراك المستثمرين لأهمية القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة، ونال بعد الملائمة المرتبة الأولى من حيث درجة ادراك توافره بالنسبة لعينة البحث، فبعد الصدق بالمرتبة الثانية، ثم بعد الفائدة بالمرتبة الثالثة، والشكل (4-2) يوضح بالرسم البياني مقارنة بين الابعاد المذكورة



بعد أن أكمل الباحث وصف وتشخيص متغيرات البحث الخاصة بالقياس الكلفة التاريخية والقيمة العادلة، قام باجراء مقارنة لغرض بيان تأثير كل من الطريقتين في تحقيق الفائدة المرجوة للمعلومات المحاسبية المعدة على وفق كل منهما وكما في الجدول (4-32) الآتي :

جدول (4-32)  
مقارنة بين طريقتي القياس بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة

الابعاد	القياس بالقيمة التاريخية		القياس بالقيمة العادلة		ادراك المستثمرين يميل لصالح... المستثمرين يميل لصالح...	اتساق إجابات المستثمرين يميل لصالح...
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي الموزون		
الملائمة	1.18	4.12	0.71	4.12	القيمة العادلة	القيمة العادلة
الصدق	1.07	4	0.90	4	القيمة العادلة	القيمة العادلة
تعزيز الفائدة	1.04	3.90	0.79	3.90	القيمة العادلة	القيمة العادلة
الاجمالي	1.1	4	0.81	4	القيمة العادلة	القيمة العادلة

المصدر : من اعداد الباحث

يتبين من الجدول (4-32) الآتي :

1. تفوق القياس بالقيمة العادلة على القياس بالكلفة التاريخية في مستوى ادراك وفهم المستثمرين ولكل الابعاد، إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (4) للقيمة العادلة و(3.56) للكلفة التاريخية.
  2. تفوق القياس بالقيمة العادلة على القياس بالكلفة التاريخية في مستوى اتساق إجابات المستثمرين ولكل الابعاد، إذ بلغ الانحراف المعياري (0.81) للقيمة العادلة و(1.1) للكلفة التاريخية.
  3. شكل الصدق البعد الأكثر وضوحاً من وجهة نظر المستثمرين بالنسبة للقياس بالكلفة التاريخية، بينما شكل بعد الملائمة البعد الأكثر وضوحاً بالنسبة للقياس بالقيمة العادلة.
  4. كان بعد تعزيز الفائدة الأكثر اتساقاً في إجابات المستثمرين على وفق القياس بالكلفة التاريخية، في حين كان بعد الملائمة البعد الأكثر اتساقاً في إجابات المستثمرين على وفق القياس بالقيمة العادلة.
3. عرض وتحليل وتفسير استجابات افراد عينة البحث بخصوص العلاقة بين القيمة العادلة والقرارات الاستثمارية: جرى قياس القرارات الاستثمارية عن طريق طرح عشرة أسئلة ضمن الاستبانة، ويبين الجدول (4-33) أدناه قيم الأوساط الحسابية الموزونة وقيم الانحرافات المعيارية وقيم نسب الاتفاق المحسوبة سواء على المستوى الجزئي أم الكلي.

جدول (4-33) الإحصاءات الوصفية لمتغير القرارات الاستثمارية N=50					
ت	الفقرة	الوسط الحسابي	نسبة الاتفاق	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة
1	اعتماد القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة أكثر من غيرها في القرارات الاستثمارية.	3.94	78.80%	0.89	6
2	توفر القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة شفافية أكثر عن المؤشرات المالية المعتمدة في القرارات الاستثمارية.	4.08	81.60%	1.03	1
3	يعتمد على القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة في تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية.	3.92	78.40%	0.75	7
3	تساعد القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة في توقيت التدفقات النقدية المستقبلية.	4	80.00%	1.03	4
5	تساعد القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة في تقدير درجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية .	3.42	68.40%	0.95	10
6	إن تطبيق القياس بالقيمة العادلة يكون أكثر ملائمة لإتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية ويعد أساساً أفضل للتنبؤات بنتائج النشاط والتدفقات النقدية.	4.06	81.20%	0.96	2
7	تطبيق القياس بالقيمة العادلة يظهر جوهر وحقيقة المعلومات المالية المؤثرة في قرارات المستثمرين ويجعلها أكثر شفافية.	4.02	80.40%	0.91	3
8	تطبيق القياس بالقيمة العادلة له تأثير ايجابي في قرارات المستفيدين من المعلومات المحاسبية وتساعد على ترشيد قراراتهم الاستثمارية .	3.98	79.60%	1.1	5
9	تطبيق القياس بالقيمة العادلة يساعد في اعطاء معلومات لتسريع الكشف عن الازمات وليس التسبب في وجودها.	3.60	72.00%	0.93	9

10	يرغب المستثمرون ايلاء أهمية أكبر للملائمة عن التمثيل الصادق للظواهر الاقتصادية عند اتخاذ القرارات الرشيدة.	3.82	76.40%	0.85	8
	القرارات الاستثمارية	3.88	77.68%	0.96	
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS Var.25					

عند ملاحظة المخرجات الواردة في الجدول (4-33) نلاحظ الآتي :-

(1). على المستوى الكلي حقق متغير اعتماد القرارات الاستثمارية على وفق القياس بالقيمة العادلة وسطاً حسابياً موزوناً بلغ (3.88) من وجهة نظر المستثمرين، وهذا يعني انه يقع ضمن فئة (مرتفع)، فيما بلغت قيمة نسبة اتفاقهم (77.68%)، اما قيمة معامل الانحراف المعياري فكانت (0.96). ما يدل على أن المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية يدركون أن المعلومات الواردة في القوائم المالية والمعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة أكثر شفافية لإتخاذ القرارات الاستثمارية من المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية، فضلاً عن ان القياس بالقيمة العادلة أكثر ملائمة لأجراء التحليلات من القياس بالكلفة التاريخية، وما يدعم ذلك ان قيمة الانحراف المعياري لإجابات افراد العينة كانت قليلة، وتدل على تقارب وجهات نظر المستثمرين، وكانت قيمة نسبة الاتفاق جيدة بين المستثمرين عن المتغير المذكور.

(2). اما على المستوى التفصيلي فقد حققت الفقرة (2) التي تقيس شفافية القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة ودورها في التنبؤ التنبؤ بالأحداث المستقبلية على أعلى وسط حسابي موزون بلغ (4.08)، ويقع هذا الوسط ضمن فئة (مرتفع) وهذا يدل على أن القياس بالقيمة العادلة يدعم القرارات الاستثمارية للمستثمرين المستقبلية، وتميزت الإجابات هنا بالتماسك، إذ بلغت قيمة الانحراف المعياري (1.03) وهي قيمة منخفضة، كما أن شدة الإجابة كانت الأعلى من بين الفقرات الأخرى إذ بلغت (81.60%)، في مقابل ذلك نجد أن الفقرة (5) وإن حققت أقل وسط حسابي موزون قياساً بالفقرات الأخرى إذ بلغ (3.42) بانحراف معياري (0.95)، وشدة إجابة بلغت (68.40%)، ما يعني أنها تتمتع بمستوى إجابة (مرتفع)، ولكن كان ادراك عينة البحث لها أقل من كل الفقرات الأخرى ما يعني ضعفها بالقياس لباقي الفقرات المذكورة آنفاً.

4. عرض وتحليل وتفسير استجابات افراد عينة البحث بخصوص شفافية المعلومات المالية: جرى قياس الشفافية عن طريق عشر أسئلة، ويبين الجدول (4-34) قيم الأوساط الحسابية الموزونة وقيم الانحرافات المعيارية وقيم نسب الاتفاق المحسوبة سواء على المستوى الجزئي أم الكلي وكما مبين أدناه:

جدول (4-34) الإحصاءات الوصفية لمتغير الشفافية N=50					
ت	الفقرة	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة
1	توفر معايير النزاهة والاخلاق في القوائم المالية تساعد في إتخاذ	3.86	77.20%	0.99	10

				القرارات الاستثمارية.	
6	1.02	82.00%	4.10	وجود أسس لبناء وتوجيه سلوك المجتمع والأفراد والوحدات الاقتصادية للحد من الفساد وبشكل منطقي وعقلاني يدعم القرارات الاستثمارية.	2
5	1.02	83.60%	4.18	شفافية المعلومات المحاسبية تساعد في إتخاذ القرارات التي تحد من مخاطر الازمات المستقبلية.	3
4	1.01	85.60%	4.28	القوائم المالية الشفافة تسهم في عملية المسائلة وتساعد المستفيدين في إتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.	3
8	0.99	80.80%	4.04	توفر معلومات محاسبية تتصف بالدقة، تسهم في ترشيد القرارات الاستثمارية .	5
1	0.91	88.80%	4.44	الشفافية والوضوح في القوائم المالية ترفع من مستوى المصدقية وبالنتيجة تخدم قرارات رشيدة	6
9	0.95	78.00%	3.90	القوائم المالية الشفافة تتسم بخاصية التمثيل الصادق للظواهر عند تقديم المعلومات، وينعكس ذلك في دعم قرارات استثمارية رشيدة.	7
3	1.08	83.20%	4.16	القوائم المالية الأكثر شفافية تعكس صورة ايجابية عن أداء الوحدة الاقتصادية، وينعكس ذلك ايجاباً لدى المستثمرين في إتخاذ القرارات الاستثمارية.	8
2	1.01	85.60%	4.28	الوضوح التام للمعلومات المحاسبية وتقديمها للمستثمرين بالوقت المناسب يدعم قراراتهم الاستثمارية.	9
7	1.04	81.20%	4.06	القوائم المالية الشفافة توفر اشارات عن السوق وكفائه وهذا يدعم القرارات الاستثمارية.	10
	1.01	82.60%	4.13	الشفافية	
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS Var.25					

عند ملاحظة المخرجات الواردة في الجدول (4-34) نلاحظ الآتي :

(1). على المستوى الكلي حقق متغير الشفافية وسطاً حسابياً موزوناً بلغ (4.13) من وجهة نظر المستثمرين، وهذا يعني انه يقع ضمن فئة (مرتفع)، فيما بلغت قيمة نسبة اتقاهم (82.60%)، اما قيمة معامل الانحراف المعياري فكانت (1.01)، ما تقدم من نتائج يستدل الباحث على ان المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية يدركون أهمية تضمين القوائم المالية معلومات شفافية تساعدهم في إتخاذ القرارات الاستثمارية سواء أكانت الطريقة التي تعد بها هذه القوائم على وفق الكلفة التاريخية أم القيمة العادلة، وما يدعم ذلك ان قيمة الانحراف المعياري لإجابات افراد العينة كانت قليلة، وتدل على تقارب وجهات نظر المستثمرين، وكانت قيمة نسبة الاتفاق جيدة جدا بين المستثمرين عن المتغير المذكور.

(2). اما على المستوى التفصيلي فقد حققت الفقرة (6) التي تبين أن شفافية القوائم المالية ترفع من مستوى المصدقية على أعلى وسط حسابي موزون بلغ (4.44)، ويقع هذا الوسط ضمن فئة (مرتفع جداً) وهذا يدل على قوة تركيز المستثمرين على الشفافية لأنها تساعد في إتخاذ قرارات رشيدة، وتميزت الإجابات هنا بالتماسك، إذ بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.91) وهي قيمة قليلة، كما ان قيمة شدة

الإجابة كانت الأعلى من بين الفقرات الأخرى إذ بلغت (88.80%)، في مقابل ذلك نجد ان الفقرة (1) وان حققت أقل وسط حسابي موزون قياسا بالفقرات الأخرى إذ بلغ (3.86) بانحراف معياري (0.99)، وشدة إجابة بلغت (77.20%)، ما يعني انها تتمتع بمستوى إجابة (مرتفع)، ولكن كان ادراك عينة البحث لها أقل من كل الفقرات الأخرى ما يعني ضعفها بالقياس لباقي الفقرات المذكورة آنفاً.

#### رابعاً: اختبار فرضيات الارتباط بين متغيرات البحث:

لغرض اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات البحث، سيجري أستعمال معامل الارتباط البسيط (Pearson)، ويجري ذلك عن طريق البرنامج الاحصائي (SPSS V.25) وكالاتي:

1. الفرضية الرئيسية الأولى : وتنص على أنه (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية

بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية). ولقد تفرع عنها ثلاث فرضيات فرعية وكما

مبين في ادناه:

أ. (H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين ملائمة المعلومات عند القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية.

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين ملائمة المعلومات عند القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية .

ب. (H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين التمثيل الصادق للمعلومات عند القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية.

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين التمثيل الصادق للمعلومات عند القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية.

ج. (H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين تعزيز فائدة المعلومات عند القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية.

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين تعزيز فائدة المعلومات عند القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية.

يظهر الجدول (4-35) مصفوفة معاملات الارتباط البسيط (Pearson) بين هذه المتغيرات وابعادها، وقبل الدخول في اختبار هذه الفرضية فأن الجدول (4-35) يشير أيضاً إلى حجم العينة (50)، على وفق اختبار (2-tailed)، وكذلك تظهر في الجدول مستوى معنوية معامل الارتباط عن طريق الإشارة إليه (\*) تعني ان الارتباط معنوي عند مستوى (5%)، اما إشارة (\*\*\*) فتعني ان الارتباط معنوي عند مستوى (1%)، ويجري الحكم على قوة معامل الارتباط في ضوء القاعدة الآتية:

1. علاقة الارتباط منخفضة: إذا كانت قيمة معامل الارتباط يتراوح بين (0.10 الى 0.29)



2. علاقة الارتباط متوسطة: إذا كانت قيمة معامل الارتباط يتراوح بين ( 0.30)الى(0.49) .  
 3. علاقة الارتباط قوية: إذا كانت قيمة معامل الارتباط يتراوح بين (0.5 الى 1).

جدول (4- 35) قيم علاقات الارتباط الفرضية الرئيسية الأولى					
		ملائمة المعلومات	صدق المعلومات	تعزيز فائدة المعلومات	القياس بالكلفة التاريخية
القرارات	Pearson correlation	0.501**	0.749**	0.682**	0.676**
الاستثمارية	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000
	N	50	50	50	50

\*\* علاقة الارتباط معنوية عند مستوى (1%).  
 المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يظهر جدول مصفوفة الارتباط (4- 35) الذي اختبر الفرضية الرئيسية الأولى وما تفرع منها من فرضيات فرعية، بأن هناك علاقات ارتباط قوية (لأن قيمتها أكبر من 0.50) وموجبة وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) بين كل من ( ملائمة المعلومات وصدق المعلومات وتعزيز فائدة المعلومات) على وفق القياس بالكلفة التاريخية مع القرارات الاستثمارية، إذ بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط بين هذه الأبعاد على الترتيب ( 0.682، 0.749، 0.501) .

وبشكل عام كانت علاقة الارتباط بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية علاقة قوية (لان قيمتها أكبر من 0.50) وموجبة وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%).

وعلى مستوى الابعاد كانت اقوى علاقة ارتباط بين كل من صدق المعلومات والقرارات الاستثمارية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.749)، في حين كانت اضعف علاقة ارتباط بين ملائمة المعلومات والقرارات الاستثمارية، إذ بلغت قيمة الارتباط بينهما (0.501)، ما يدل على إمكانية الإفادة من القياس بالكلفة التاريخية وإتخاذ القرارات الاستثمارية، وهو ما يعني رفض فرضية العدم (H0)، وقبول فرضية الوجود (H1) لكل الفرضيات الفرعية، الذي يعنى بالمحصلة النهائية أنه (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القياس على وفق الكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية).

2. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: وتنص على أنه (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية). ولقد تفرع عنها ثلاث فرضيات فرعية وكما مبين في أدناه:

أ. (H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين ملائمة المعلومات عند القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية.

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين ملائمة المعلومات المعدة عند القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية .

ب. (H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين التمثيل الصادق للمعلومات عند القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية.

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين التمثيل الصادق للمعلومات عند القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية.

ج. (H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين تعزيز فائدة المعلومات عند القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية.

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين تعزيز فائدة المعلومات عند القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية.

يظهر جدول مصفوفة الارتباط (4-36) الذي اختبر الفرضية الرئيسية الثانية وما تفرع عنها من فرضيات فرعية، بأن هناك علاقة ارتباط متوسطة القوة (لأن قيمتها أكبر من 0.30) وموجبة وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) بين ملائمة المعلومات على وفق القياس بالقيمة العادلة مع القرارات الاستثمارية، إذ بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط بينهما (0.395)، فيما كانت علاقات الارتباط بين كل من صدق المعلومات وفائدة المعلومات على وفق القياس بالقيمة العادلة ضعيفة (0.26) و (0.11) على الترتيب.

وبشكل عام كانت علاقة الارتباط بين القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية علاقة متوسطة (لأن قيمتها أكبر من 0.30) وموجبة وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%).

وعلى مستوى الأبعاد كانت أقوى علاقة ارتباط بين ملائمة المعلومات والقرارات الاستثمارية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.395)، في حين كانت اضعف علاقة ارتباط بين تعزيز فائدة المعلومات والقرارات الاستثمارية، إذ بلغت قيمة الارتباط بينهما (0.11)، ما يدل على إمكانية الإفادة من القياس بالقيمة العادلة واتخاذ القرارات الاستثمارية، وهو ما يعني رفض فرضية العدم (H0)، وقبول فرضية الوجود (H1) لكل الفرضيات الفرعية، وهذا يعنى بالمحصلة النهائية (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القياس على وفق القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية).

جدول (4-36) قيم علاقات الارتباط الفرضية الرئيسية الثانية					
		ملائمة المعلومات	صدق المعلومات	تعزيز فائدة المعلومات	القياس بالقيمة العادلة
القرارات الاستثمارية	Pearson correlation	0.395**	0.260	0.110	0.31**
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000
	N	50	50	50	50

\*\* علاقة الارتباط معنوية عند مستوى (1%)  
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS Var.25

3. الفرضية الرئيسية الثالثة: وتنص على أنه (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية

بين القياس بالكلفة التاريخية والشفافية)، ولقد تفرع عنها ثلاث فرضيات فرعية وكما مبين في

ادناه :-

- أ. (H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين ملائمة المعلومات عند القياس بالكلفة التاريخية والشفافية.
- (H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين ملائمة المعلومات عند القياس بالكلفة التاريخية والشفافية.
- ب. (H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين التمثيل الصادق للمعلومات عند القياس بالكلفة التاريخية والشفافية.
- (H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين التمثيل الصادق للمعلومات عند القياس بالكلفة التاريخية والشفافية.
- ج. (H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين تعزيز فائدة المعلومات عند القياس بالكلفة التاريخية والشفافية.
- (H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين تعزيز فائدة المعلومات عند القياس بالكلفة التاريخية والشفافية.

جدول (4-37) قيم علاقات الارتباط الفرضية الرئيسية الثالثة					
		ملائمة المعلومات	صدق المعلومات	تعزيز فائدة المعلومات	القياس بالكلفة التاريخية
الشفافية	Pearson correlation	0.564**	0.75**	0.645**	0.69**
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000
	N	50	50	50	50

\*\* علاقة الارتباط معنوية عند مستوى (1%).  
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS Var.25

يظهر جدول مصفوفة الارتباط (4-37) الذي اختبر الفرضية الرئيسية الثالثة وما تفرع عنها من فرضيات فرعية، بأن هناك علاقات ارتباط قوية (لأن قيمتها أكبر من 0.50) وموجبة وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) بين كل من (ملائمة المعلومات وصدق المعلومات وفائدة المعلومات) على وفق القياس بالكلفة التاريخية مع الشفافية، إذ بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط بين هذه الأبعاد على الترتيب (0.645، 0.75، 0.564).

وبشكل عام كانت علاقة الارتباط بين القياس بالكلفة التاريخية والشفافية علاقة قوية (لأن قيمتها أكبر من 0.50) وموجبة وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%).

وعلى مستوى الأبعاد كانت اقوى علاقة ارتباط بين كل من صدق المعلومات والشفافية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.75)، في حين كانت اضعف علاقة ارتباط بين ملائمة المعلومات والشفافية، إذ بلغت قيمة الارتباط بينهما (0.564)، ما يدل على إمكانية الإفادة من القياس بالكلفة التاريخية وخلق حالة من الشفافية، وهو ما يعني رفض فرضية العدم (H0)، وقبول فرضية الوجود

(H1) لكل الفرضيات الفرعية، وهذا يعنى بالمحصلة النهائية (وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القياس على وفق الكلفة التاريخية والشفافية).

4. اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة : وتنص على أنه (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القياس بالقيمة العادلة والشفافية). ولقد تفرع عنها ثلاث فرضيات فرعية وكما مبين في ادناه :-

أ. (H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين ملائمة المعلومات عند القياس بالقيمة العادلة والشفافية.

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين ملائمة المعلومات المعدة عند القياس بالقيمة العادلة والشفافية .

ب. (H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين التمثيل الصادق للمعلومات عند القياس بالقيمة العادلة والشفافية.

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين التمثيل الصادق للمعلومات عند القياس بالقيمة العادلة والشفافية.

ج. (H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين تعزيز فائدة المعلومات عند القياس بالقيمة العادلة والشفافية.

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين تعزيز فائدة المعلومات عند القياس بالقيمة العادلة والشفافية.

يظهر جدول مصفوفة الارتباط (4- 38) الذي اختبر الفرضية الرئيسية الرابعة وما تفرع عنها من فرضيات فرعية، بأن هناك علاقة ارتباط قوية (لأن قيمتها من 0.50 فأكثر ) وموجبة وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) بين ملائمة المعلومات وصدق المعلومات عند القياس بالقيمة العادلة مع الشفافية، إذ بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط بينهما (0.50 و 0.540)، فيما كانت علاقات الارتباط بين فائدة المعلومات على وفق القياس بالقيمة العادلة والشفافية متوسطة القوة (0.310)، وكانت العلاقة معنوية عند مستوى (5%).

وبشكل عام كانت علاقة الارتباط بين القياس بالقيمة العادلة والشفافية علاقة قوية (لان قيمتها أكبر من 0.50) وموجبة وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%).

وعلى مستوى الابعاد كانت اقوى علاقة ارتباط بين صدق المعلومات والشفافية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.540)، في حين كانت اضعف علاقة ارتباط بين تعزيز فائدة المعلومات والشفافية، إذ بلغت قيمة الارتباط بينهما (0.31)، عليه يدل على إمكانية الإفادة من القياس بالقيمة العادلة في تحقيق الشفافية.

من التحليل السابق يستدل الباحث على رفض فرضية العدم (H0)، وقبول فرضية الوجود (H1) لكل الفرضيات الفرعية، وهذا يعنى بالمحصلة النهائية (وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين القياس بالقيمة العادلة والشفافية).

جدول (38-4) قيم علاقات الارتباط الفرضية الرئيسة الرابعة					
		ملائمة المعلومات	صدق المعلومات	فائدة المعلومات	القياس بالقيمة العادلة
الشفافية	Pearson correlation	0.500**	0.540**	0.310*	0.560**
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000
	N	50	50	50	50

\*علاقة الارتباط معنوية عند مستوى (5%)  
\*\*علاقة الارتباط معنوية عند مستوى (1%).  
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

#### 5. اختبار الفرضية الرئيسة الخامسة:

أ. (H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الشفافية والقرارات الاستثمارية.  
(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الشفافية والقرارات الاستثمارية.  
يظهر جدول مصفوفة الارتباط (4-39) الذي اختبر الفرضية الرئيسة الخامسة، بأن هناك علاقة ارتباط قوية (لأن قيمتها من 0.50 فاكثر) وموجبة وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%) بين الشفافية وقرارات الاستثمار، إذ بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط بينهما (0.85).  
ما تقدم من تحليل يستدل الباحث على رفض فرضية العدم (H0)، وقبول فرضية الوجود (H1) وهذا يعني توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الشفافية والقرارات الاستثمارية.

جدول (39-4) قيم علاقات الارتباط الفرضية الرئيسة الخامسة		
		القرارات الاستثمارية
الشفافية	Pearson correlation	0.85**
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	50

\*علاقة الارتباط معنوية عند مستوى (5%)  
\*\*علاقة الارتباط معنوية عند مستوى (1%).  
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

#### خامساً: اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات البحث

يهدف اختبار علاقات التأثير بين متغيرات البحث، وعلى وفق ما ورد في الفرضيات الرئيسة وما تفرع عنها من فرضيات عن طريق استعمال معامل الانحدار البسيط، وباستعمال البرنامج الاحصائي (SPSS V.25) يتضح الآتي:

1. اختبار الفرضية الرئيسة السادسة: سيجري اختبار فرضية العدم (H0) التي تنص على انه ( لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين أبعاد القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية)، في مقابل الفرضية البديلة (H1) والتي تنص على أنه (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد

القياس باستعمال الكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية)، ويبين الجدول (4-40) أدناه نتائج اختبار الانحدار البسيط بين الابعاد المذكورة.

جدول (4-40) تحليل علاقات الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية السادسة				
R <sup>2</sup>	القرارات الاستثمارية			المتغير التابع
	قيمة t المحسوبة	$\beta$	$\alpha$	المتغير المستقل
0.25	**3.98	0.35	2.68	ملائمة المعلومات
0.56	**7.83	0.57	1.68	صدق المعلومات
0.46	**6.46	0.57	1.90	فائدة المعلومات
0.46	**6.35	0.55	1.92	القياس على وفق الكلفة التاريخية

\*\* علاقة التأثير معنوية بمستوى (1%)  
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (4-40) الآتي:

- أ. كان معامل انحدار ملائمة المعلومات على القرارات الاستثمارية (0.35) وهذا يعني ان القرارات الاستثمارية ستزداد بمقدار (0.35) إذا ازداد ملائمة المعلومات بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (3.98) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور، ولقد بلغت قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) (0.25) وهذا يعني ان ملائمة المعلومات تفسر ما مقداره (25%) من التغيرات التي تطرأ على القرارات الاستثمارية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج.
- ب. كان معامل انحدار صدق المعلومات على القرارات الاستثمارية (0.57) وهذا يعني أن القرارات الاستثمارية ستزداد بمقدار (0.57) إذا ازداد صدق المعلومات بمقدار وحدة واحدة، علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (1%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (7.83) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور، ولقد بلغت قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) (0.56) وهذا يعني ان صدق المعلومات يفسر ما مقداره (56%) من التغيرات التي تطرأ على القرارات الاستثمارية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج.
- ج. كان معامل انحدار فائدة المعلومات على القرارات الاستثمارية (0.57) وهذا يعني أن القرارات الاستثمارية ستزداد بمقدار (0.57) اذا ازدادت فائدة المعلومات بمقدار وحدة واحدة. علما أن هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (6.64) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور. ولقد بلغت قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) (0.46) وهذا يعني ان فائدة المعلومات تفسر ما مقداره (46%) من التغيرات التي تطرأ على القرارات الاستثمارية ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج.
- د. كان معامل انحدار القياس بالكلفة التاريخية على القرارات الاستثمارية (0.55) وهذا يعني ان القرارات الاستثمارية ستزداد بمقدار (0.55) اذا ازداد الاعتماد على الكلفة التاريخية في القياس

بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (6.35) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور، ولقد بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.46) وهذا يعني ان القياس باستخدام الكلفة التاريخية يفسر ما مقداره (46%) من التغيرات التي تطرأ على القرارات الاستثمارية ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج.

يتضح من التحليل أنفاً رفض فرضية العدم ( $H_0$ ) وقبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) بمعنى توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية.

2. اختبار الفرضية الرئيسية السابعة: سيجري اختبار فرضية العدم ( $H_0$ ) التي تنص على انه ( لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية)، في مقابل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) والتي تنص على انه (وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد القياس باستخدام القيمة العادلة والقرارات الاستثمارية)، ويبين الجدول (4-41) ادناه نتائج اختبار الانحدار البسيط بين الابعاد المذكورة

جدول (4-41) تحليل علاقات الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية السابعة				
$R^2$	القرارات الاستثمارية			المتغير التابع المتغير المستقل
	قيمة t المحسوبة	$\beta$	$\alpha$	
0.16	**2.97	0.62	1.32	ملائمة المعلومات
0.07	1.86	0.25	2.90	صدق المعلومات
0.01	0.77	0.18	3.18	فائدة المعلومات
0.095	*2.24	0.48	1.95	القياس على وفق القيمة العادلة

\*\* علاقة التأثير معنوية بمستوى (1%)  
\*علاقة التأثير معنوية بمستوى (5%)  
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (4-41) الآتي:

أ. كان معامل انحدار ملائمة المعلومات على القرارات الاستثمارية (0.62) وهذا يعني ان القرارات الاستثمارية ستزداد بمقدار (0.62) اذا ازداد ملائمة المعلومات بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.97) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور، ولقد بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.16) وهذا يعني ان ملائمة المعلومات تفسر ما مقداره (25%) من التغيرات التي تطرأ على القرارات الاستثمارية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج.

ب. كان معامل انحدار صدق المعلومات على القرارات الاستثمارية (0.25) وهذا يعني أن القرارات الاستثمارية ستزداد بمقدار (0.25) اذا ازداد صدق المعلومات بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير لم يكن معنويا لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (1.86)، ولقد بلغت قيمة

معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.07) وهذا يعني ان صدق المعلومات يفسر ما مقداره (7%) من التغيرات التي تطرأ على القرارات الاستثمارية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج.

ج. كان معامل انحدار فائدة المعلومات على القرارات الاستثمارية (0.18) وهذا يعني أن القرارات الاستثمارية ستزداد بمقدار (0.18) اذا ازدادت فائدة المعلومات بمقدار وحدة واحدة، علماً أن هذا التأثير لم يكن معنوياً لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (0.77)، ولقد بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.01) وهذا يعني ان فائدة المعلومات تفسر ما مقداره (1%) فقط من التغيرات التي تطرأ على القرارات الاستثمارية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في الأنموذج.

د. كان معامل انحدار استعمال القياس بالقيمة العادلة على القرارات الاستثمارية (0.48) وهذا يعني أن القرارات الاستثمارية ستزداد بمقدار (0.48) إذا ازداد الاعتماد على القيمة العادلة في القياس بمقدار وحدة واحدة، علماً أن هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (5%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.24) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور، ولقد بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.095) وهذا يعني ان استعمال القياس بالقيمة العادلة يفسر ما مقداره (9.5%) من التغيرات التي تطرأ على القرارات الاستثمارية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج.

يتضح من التحليل المذكور أنفاً رفض فرضية العدم ( $H_0$ ) وقبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) بمعنى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية) وبشكل جزئي.

بعد ان اكمل الباحث اختبار علاقات التأثير بين متغيرات البحث الخاصة بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية ، قام باجراء مقارنة بين الطريقتين وعلى وفق الجدول (4-42) الآتي :

جدول (4-42) مقارنة بين تأثير طريقتي القياس بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة في القرارات الاستثمارية					
التأثير يميل لصالح...	القياس بالقيمة العادلة		القياس بالكلفة التاريخية		الابعاد
	المعنوية	معامل التأثير	المعنوية	معامل التأثير	
القيمة العادلة	**	0.62	**	0.35	الملائمة
الكلفة التاريخية	-	0.25	**	0.57	الصدق
الكلفة التاريخية	-	0.18	**	0.57	الفائدة
الكلفة التاريخية	*	0.48	**	0.55	الاجمالي

\*\* علاقة التأثير معنوية بمستوى (1%)  
\* علاقة التأثير معنوية بمستوى (5%)  
المصدر : من إعداد الباحث



يتضح من الجدول (4-42) أن المعلومات التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية تفوقت على المعلومات المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة في مجال المساعدة في إتخاذ القرارات الاستثمارية سواء على مستوى الابعاد ( عدا بعد الملائمة) أم المستوى الكلي.

3. اختبار الفرضية الرئيسية الثامنة: سيجري اختبار فرضية العدم (H0) التي تنص على أنه ( لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين أبعاد القياس بالكلفة التاريخية والشفافية)، في مقابل الفرضية البديلة (H1) والتي تنص على أنه (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين أبعاد القياس بالكلفة التاريخية والشفافية)، وبين الجدول(4-43) أدناه نتائج اختبار الانحدار البسيط بين الابعاد المذكورة.

جدول (4- 43) تحليل علاقات الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية الثامنة				
R <sup>2</sup>	الشفافية			المتغير التابع المتغير المستقل
	قيمة t المحسوبة	β	α	
0.32	**4.73	0.48	2.48	ملائمة المعلومات
0.56	**7.87	0.70	1.45	صدق المعلومات
0.41	**5.84	0.65	1.86	تعزيز فائدة المعلومات
0.47	**6.59	0.67	1.71	القياس على وفق الكلفة التاريخية
** علاقة التأثير معنوية بمستوى (1%)				
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS Var.25				

يتبين من الجدول (4- 43) الآتي :

أ. كان معامل انحدار ملائمة المعلومات على الشفافية (0.48) وهذا يعني ان الشفافية ستزداد بمقدار (0.48) اذا ازداد ملائمة المعلومات بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (4.73) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور. ولقد بلغت قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) (0.32) وهذا يعني ان ملائمة المعلومات تفسر ما مقداره (32%) من التغيرات التي تطرأ على الشفافية ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج.

ب. كان معامل انحدار صدق المعلومات على الشفافية (0.70) وهذا يعني ان الشفافية ستزداد بمقدار (0.70) اذا ازداد صدق المعلومات بمقدار وحدة واحدة. علما أن هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (7.87) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور. ولقد بلغت قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) (0.56) وهذا يعني ان صدق المعلومات يفسر ما مقداره (56%) من التغيرات التي تطرأ على الشفافية ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج.

ج. كان معامل انحدار فائدة المعلومات على الشفافية (0.65) وهذا يعني ان الشفافية ستزداد بمقدار (0.65) اذا ازداد ت فائدة المعلومات بمقدار وحدة واحدة. علما أن هذا التأثير كان معنويا عند

مستوى (1%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (5.84) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور. ولقد بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.41) وهذا يعني ان فائدة المعلومات تفسر ما مقداره (41%) من التغيرات التي تطرأ على الشفافية ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في الانموذج.

د. كان معامل انحدار القياس باستخدام الكلفة التاريخية على الشفافية (0.67) وهذا يعني ان القرارات الشفافية ستزداد بمقدار (0.67) اذا ازداد الاعتماد على الكلفة التاريخية في القياس بمقدار وحدة واحدة. علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (1%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (6.59) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور. ولقد بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.47) وهذا يعني ان القياس باستخدام الكلفة التاريخية يفسر ما مقداره (47%) من التغيرات التي تطرأ على الشفافية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في الانموذج.

يتضح من التحليل أنفاً رفض فرضية العدم ( $H_0$ ) وقبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) بمعنى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد القياس باستخدام الكلفة التاريخية والشفافية) .

4. اختبار الفرضية الرئيسية التاسعة: سيجري اختبار فرضية العدم ( $H_0$ ) التي تنص على انه ( لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد القياس باستخدام القيمة العادلة والشفافية)، في مقابل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) والتي تنص على انه (وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد القياس باستخدام القيمة العادلة والشفافية)، ويبين الجدول(4-44) أدناه نتائج اختبار الانحدار البسيط بين الابعاد المذكورة :

جدول (4-44) تحليل علاقات الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية التاسعة				
$R^2$	الشفافية			المتغير التابع
	قيمة t المحسوبة	$\beta$	$\alpha$	المتغير المستقل
0.25	**3.95	0.95	0.23	ملائمة المعلومات
0.29	**4.40	0.62	1.66	صدق المعلومات
0.09	*2.22	0.60	1.79	فائدة المعلومات
0.31	**4.65	1.05	0.09-	القياس باستخدام القيمة العادلة

\*\* علاقة التأثير معنوية بمستوى (1%)  
\*علاقة التأثير معنوية بمستوى (5%)  
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (4-44) الآتي:

أ. بلغ معامل انحدار ملائمة المعلومات على الشفافية (0.95) وهذا يعني ان الشفافية ستزداد بمقدار (0.95) اذا ازداد ملائمة المعلومات بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (3.95) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور. ولقد بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.25) وهذا يعني ان ملائمة المعلومات

تفسر ما مقداره (25%) من التغيرات التي تطرأ على الشفافية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في الانموذج.

ب. كان معامل انحدار صدق المعلومات على الشفافية (0.62) وهذا يعني ان الشفافية ستزداد بمقدار (0.62) اذا ازداد صدق المعلومات بمقدار وحدة واحدة. علما أن هذا التأثير لم يكن معنويا لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (4.40). ولقد بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.29) وهذا يعني ان صدق المعلومات يفسر ما مقداره (29%) من التغيرات التي تطرأ على الشفافية ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في الانموذج.

ج. كان معامل انحدار فائدة المعلومات على الشفافية (0.60) وهذا يعني ان الشفافية ستزداد بمقدار (0.60) اذا ازدادت فائدة المعلومات بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير لم يكن معنويا لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.22). ولقد بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.09) وهذا يعني ان فائدة المعلومات تفسر ما مقداره (9%) فقط من التغيرات التي تطرأ على الشفافية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في الانموذج.

د. كان معامل انحدار القياس باستخدام القيمة العادلة على الشفافية (1.05) وهذا يعني ان الشفافية ستزداد بمقدار (1.05) اذا ازداد الاعتماد على القيمة العادلة في القياس بمقدار وحدة واحدة. علما أن هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (4.65) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور. ولقد بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.31) وهذا يعني ان القياس باستخدام القيمة العادلة يفسر ما مقداره (31%) من التغيرات التي تطرأ على الشفافية ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في الانموذج.

يتضح من التحليل أنفاً رفض فرضية العدم ( $H_0$ ) وقبول فرضية الوجود ( $H_1$ ) بمعنى (وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد القياس باستخدام القيمة العادلة والشفافية) .

بعد ان اكمل الباحث اختبار علاقات التأثير بين متغيرات البحث الخاصة بالكلفة التاريخية والقيمة

العادلة فيما يتعلق بالشفافية، قام باجراء مقارنة بين الطريقتين وعلى وفق الجدول الآتي :

جدول (4-45) مقارنة بين تأثير طريقتي القياس بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة في الشفافية					
التأثير يميل لصالح...	القياس بالقيمة العادلة		القياس بالكلفة التاريخية		الابعاد
	المعنوية	معامل التأثير	المعنوية	معامل التأثير	
القيمة العادلة	**	0.95	**	0.48	الملائمة
الكلفة التاريخية	**	0.62	**	0.70	الصدق
الكلفة التاريخية	**	0.60	**	0.65	الفائدة
القيمة العادلة	**	1.05	**	0.67	الاجمالي

\*\* علاقة التأثير معنوية بمستوى (1%)  
\*علاقة التأثير معنوية بمستوى (5%)  
المصدر : من إعداد الباحث

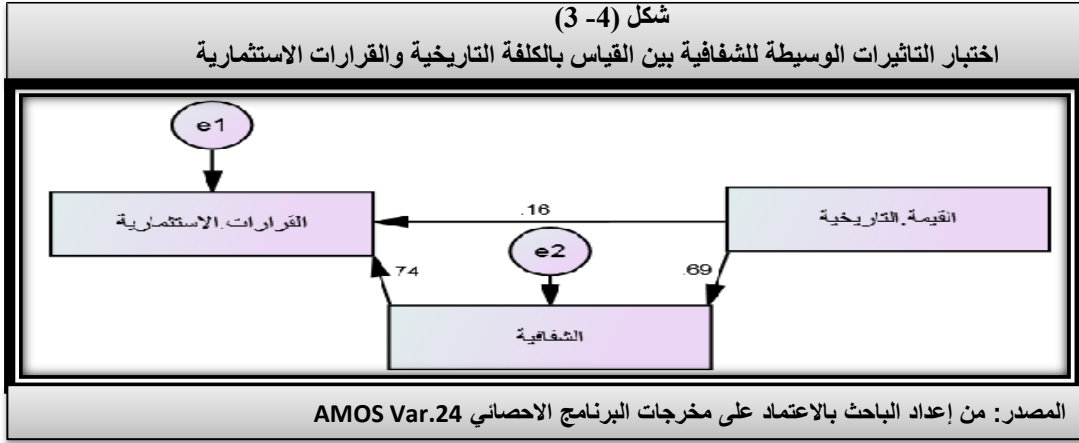
يتضح من الجدول (4- 45) أن المعلومات التي توفرها القوائم المالية المعدة بطريقة القياس بالكلفة التاريخية تفوقت على المعلومات المعدة بطريقة القياس بالقيمة العادلة في مجال المساعدة في تعزيز الشفافية على مستوى بعدي الصدق وتعزيز فائدة المعلومات، في حين تفوقت القوائم المالية المعدة على وفق القيمة العادلة على مستوى بعد الملائمة والمستوى الكلي.

سادساً: اختبار فرضيات التأثير غير المباشر : تضمنت الفرضية العاشرة اختبار التأثيرات غير المباشرة للقياس بالكلفة التاريخية على القرارات الاستثمارية عن طريق الشفافية وكالاتي:

(H0) لا تسهم الشفافية في زيادة قوة علاقة التأثير بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية.

(H1) تسهم الشفافية في زيادة قوة علاقة التأثير بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية.

ومن أجل اختبار الدور الوسيط لمتغير الشفافية استعمل الباحث أسلوب تحليل المسار عن طريق البرنامج الاحصائي (AMOS Var.24)، ويبين الشكل (3-4) أدناه تصور الباحث لنوع العلاقة بين المتغيرات الثلاثة قبل اجراء الاختبار.



من اجل اختبار التأثيرات الوسيطة ، استخدم الباحث معاملات الانحدار المعيارية (Standardized Coefficient)، ويتبين من الشكل (3-4) ما يأتي:

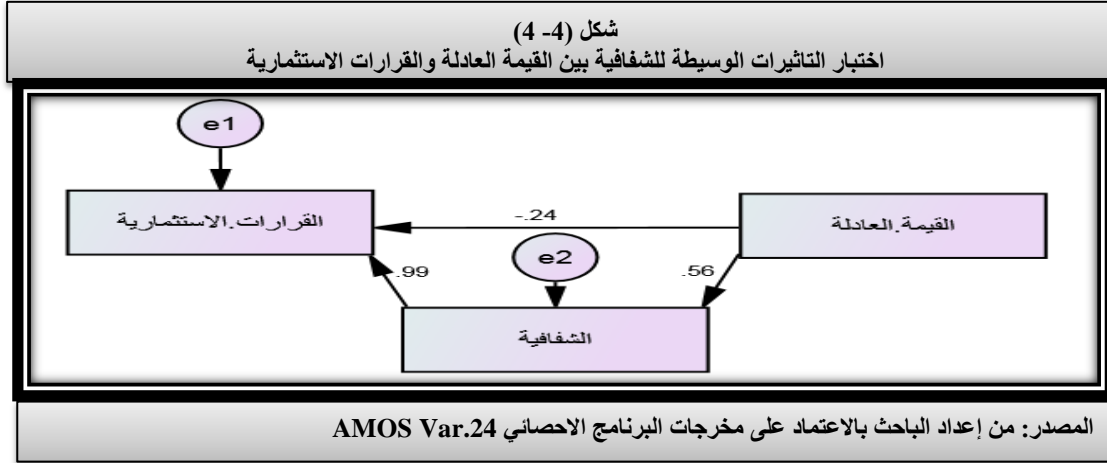
1. ان قيمة التأثير المعياري المباشر للكلفة التاريخية في القرارات الاستثمارية (0.16).
2. ان قيمة التأثير المعياري غير المباشر للكلفة التاريخية في القرارات الاستثمارية (0.51)، وهو ناتج عن  $(0.74 * 0.69)$
3. يتضح ان التأثير الكلي يبلغ  $(0.67 = 0.51 + 0.16)$

ما تقدم يجري رفض فرضية العدم (H0)، وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى (تسهم الشفافية في زيادة قوة ومعنوية علاقة التأثير بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية).

وتضمنت الفرضية الحادية عشرة: اختبار التأثيرات غير المباشرة للقياس بالقيمة العادلة على القرارات الاستثمارية عن طريق الشفافية وكالاتي :

(H0) لا تسهم الشفافية في زيادة قوة علاقة التأثير بين القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية.

(H1) تسهم الشفافية في زيادة قوة علاقة التأثير بين القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية. ومن أجل اختبار الدور الوسيط لمتغير الشفافية استعمل الباحث أسلوب تحليل المسار عن طريق البرنامج الاحصائي (AMOS Var.24)، ويبين الشكل (4-4) أدناه تصور الباحث لنوع العلاقة بين المتغيرات الثلاثة قبل اجراء الاختبار



- من اجل اختبار التأثيرات الوسيطة ، استعمل الباحث معاملات الانحدار المعيارية (Standardized Coefficient)، ويتبين من الشكل (4-4) ما يأتي:
1. ان قيمة التأثير المعياري المباشر للقيمة العادلة في القرارات الاستثمارية (-0.24).
  2. ان قيمة التأثير المعياري غير المباشر للقيمة العادلة في القرارات الاستثمارية (0.55)، وهو ناتج عن  $(0.56 * 0.99)$
  3. يستدل الباحث ان التأثير الكلي يبلغ  $(0.31 = 0.24 - 0.55)$
- ما تقدم يجري رفض فرضية العدم (H0)، وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى (تسهم الشفافية في زيادة قوة ومعنوية علاقة التأثير بين القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية).

ويتضح ما سبق أن تطبيق القياس بالقيمة العادلة والإفصاح عنه في التقارير المالية من شأنه أن يزيد مستوى الشفافية في المصارف وهو ما أثبت في المبحث الأول بتطبيق القياس بالقيمة العادلة على عيني البحث لعام (2016)، إذ ارتفع مستوى الشفافية لمصرف بغداد بنسبة (49%) عن العام السابق (2015) الذي طبق فيه القياس بالكلفة التاريخية، وكذلك بالنسبة إلى مصرف الخليج التجاري إذ ارتفع مستوى الشفافية بنسبة (45%) عن العام السابق (2015) الذي طبق فيه القياس بالكلفة التاريخية، وبذلك فان القياس بالقيمة العادلة له دور في تحقيق متطلبات الشفافية وهذا يحقق الهدف الفرعي من البحث وهو "التعرف على انعكاسات القياس بالقيمة العادلة وتأثيره في تحقيق مستوى شفافية الفوائد المالية للمستثمرين"، فيما تبين من نتائج قائمة الاستقصاء تفضيل المستثمرين المستوى

الأول من المستويات الثلاثة لقياس القيمة العادلة، على الرغم من صعوبة تطبيقه في بيئة العمل العراقية لعدم وجود سوق نشط، فضلاً عن التعرف على مدى اطلاعهم على معيار IFRS13 القياس بالقيمة العادلة، وتحقق الهدف الفرعي " بيان أكثر مستويات قياس القيمة العادلة قبولاً أو تطبيقاً في بيئة العمل العراقية " من البحث في الجزء الأول من المبحث الثاني المتضمن تحليل قائمة الفحص، وفيما يخص الجزء الثاني تحليل الاستبانة تبين أن شفافية القوائم المالية توفر معلومات مفيدة لإتخاذ القرارات الاستثمارية، وهذا يحقق الهدف الفرعي " التعرف على أثر شفافية القوائم المالية في توفير معلومات مفيدة لإتخاذ القرارات الاستثمارية" من البحث، فيما جرى إثبات فرضيات البحث بوجود علاقة ارتباط وتأثير بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية، ووجود علاقة ارتباط وتأثير بين القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية، ووجود علاقة ارتباط وتأثير بين القياس بالتاريخية والشفافية، ووجود علاقة ارتباط وتأثير بين القياس بالقيمة العادلة والشفافية، ووجود علاقة ارتباط وتأثير بين الشفافية والقرارات الاستثمارية، ووجود علاقة تأثير بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية عن طريق الشفافية، ووجود علاقة تأثير بين القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية عن طريق الشفافية، ويتبين أن القياس بالكلفة التاريخية تفوق على القياس بالقيمة العادلة في اتخاذ القرارات الاستثمارية لأسباب منها عدم وجود السوق النشط، وعدم وجود الاطلاع الكاف على آلية وطرائق تطبيق القيمة العادلة، فضلاً عن عدم تبني الجهات ذات العلاقة والتشريعات المحلية لهذا الأسلوب في القياس، من جهة أخرى تفوق القياس بالقيمة العادلة في خاصية الملائمة عن القياس بالكلفة التاريخية وكذلك من ناحية شفافية القوائم المالية.

## المبحث الأول الاستنتاجات

ما سبق من محاور البحث في الجانبين النظري والعملي الذي يتضمن قياس مستوى الشفافية عند القياس بالقيمة العادلة والكلفة التاريخية، واستعمال الاستبانة لتعزيز ثقة المستثمرين بالقوائم المالية الشفافة لدعم القرارات الاستثمارية، سيجري عرض الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث التي تتعلق بالجانب النظري والجانب العملي وكالاتي:

1. أثرت ضغوطات عدة على مهنة المحاسبة في بعض المبادئ التي تقوم عليها، ومنها مبدأ الكلفة التاريخية الذي أصبح يواجه إنتقادات شديدة نتيجة لإرتفاع الأسعار التي شهدها العالم، ما دفع الفكر المحاسبي المعاصر إلى إجراء منهج جديد للقياس المحاسبي هو القياس بالقيمة العادلة.
2. أن القيمة العادلة تعد أساساً مهماً لقياس عناصر القوائم المالية ساهمت في أحداث تغيير جوهري في الفكر المحاسبي، لأنها تعزز تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وأبرز ما يميز القيمة العادلة أنها تعكس المعلومات الحالية الأكثر ملائمة لإتخاذ القرارات دون تحفظ أو تحيز لتحسين الوثوقية.
3. أن القياس بالقيمة العادلة يُحسن مقارنة القوائم المالية للوحدات المالية المختلفة، وأن أساس المفاضلة بينها وبين القياس بالكلفة التاريخية هو تحقيق القدر المطلوب من خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق، فالقيمة العادلة هي الطريقة الأكثر فاعلية لتعكس واقع إقتصادي حقيقي؛ لأن تطبيقها يعطي نتيجة أكثر شفافية، وتلائم أهداف المحاسبة، فالقيمة العادلة تعبر بدقة عن الوضع المالي للوحدة الإقتصادية وإنتاج تقارير مالية قابلة للمقارنة والفهم وأكثر ملائمة.
4. أن العلاقة بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة علاقة تكاملية، فأساس القيمة العادلة هي الكلفة التاريخية، فضلاً عن أن القيمة العادلة هي امتداد الكلفة التاريخية لكنهما يؤثران في خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق بشكل متوازن.
5. هناك طرائق عدة لقياس عناصر القوائم المالية، وفي ظل الأسواق المتقلبة والمتغيرة، فإن القياس بالقيمة العادلة يوفر الكثير من الشفافية مقارنة القياس بالكلفة التاريخية.
6. الشفافية وسيلة لتحقيق الإفصاح الكامل وغاية في التشريعات والمعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح، فتأمين وضمان الشفافية في القوائم المالية عن طريق الإفصاح الكامل بصورة طوعية وفي الوقت الملائم عن المعلومات كافة التي تؤثر في قرارات المساهمين، تضمن وصول عادل للمعلومات لجميع المساهمين وأصحاب المصالح.

7. الشفافية إلتزام أخلاقي يهدف إلى إيصال المعلومات عن طريق القوائم المالية إلى المستفيدين في الوقت المناسب، ويجري ذلك عن طريق تهيئة الأجواء المناسبة لتفعيل دور الشفافية عن طريق اتباع أساليب العمل والسياسات المحاسبية والإجراءات والقوانين والأنظمة والتشريعات، وأن أي نقص في الشفافية وعدم أهتمام في تحقيق الإفصاح والشفافية وأظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الاوضاع المالية يؤدي إلى فقدان الثقة وانصراف المستثمرين.
8. الهدف الرئيس للشفافية هو الأنفتاح والتواصل مع الجمهور، ومبدأ الإفصاح يشكل مع الشفافية معنى متكاملًا، فعند ملاحظة العلاقة بين الإفصاح والشفافية يبدو صعوبة التمييز لما لهما من الترابط والتكامل في الأهداف والوظائف، فالشفافية وسيلة لتحقيق الإفصاح الكامل، وكلما إرتفع مستوى الشفافية تزداد درجة الإحساس بالمساواة والعدالة التي يعتقد المستثمرون بوجودها في الأسواق المالية، وتزداد أيضاً درجة اقبال أولئك المستثمرين بتقديم رؤوس الاموال.
9. إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة، استناداً إلى التقديرات المعدة، سيوفر قيماً أكثر تجانساً وبالنتيجة أكثر فائدة لتحسين الشفافية المحاسبية، وبما أن المعلومات الواردة في تلك التقارير المالية تعطي موثوقية أكثر في إفصاحها عن خططها المتوقعة مستقبلاً وإتخاذ القرار يعتمد على علم كامل بالمعلومات الملائمة.
10. أن الشفافية في إعداد التقارير المالية هي أن يكون الشخص الخارجي قادراً على قراءة وفهم ما تقوم به الوحدة الإقتصادية كأنه بداخلها، أي أن القوائم المالية تقدم عرضاً عادلاً للمعلومات المفيدة واللازمة لمجموعة من المستفيدين في سياق كشف علني لتسهيل تفسير القوائم المالية وتقييم صافي الفوائد.
11. أن إتخاذ القرارات الرشيدة يعتمد على المعلومات الملائمة، ودرجة دقتها، فالإلزام بالوحدات الإقتصادية بوضع توقعاتها للنتائج المستقبلية له أهمية كبيرة في تقديم معلومات شفافة، كما أن الاستثمار مبني على تنبؤات مستقبلية، ويوفر الإفصاح الكامل وصحة المعلومات الواردة في تلك التقارير موثوقية أكثر عن خططها المتوقعة وهو مؤشر لوجود الشفافية ويدل على رؤية حقيقية وليس احتمالات، وهذا يمثل تحقيق جودة بالتقارير المالية ما يسهم في تقييم المخاطر وترشيد القرار.
12. يزداد مستوى الشفافية عند تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية والقياس بالقيمة العادلة، إذ جرى قياس مستوى الشفافية لعينتي البحث لعام (2016) إذ بلغت نسبة الشفافية (61%) لمصرف بغداد و(58%) لمصرف الخليج التجاري، في حين بلغ مستوى الشفافية عند القياس بالكلفة التاريخية لعام(2015) لمصرف بغداد(41%) ولمصرف الخليج التجاري (40%).



13. زيادة نسبة الشفافية في مصرف بغداد عن نسبة الشفافية لمصرف الخليج التجاري في كلا الحالتين فقد بلغ الفرق عند تطبيق الكلفة التاريخية (1%) فيما بلغ عند تطبيق القيمة العادلة (3%) بسبب طريقة عرض البيانات المالية لكل مصرف في تقريره السنوي.
14. عند تطبيق المصارف للمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية طبقت القياس بالقيمة العادلة على الأصول المالية فقط لتوفر امكانية قياسها بالقيمة العادلة.
15. أن أغلب المستثمرين يفضلون المستوى الأول لقياس القيمة العادلة، مع العلم أن بيئة العمل العراقية لا تتوفر فيها أمكانية تطبيق هذا المستوى لعدم وجود سوق نشط لأغلب البنود الخاضعة للقياس عدا سوق العراق للأوراق المالية.
16. انخفاض نسبة اطلاع المتعاملين بالسوق على طرائق القياس بالقيمة العادلة فضلاً عن ضعف الأطلاع والمواكبة بالمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.
17. أن المعلومات التي توفرها القوائم المالية المعدة بطريقة القياس بالكلفة التاريخية تفوقت من وجهة نظر المستثمرين على المعلومات المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة في مجال المساعدة في تعزيز الشفافية على مستوى بعدي الصدق وتعزيز فائدة المعلومات، في حين تفوقت القوائم المالية المعدة على وفق القيمة العادلة على مستوى بعد الملائمة والمستوى الكلي.
18. ان المعلومات التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق القياس بالكلفة التاريخية تفوقت على المعلومات المعدة على وفق القياس بالقيمة العادلة في مجال المساعدة في إتخاذ القرارات الاستثمارية سواء على مستوى الابعاد ( عدا بعد الملائمة) أو المستوى الكلي.
19. تُسهم الشفافية في وجود علاقة تأثير بين القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية، ووجود علاقة تأثير بين القياس بالكلفة التاريخية والقرارات الاستثمارية.

## المبحث الثاني

### التوصيات

بعد عرض الاستنتاجات التي جرى التوصل إليها في المبحث الأول من هذا الفصل سيجري التطرق إلى التوصيات المكتملة للبحث عن طريق اختيار القياس المحاسبي الملائم الذي يحقق مستوى عالٍ من الشفافية لترشيد القرارات الاستثمارية، وكانت أهم التوصيات هي:

1. تفعيل دور مجلس المعايير المحاسبية العراقية والسعي إلى تشريع معايير محاسبية بشكل أكبر ما عليه حالياً، أو اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS) والعمل بها والغاء التعارض معها، مع السعي لمواءمتها للبيئة العراقية.
2. ضرورة التوجه إلى القياس بالقيمة العادلة كمطلب رئيس في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي على وفق الظروف السائدة، بما يحقق الملائمة والتمثيل الصادق للبيانات المالية المنشورة.
3. عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة ضرورة استعمال طرائق القياس المتضمنة المستويات الثلاثة، وإستعمال المستوى المناسب الذي يوفر البيانات اللازم إستعمالها في القياس، وبالنتيجة إستعمال أكثر من مستوى تبعاً للظروف، ومن ثم تقييم النتائج عن طريق الملائمة والتمثيل الصادق للطريقة المستعملة.
4. العمل على قياس شفافية الإبلاغ المالي على وفق المقياس العالمي (S&P) أو اعتماد مؤشر عراقي يتلائم مع البيئة العراقية سنوياً من هيئة الأوراق المالية خدمة لمتطلبات المستثمرين لتساعدهم في إتخاذ القرارات الاستثمارية.
5. تبني جميع الوحدات العراقية مبادئ الشفافية وفتح دورات تدريبية خاصة بتحديث معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية للقائمين على إعداد التقارير المالية، لتضمن معلومات ذات مستوى عالٍ من الشفافية.
6. تضمين التقارير المالية السنوية المفصح عنها بيان منهج القياس المحاسبي المتبع في قياس عناصر القوائم المالية.
7. مراقبة الوحدات الإقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مع اطلاعها وإلزامها بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، واعتمادها بشكل رسمي وملزم لإعادة الثقة في سوق العراق للأوراق المالية، عن طريق توعية المستثمرين بأهمية معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بانها تسهم في اعطائهم معلومات شفافة تجعل قراراتهم الاستثمارية أكثر رشداً.

8. العمل على رفع مستوى التنسيق بين الوحدات الإقتصادية المدرجة في السوق العراق للأوراق المالية وبين الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والتدريبية العراقية لمزج المعرفة النظرية بالخبرة العملية للقائمين في تلك الوحدات الإقتصادية.
9. ضرورة قيام المصارف التجارية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية بتحسين مستوى الشفافية عن طريق الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنشاط المصرف كافة، وعن استعمال أفضل طرائق القياس المحاسبي المعدة على وفق المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية.
10. ضرورة قيام سوق العراق للأوراق المالية على تأسيس نظام جيد للشفافية بالبيانات المالية والمعلومات وطرائق القياس المحاسبي المعدة على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، لا تقوم فقط بتوفير كمية وجودة والتوقيت الملائم للمعلومات المالية، بل يتعدى ذلك إلى الإلتزام بالمبادئ والقيم الاخلاقية لخلق بيئة مناسبة للشفافية.
11. تأسيس مركز بحثي في سوق العراق للأوراق المالية يتولى عقد لقاءات سنوية أو نصف سنوية مع المستثمرين الموجودين في السوق لمعرفة مقترحاتهم ودراساتها والتوصل إلى المتطلبات التي ينبغي على المصارف تحقيقها، ومفاتها للإلتزام بها للوصول إلى أعلى مستوى من جودة المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها المستثمرين في إتخاذ قراراتهم .
12. تضمين مؤشرات الشفافية بنود تتعلق بالإفصاح عن طرائق القياس كطرائق القياس بالقيمة العادلة على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية المتضمنة المستويات الثلاثة، كون مؤشرات (S&P) لم تتضمن أي فقرة تدل على ضرورة الإبلاغ عن طرائق القياس أو فقرات تختص بالقياس بالقيمة العادلة.
13. الأهتمام بالأسواق المالية وزيادة كفاءتها وفعاليتها عن طريق الدعم الحكومي من جهة ومنظمات المجتمع المدني ومرفقي التجارة والصناعة فضلاً عن الجهات ذات العلاقة لضمان تنشيط الحركة الاستثمارية الداخلية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

### عناوين بحوث مقترحة :

1. دور القياس بالقيمة العادلة في معالجة مشاكل الأصول والإلتزامات الخفية.
2. أطار مقترح لقياس الدخل الحقيقي للوحدات الإقتصادية العراقية في ظل معيار (IFRS 13).

## الفصل الخامس

### الاستنتاجات والتوصيات

- المبحث الأول: الاستنتاجات

- المبحث الثاني: التوصيات

## قائمة المصادر:

### القران الكريم

### أولاً: التقارير والكشوفات المالية:

1. التقارير السنوية لمصرف بغداد لعامي (2015، 2016)

2. التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري لعامي (2015، 2016)

### ثانياً: الكتب العربية:

1. ابو المكارم، وصفي عبد الفتاح (2000)، " المحاسبة المالية المتوسطة، القياس والتقييم والافصاح المحاسبي" الطبعة الاولى- دار الجامعة الجديدة للنشر- الاسكندرية.
2. أبو كريم، أحمد فتحي، (2009) "الشفافية والقيادة في الإدارة"، الطبعة الأولى- دار حامد للنشر والتوزيع- عمان- الأردن.
3. ابو نصار، محمد و حميدات جمعة ( 2008 ) " معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي" الجوانب النظرية والعلمية - دار وائل - عمان - الاردن.
4. البلقاوي، احمد راهي (2009) " نظرية محاسبية" الطبعة العربية- دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع- عمان- الاردن - تعريب من قبل (ا.د رياض العبدالله) ومراجعة(ا. د طلال الجاوي).
5. الجاوي، طلال محمد علي وحيدر علي المسعودي (2014) "المحاسبة المالية (المتوسطة)" على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - الطبعة الثانية - دار الكتب - كربلاء - العراق.
6. الجاوي، طلال محمد علي وحيدر علي المسعودي،(2018) "المحاسبة المالية (المتوسطة)" على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية- الطبعة العربية الأولى - مؤسسة دار الكتب - كربلاء - العراق.
7. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2012) " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " الجزء (أ) - اطار المفاهيم والمتطلبات ، مجموعة طلال ابو غزالة- عمان- الاردن.
8. جون وايلي،(2006) "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" كتاب و دليل- المطابع المركزية- عمان-الاردن .
9. الحميد، عبد الرحمن بن ابراهيم (2009)"نظرية محاسبية" الطبعة الأولى- مكتبة الملك فهد- الرياض- السعودية.
- 10.حنان، رضوان حلوة (2003)"بدائل القياس المحاسبي المعاصر"الطبعة الاولى- دار وائل للنشر والتوزيع- الاردن.
- 11.الحيالي، وليد ناجي(2007) "نظرية محاسبية"، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، الموقع <http://www.ao-academy.org/docs/index.php?f1=nadharyatN?%20almuhasaba-1pdf> .
- 12.السيد، سيد عطا الله (2009)"المفاهيم المحاسبية الحديثة"الطبعة الأولى-دار الراية للنشر والتوزيع-عمان الاردن.
- 13.شحادة، حسين خليل (2005) "معهد الدراسات المصرفية"- وحدة التدريب - الكويت <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=62883>
- 14.الشيرازي، عباس مهدي،(1990) " نظرية المحاسبة" الطبعة الأولى- دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع- قسم المحاسبة والمراجعة-جامعة الكويت.
- 15.طارق عبد العال محمد،(2005)"حوكمة الشركات" الطبعة الأولى - دار المعرفة- الإسكندرية - مصر.
- 16.طالب، علاء فرحان والمشهداني، ايمان شيحان (2011) " الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف" - دار صنعاء - عمان - الاردن.

17. طالب، علاء فرحان، والعامري، علي الحسين حميدي، (2014)، "استراتيجية الفساد الإداري والمالي - مدخل تكاملي"، الطبعة الأولى - دار الأيام للنشر والتوزيع - عمان - الأردن.
18. العامري، محمد علي (2007) " الإدارة المالية" الطبعة الأولى - دار المناهج للنشر والتوزيع \_ عمان - الاردن.
19. العامري، محمد علي(2010) " الإدارة المالية المتقدمة " الطبعة الأولى - مكتبة الجامعة - دار الثراء للنشر والتوزيع.
20. عبد الحميد، عبد المطلب(2000) " العولمة واقتصاديات البنوك "الدار الجامعية -مصر .
21. لطفی، امین السیداحمد،(2010) "المراجعة وحوكمة الشركات" الدار الجامعية - الاسكندرية - مصر  
http://41.67.53.39/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=33273
22. مصطفى، ابراهيم، وآخرون (1989) " المعجم الوسيط" مجمع اللغة العربية القاهرة - الطبعة الثانية - دار الندوة- تركيا.
23. مطر، محمد، والسويطي، موسى (2008) " التأسيس النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات - القياس العرض والإفصاح" - الطبعة الثانية - دار وائل للنشر - عمان - الاردن.
24. الموسوي، منعم زمزير(2009) ، "بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات"- دار وائل للنشر، عمان - الأردن  
http://library.meu.edu.jo/cgi-bin/koha/opac-
25. النقيب، كمال عبد العزيز (2004) " مقدمة في نظرية محاسبية " الطبعة الأولى- دار وائل للنشر - عمان - الاردن.
26. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (2016)، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " (IFRS) معيار قياس القيمة العادلة (IFRS 13).
- ثالثاً: المجالات والدوريات :**
1. ابراهيم، محمد المعتر المجتبى (2015) " دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار " دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية- المجلد السادس - العدد السادس عشر.
2. أبو العز، نهلة (2009) "جودة التقارير المالية "، جريدة الأهرام الاقتصادي ، متوفر على الموقع :  
(<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=83458&eid=843>)
3. أحمد، ولاء ربيع عبد العظيم،(2013) " التجارب الدولية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في ضوء النشر الإلكتروني للقوائم المالية"- مجلة الفكر المحاسبي -كلية التجارة جامعة عين شمس - الجزء الأول .
4. اسماعيل، ابراهيم يعقوب، هلال يوسف صالح، (2016) "امكانية تطبيق نماذج القيمة العادلة في قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية " بحث تطبيقي في عينة من المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية - مجلة العلوم الاقتصادية - العدد 2 .
5. البشتاوي، سليمان حسين والمبيض، احمد محمد(2008) " تأثير محاسبة القيمة العادلة على الملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الاردنية" ، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية ، العدد الاول، بورسعيد ص ص 57-74.
6. التميمي، عبد الأخوة (2005) " الشفافية والنزاهة والمتهم بريء حتى تثبت إدانته "، مجلة الحوار والتقدم، العدد 1402.

7. التميمي، ناظم شعلان جبار و شاكر، صلاح صاحب، (2009) "دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات : بحث تحليلية للقوائم المالية للشركة العامة للصناعات المطاطية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية - العدد التاسع- المجلد الثالث- بغداد - العراق .
8. الجاوي، طلال محمد علي ومحمد عبد علي ال فتح الله،(2014) " تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم " منشور في المجلة العراقية - العدد(42) - المجلد(10) - بغداد-العراق.
9. الجعارات، خالد جميل (2006):"قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية" المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار " المحاسبة في خدمة الاقتصاد" عمان- الأردن.
10. حسون، صبحي (2013) "قياس مدى شفافية السياسة النقدية لعينة من المصارف المركزية دراسة تحليلية"- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية- العدد-(2072778) الإصدار (34)- كلية بغداد للعلوم الاقتصادية- العراق.
11. حسين، ليث سعد الله، شهاب عدنان محمد وصديق مصطفى محمد، (2010)، "خصائص شفافية المعلومات المصرفية وتأثيرها في الرقابة الداخلية - دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في بعض مصارف الموصل"، مجلة تنمية الرافدين- المجلد (32) - العدد (101)- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل.
12. حسين، وسام نعمة (2011) "مدى مساهمة المدقق الداخلي في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبية الدولية" - مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية- العدد (22)- المجلد(7)- كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة تكريت - العراق.
13. حمد، مجيد عبد زيد (2010) " دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات من وجهة نظر المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية"- مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية - المجلد (12)- العدد(4)- كلية الإدارة و الاقتصاد - جامعة القادسية .
14. حمد، محمد معتصم إبراهيم و النجيب، اسماعيل محمد (2015): " بدائل القياس المحاسبي ودورها في إدارة الارياح في المنشأة الصناعية "بالطبيق على المنطقة الصناعية الخرطوم بحري، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية 2015 (1) 16 vol.
15. حمد، منى كامل وجلييلة عيدان الذهبي، (2016) " أنموذج مقترح للشفافية والإفصاح لدعم القطاع الزراعي" بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثامن - المؤتمر الحادي عشر (رؤى أكاديمية للإصلاح الإقتصادي والمالي والإداري في العراق ).
16. خالد، مقدم (2016)" معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية وتأثير جماعة الضغط: المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09)الأدوات المالية"- المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية-العدد الثاني- جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر.
17. خضير، مجيد علاوي، (2014) "القياس والإفصاح المحاسبي لصادفي الاصول المحاسبية بأستعمال مبدأ القيمة العادلة" - بالتطبيق على شركة بغداد لأنتاج المواد الانشائية - مساهمة مختلطة - المعهد التقني - الديوانية - مجلة جامعة بابل- العلوم الانسانية - المجلد 22 العدد 6 .
18. خوري، نعيم سبابا،(2003) "اين يقف الأردن من التحكم المؤسسي"- جمعية المحاسبين القانونيين الاردن-المؤتمر الخامس- عمان- الاردن.
19. دهمش، نعيم وابو ذر ، (2006) " موثوقية وملائمة القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين - عمان - الاردن.

- 20.الديب، شريف (2014) "التعرف على مؤشر ستاندرد آند بورز (S&P)"، متاح على الموقع:
21. الريشاني، سمير(2011) " مفهوم القيمة العادلة في بيئة الاعمال السورية \_ بحث ميدانية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية - المجلد السابع والعشرون - العدد(2) - دمشق- سوريا.
- 22.زويلف، إنعام محسن حسن ( 2013)" الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ودورها في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي" بحث منشور - كلية العلوم والاقتصاد - الجامعة الزيتونة الاردنية- عمان- الاردن.
- 23.السعدني، مصطفى حسن بسبوني،(2007)" الشفافية والافصاح في حوكمة الشركات " بحوث- مبادئ وممارسات حوكمة الشركات-المنظمة العربية للتنمية الإدارية- القاهرة - مصر .
- 24.سلمان، عامر محمد وعوجه، حسنين كاظم (2012) " نماذج القياس والأفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة" كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد- مجلة العلوم الاقتصادية والادارية - المجلد الثامن عشر - العددالتاسع والستون .
- 25.السهلي، محمد بن سلطان (2011):" مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية" كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود - تصدر من الجمعية السعودية للمحاسبة- المجلد (10) العدد(2).
- 26.شنوف، شعيب و اسماء زاوي (2009) " دور محاسبة القيمة العادلة في الازمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية يومي 20 و 21 أكتوبر جامعة سطيف في الجزائر .
27. عبد الزهرة، كزار سليم، حسنين كاظم وعوجه، حسنين راغب طلب(2013) " قياس القيمة العادلة للأسهم العادية باستعمال نموذج مضاعف الربحية"دراسة تطبيقية في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، جامعة الكوفة- كلية الادارة والاقتصاد - المحاسبة -منشورة بالسنة التاسعة- العدد التاسع والعشرون .
- 28.عبد الفتاح، محمد (2002) "الافصاح عن القيمة العادلة لبنود الاصول طويلة الاجل وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية وموقف المراجع " دراسة ميدانية ، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني ، جامعة عين الشمس، القاهرة.
- 29.عبود، سالم محمد،(2009)" الازمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية" بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث للفترة 28 و 29 ابريل في عمان- الاردن.
- 30.العنقري، محمد سليمان (2013) " إعلان نتائج الشركات بحاجة لتطوير" ، متاح على الموقع الآتي :
- 31.فلوح، صافي، عيسى هاشم حسن (2011) : "محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين "، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (33) العدد (1).
- 32.المالكي، ايمان جليل ياشخ (2015)"الإفصاح عن معلومات المخاطر الائتمانية"مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية- تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد - جامعة واسط - العدد(17).
- 33.مطر محمد، نور عبد الناصر، القشي ظاهر (2009) " العلاقة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية" المؤتمر العلمي الثالث، كلية العلوم الإدارية والمالية- جامعة الاسراء- الاردن.
- 34.مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (2014)" أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية" - دراسة نظرية تطبيقية- جرى دعم المشروع بواسطة عمادة البحث العلمي بجامعة سلمان بن عبد العزيز عن طريق المقترح البحثي رقم 1609 2014/02/



35. النجار، جميل حسن(2013): "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية" دراسة تطبيقية، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال - المجلد (9) العدد(3).

36. يوسف بوخلخال (2012)، "أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي (camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية"- مجلة الباحث - جامعة قاصدي مرياح ورقلة- العدد العاشر.

#### رابعاً: الرسائل والاطاريح العربية:

1. ابو رحمة، سيرين سميح،(2009) "السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة"، دراسة تطبيقية في المصارف التجارية الفلسطينية- رسالة ماجستير - المحاسبة - كلية التجارة\_ الجامعة الاسلامية - فلسطين.
2. بركه، حنان (2015)"وجه قصور الكلفة التاريخية في المعالجة المحاسبية للتضخم بالقوائم المالية" دراسة حالة في مؤسسة EDIMMA بالوادي، رسالة ماجستير - قسم علوم التيسير - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير - جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.
3. بركه، حنان، نجوى محمودي(2013) " قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة (IAS) و(IFRS) ، دراسة حالة النظام المحاسبي المالي"، رسالة ماجستير - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير.
4. بوحفص، قويدري، (2014) " تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية" دراسة ميدانية - رسالة ماجستير - قسم العلوم التجارية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير-جامعة قاصدي مرياح.
5. بورقية، شوقي (2011)، " الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية"- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة - جامعة فرحات عباس - سطيف.
6. الجاوي، طلال محمد علي والخفاجي، ايمان جواد احمد (2017) " قياس مدى شفافية الإبلاغ المالي للشركات العراقية وفق مقياس (S&P)- رسالة ماجستير - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء.
7. جقميري، وائل محمد عادل(2012) " أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية" رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة -جامعة دمشق.
8. الجميلي، هدى امين عليوي،(2016) " قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية المدرجة بسوق العراق للاوراق المالية، بحث تطبيقي في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية-رسالة ماجستير - علوم المحاسبة\_كلية الادارة والاقتصاد\_جامعة كربلاء- العراق.
9. حنان، سعدي سيف (2014) " القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية " دراسة حالة مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان - SCHB - قسنطينة - رسالة ماجستير - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير - جامعة قسنطينة.
10. الزغي، يامن خليل(2005)"القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان " دراسة ميدانية -رسالة ماجستير(غير منشورة) في المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة اليرموك-اردن-الاردن.
11. سارة، بلعزیز (2015) " دراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار (IFRS 13) في البيئة الجزائرية، رسالة ماجستير - قسم العلوم التجارية - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير - جامعة قاصدي مرياح - ورقلة.

12. سالم، فضل كمال(2008)"مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على إتخاذ القرارات الحالية" دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في قطاع غزة -رسالة ماجستير- كلية التجارة - الجامعة الاسلامية - غزة.
13. سعاد، بورويصة (2010) " أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة" - كلية العلوم الاقتصادية - وعلوم التسيير - أطروحة دكتوراه - الجزائر.
14. سمية، ناجي (2016) " متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المعيار الاول : عرض البيانات المالية" رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - الجزائر.
15. سويد، بسمة، (2012) " دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي الكلفة التاريخية والقيمة العادلة" رسالة ماجستير - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية - جامعة مراح .
16. صلاح، حواس (2008)"التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي" أطروحة دكتوراه ، قسم علوم التسيير - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر - الجزائر.
17. صيام ، وليد زكريا (2006)، "أثر القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.
18. الطرايره، جمال علي عطيه (2005) "التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الاردن"- أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا .
19. عابد، محمد نواف حمدان(2016)" دراسة تحليلية لأنعكاسات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية على سعر السهم للوحدة الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين في ظل الازمة المالية العالمية ": دراسة ميدانية اطروحة دكتوراه في المحاسبة - كلية إدارة الأعمال - جامعة الجنان - طرابلس - لبنان .
20. العارضي، نورس كاظم عبيد،(2017) " استخدام نماذج التنبؤ بالأرباح لقياس القيمة السوقية للأسهم " دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية- رسالة ماجستير - علوم المحاسبة - كلية الادارة والاقتصاد- جامعة القادسية .
21. عاشور، عثمان زياد (2008) "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية على وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) : دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين"، رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين.
22. عبد الحميد، حسياني(2010)" أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات" رسالة الماجستير في العلوم التجارية -كلية العلوم الاقتصادية- العلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر .
23. عبد الرحمن ، عبد الله سعيد عبد الرؤوف(2012) "دور الإفصاح والشفافية في تقوية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على مستقبل التنمية بالدول النامية" - رسالة ماجستير - كلية التجارة -جامعة المنوفية.
24. عبد الرحمن، احمد رجب عبد الملك (2010)" قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي " دراسة نظرية وتطبيقية - مدخل ضبط معايير المحاسبة السعودية ، استاذ المحاسبة المشارك - جامعة الملك فيصل - السعودية.
25. عبيدات، سامر فخري محي الدين،(2008) "استخدام كلفة التمويل في تقييم الأسهم العادية" رسالة ماجستير - جامعة اهل البيت - عمان - الاردن.

26. العش، مروان، (2004)، الشفافية والفساد- قضايا عربية- متوفرة على <http://www.ArabTopics.com>.
27. عصام الدين محمد متولي (2003) " تطوير التقارير والقوائم المالية المنشورة بسوق الخرطوم للأوراق المالية" - رسالة ماجستير - دار جامعة ام درمان الاسلامية - الخرطوم- السودان .
28. العمري اصيلة و بروبة ألهم (2014) " تطبيق القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي في الجزائر، بين مساهمتها في ضمان معلومة محاسبية جيدة وعوائق تكييفها في البيئة المحاسبية الجزائرية"، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة.
29. فتح الله، محمد عبدعلي محمد (2014) "تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم" - رسالة ماجستير في علوم المحاسبة - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد.
30. فراح، ايمان، (2017) " انعكاسات معايير الإبلاغ المالي IFRS على فعالية نظم المعلومات المحاسبية" رسالة ماجستير في علوم مالية ومحاسبية- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية- قسم علوم التسيير- جامعة الجبالي بونعامة - خميس مليانة.
31. فلة، حمدي (2017) " تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة الكوابل- اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية- قسم المحاسبة- جامعة محمد خضير- الجزائر.
32. فوزية، هلاي و عمران خديجة (2016) " جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي scf"، دراسة حالة : مؤسسة الإسمنت بالحساسنة ووحدة الأكياس بعين الحجر- رسالة ماجستير - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- قسم العلوم الاقتصادية- جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة.
33. لخضر، سي محمد(2017) "أسس وقواعد التقييم المحاسبي" دراسة تحليلية نقدية، أطروحة دكتوراه علوم التسيير - جامعة باتنة.
34. مردان، زيد عائد (2012) " القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية وتحسين مؤشرات الأداء المالي" بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية المساهمة، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة -كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة.
35. المشهداني، عبد الرحمن حمود (1995) " تحليل وتقويم الاستثمار بالأسهم العادية " دراسة تطبيقية في سوق بغداد للأوراق المالية - رسالة ماجستير - كلية الادارة والاقتصاد-جامعة بغداد.
36. المطيري، منصور فيحان ديسان(2011) "مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية - رسالة ماجستير في المحاسبة - جامعة الشرق الاوسط.
37. نجار، حياة (2014) "ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية" أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية.
38. نورة، عريف (2011) " إشكالية القياس المحاسبي لعناصرالقوائم المالية باستخدام مدخل الكلفة التاريخية " رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية - جامعة قاصدي سرباح \_ ورقلة.
39. يونس، خالد عبد الرحمن جمعة (2011) " أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للادوات المالية على عوائد الأسهم " دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير- قسم المحاسبة - كلية التجارة - الجامعة الاسلامية - غزة.

## المصادر والمراجع

## First : Book

1. Aerts, Walter & Walton Peter ( 2013)' Global Financial Accounting and Reporting: Principles and Analysis,Third Edition.
2. Alexander, david & Christopher Nobes (2010) "' **Financial Accounting'** an International Introduction Fourth Edition.
3. Aslanertik, B.E.(2009). **Fair Value Consideration During The Current Financial Crisis** Ecan Anadolu: Anadolu International Conference In Economics.
4. Atrill, Peter & Mclaney, Eddie (2011)' **Accounting And Finance'** For Non-Specialists, Seventh Edition, Printed by Ashford Colour Press Ltd., Gosport.
5. Bakker, Erwin, Edward Rands, T V Balasubramanian, Candice Unsworth, Asif Chaudhry, Minette van der Merwe, Danie Coetsee, Santosh Varughese, Chris Johnstone& Paul Yeung,(2017)" **Interpretation and Application of IFRS"** by John Wiley & Sons, Ltd. All rights reserved.
6. Belkoui, Ahmed Riahi, (2004) " **Accounting Theory"** Fifth Edition.
7. Besley, Scott & Brigham, Eugene F. ( 2005 )"Essentials of Managerial Finance", 13th Edition .Thomson :Mason,OH.
8. Boyd, Ken, Lita Epstein& Mark P. Holtzman,(2014)' **Accounting All-In-one For Dummies '** Ninth Edition Published By: John Wiley & Sons, Inc, in Canada.
9. Brigham, Eugene F &Ehrhardt, Michael. C, ( 2014)' **financial Managemant' theory & practice14e** Edition,South- Western.
10. Britton, Anne& Waterston, Chris(2010)' **Financial Accounting '** Fifth Edition.
11. Casu, Barbara, Claudia Girardone& Philip Molyneux(2015)" **Introduction to Banking"**, Second Edition, Pearson Education Limited (print and electronic)London.
12. Cavusgil, S. Tamer , Gary Knight & John R. Riesenberger,(2014)' **International Business** The New Realities, Third Edition, England. <http://www.pearsoned.co.uk>.
13. Chaudhry ,Asif, Craig Fuller, Danie Coetsee, Edward Rands, Minette van der Merwe, Paul Yeung, Santosh Varughese, Stephen McIlwaine&T V Balasubramanian, (2016) ' **nterpretation and Application of international financial Reporting Standards'**, John Wiley & Sons, Printed in the United States of America.
14. Christensen, Hans B. &Valeri Nikolaev,( 2009) " **Who uses fair value accounting for non financial assets after IFRS adoption ?"**, The University of Chicago Booth School of Business, February.
15. Codfrey ,Iayne, Allan Hodcson, Ann Taka, Jane Hamilton, Scott Holmes (2010)" **Accounting Theory"**, 7th Edition, John Wiley & Sons Australia, Ltd Wiley.
16. Donleavy, Gabriel (2016) ' **An Introduction To Accounting Theory'** First Edition.
17. Eldon S. Hendriksen& Michael F. Van Breda(1982) ' **Accounting Theory'** Fifth Edition.
18. Gregoriou ,Greg N. & Mohamed Gaber,(2006)"**International Accounting Standards, Regulations, and Financial Reporting"**, First edition, , Elsevier Ltd.

All rights reserved, <http://elsevier.com/locate/permissions>, and selecting Obtaining permission to use Elsevier material.

19. Harrison Jr. Walter T, Charles T. Horngren, C. William (Bill) Thomas, Wendy M. Tietz & Themin Suwardy (2018)' **Financial Accounting'** International Financial Reporting Standards, Eleventh Edition.
20. Harrison Jr. Walter T, Charles T. Horngren, C. William (Bill) Thomas, (2013)' **Financial Accounting'**, Ninth Edition. <http://downloadslide.blogspot.com/>.
21. ICAEW, (2011) ' **Measurement In Financial Reporting'** Information For Better Markets Initiative.
22. Istavan , Donald , F., & Avery , Clarence , Y," **Accounting Principles"** , Harcourt Brace , 1990.
23. Kieso, Don , Jerry Weygandt& Terry Warfield(2013)" **Intermediate Accounting"** Fifteen Edition.
24. Kieso, Don , Jerry Weygandt& Terry Warfield(2016)" **Intermediate Accounting"** 16th Edition.
25. Kieso, Don& Jerry Weygandt, Terry Warfield(2014)" **Intermediate Accounting"** second Edition.
26. Kotheri, jagdish& elisabetta Barone,(2011) '**advanced financial accounting'** an international approach, pearson education limited.
27. Megginson,William,ScottB.,Smart&JohnR.Graham,(2010)"**Financialmanagement** " ,3<sup>rd</sup>ed,South-Western.
28. Melville, alan (2017) '**international Financial Reporting'** sixth Edition.
29. Mishkin,Frederic,S.,&Stanleyg.,Eakins,(2009) Financial markets and Institutions,6<sup>th</sup> Ed,Prentice Hall.
30. Mongiello,Marco, (2010)" **International financial Reporting'** First edition Book Boon.Com.
31. Needles, Belverd,(2014),' **Principles of Accounting'** Printed in the United States of America, Twelfth Edition.
32. Obert ,Robert, Pratique des Normes IFRS(2006) 3 eme édition, DUNOD, Paris.
33. Paramasivan .D, Subramanian .T (2008) "**Financial Management"** <https://www.abebooks.com/9788122425734/Financial-Management-Paramasivan-Subramanian-8122425739/plp>
34. Penman,Stephen H,(2013)' **Financial Statement Analysis And Security Valuation'** Fifth Edition, Printed In Singapore.
35. Porter, Gary A & Curtis L. Norton (2015) '**Financial Accounting'** The Impact on Decision Makers, Ninth Edition.
36. Robert R . Sterling, '**Theorg of The Measurement of Enterprise Income'**, Kansas, 1970 ,Page: 77-78.
37. Schoenebeck, Karen P& Mark P. Holtzman (2013) '**Interpreting And Analyzing Financial Statements'** Sixth Edition.
38. Smart,ScottB.,& Megginson, WilliamL,(2009)**Introduction to financial Managemant**,2<sup>nd</sup> ed Edition, South-Western.

39. Spiceland, J. David, James F. Sepe, Mark W. Nelson (2013) " **Intermediate Accounting**" Seventh Edition.
40. Spiceland, J. David, James F. Sepe, Mark W. Nelson, Wayne B. Thomas (2016) ' **Intermediate Accounting**' Eighth Edition.
41. Spiceland, J. David, Mark W. Nelson & Wayne B. Thomas (2013) ' **Intermediate Accounting**' Ninth Edition.
42. Spiceland, J. David, Mark W. Nelson & Wayne B. Thomas (2018) ' **Intermediate Accounting**', Ninth Edition.
43. Steven S.S & John Willey, Sons (1951) "**Mathematics Measurement And Psychophysics**" Handbook Experimental Psychology, Ed.
44. Suprmanyam K.R & John J. Wild (2009) "**financial statement analysis**" Tenth Edition.
45. Wahlen, James M., Stephen P. Baginski & Mark Bradshaw (2011) ' **Financial Reporting Financial Statement Analysis And Valuation**' seventh Edition South-Western.
46. Warren, Carl S, James M. Reeve & Jonathan Duchac, (2014), '**Corporate Financial Accounting**' 12e
47. Weygandt, Jerry & Don Kieso, Paul D. Kimmel, (2013) " **Financial Accounting**" IFRS Second Edition.
48. Whittington, O. Ray, (2015) " **Financial Accounting And Reporting**' Canada, Wiley CPA Aexcel Exam Review Study Guide.

## **Second : thesis**

1. Artemyeva, Anastasia, (2016) ' Impact of IFRS 13 on disclosure requirements under fair value hierarchy Case: Industrial sector in Finland.
2. Cheung, Yan –Laung, Jiang, Ping, Tan, Weigiang (2010) " **A transparency Disclosure Index Measuring Disclosures : Chinese listed Companies**", Journal homepage : [WWW.Elsevier.com/Locate/jaccpubpol](http://WWW.Elsevier.com/Locate/jaccpubpol) .
3. Danbolt, J, And Rees, W A, (2004) "**Test Of Fair Value Accounting Under Extreme Condition** " Working Paper, Department Of Accounting And Finance, University Of Glasgow..
4. Hajian, Najmeh, Rostami, Ali Asghar Anvari (2014) " **Transparency And Disclosure Indices In Emerging Market**", the Macrotheme Review, A multidisciplinary journal of global macro Trends, N.3, V.3, Tarbit Modares University, Tehran, Iran.
5. Hodder, Leslie, Patrick Hopkins & Katherine Schipper, (2014) " Fair Value Measurement in Financial Reporting" Foundations and Trends in Accounting, Vol. 8, Nos. 3–4 (2013) 143–270.
6. Kazmouz, Bassam (2010) ' **the effect of applying fair value on the financial statements of uk leading companies**', university of Essex, the Essex Business School
7. Landsman, Wayne, (2006) "**Fair value accounting for Financial instruments: Some implications for Bank regulation**", BIS working papers, No209.

8. Patel, Sandeepa, Amrabalic, Liliancebwakira (2002), "**Measuring Transparency And Disclosure At Firm Level In Emerging Markets**" Review, No. 4, Vol.3, New York, USA.
9. Piri, Roghayeh, Abdoli, Mohammadreza, Homayoon, Ali (2013) "**A study of The Effects of Financial Reporting Transparency on the Quality of Earning in Companies Listed in Tehran Stock Exchange**" , Journal of Educational Azed University, Iran .
10. Shamkuts, volha. (2010): "**Fair value Accounting**" , University of Iceland, (unpublished master dissertation). Faculty of Business Administration.
11. Sundgren, Stefan. 2013. Is fair value accounting really fair? A discussion of pros and cons with fair value measurement, Available at: <http://studylib.net/doc/8783251/a-discussion-of-pros-and-cons-with-fair-valuemeasurement>.
12. Yarnold, J., Ravlic, M. (2014). **IFRS 13 and investing decisions** Available <http://www.diva-portal.se/smash/get/diva2:768148/FULLTEXT01.pdf>.

### Third : articles

1. AASB (2011), '**Fair Value Measurement By Not- For-Profit Entities**, Available At: [http://www.aasb.gov.au/admin/file/content/102/e3/mar\\_2011ap\\_9.2Issues\\_paper\\_FVM\\_NFP\\_Issues.pdf](http://www.aasb.gov.au/admin/file/content/102/e3/mar_2011ap_9.2Issues_paper_FVM_NFP_Issues.pdf).
2. Ahmed, Sultan ,(2014), "**To Study The Adoption Of International Accounting and Auditing Standards On Improving Corporate Governance Effectiveness in Yemeni Banks: Field Study**", Ph.D. Dissertation, BAMU, Aurangabad, India
3. Ann, Florini, behind closed doors ,( 2004) Governmental Transparency Gives Way to Secrecy, Harvard International Review, <http://hir.harvard.edu/articles/?id=1209>.
4. Archon, Fung, Gaham, Maryand weil, David, (2003), The Political Economy of Transparency : what makes disclosure policies effective?
5. Ashford, Chea (2011), Fair Value Accounting: Its Impacts on Financial Reporting and How It Can Be Enhanced to Provide More Clarity and Reliability of Information for Users of Financial Statements.
6. Aurora, Cristina & Bunea-Bontas (2013) '**Valuation Techniques Used In Fair Value Measurement**' Available at: <http://www.strategiimaneriale.ro/papers/130512.pdf>
7. Barth, M. E., & Schipper, K. (2008). " Financial Reporting Transparency", Journal of Accounting, Auditing & Finance.
8. Barth, M.E., Beaver, W.H. and Landsman, W.R. (2001), "The relevance of the value relevance literature for financial accounting standard setting: another view", Journal of Accounting and Economics, Vol. 31 No. 1.
9. Barth. M (2006) Including estimates of the future in today's financial statements Accounting Horizons, [http://refhub.elsevier.com/S01618938\(15\)000113/sbref0015](http://refhub.elsevier.com/S01618938(15)000113/sbref0015)
10. Beest ,Ferdyn van, Geert Braam & Suzanne Boelens (2009) " Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics" Nijmegen Center for Economics (NiCE Institute for Management Research Radboud University Nijmegen P.O. Box 9108, 6500 HK Nijmegen, The Netherlands, <http://www.ru.nl/nice/workingpapers>.
11. Botosan, C. (2004). Discussion of a framework for the analysis of risk communication The International Journal of Accounting.



12. Buijze, Anoeska (2013) "The Six Faces of Transparency", This article is published in a peer-reviewed section of the Utrecht Law Review 3, Volume 9, Issue 3 (July) 2013 | URN:NBN:NL:UI:10-1-112934.
13. Burkhardt, K. and R. Strausz, (2006), The effect of fair value vs. book value accounting on banks. Working paper, Free University of Berlin
14. Bushman ,Robert M.(2016) " Transparency, Accounting Discretion, and Bank Stability"[https://www.newyorkfed.org/medialibrary/media/research/epr/2016/epr\\_2016-transparency-accounting\\_bushman.pdf?la=en](https://www.newyorkfed.org/medialibrary/media/research/epr/2016/epr_2016-transparency-accounting_bushman.pdf?la=en)
15. Bushman R., J. Piotroski, and A. Smith, (2001) What Determines Corporate Transparency, Unpublished paper, University of Chicago.
16. Bushman Robert M. and J. Smith Abbie,(2003) Transparency, Financial, Accounting Information, and Corporate Governance, FRBNY Economic Policy Review, April, 2003.
17. Bushman, Robert, pitroski, Joseph & Smith Abble, (2004) 'what determine corporate transparency ', journal accounting research, vole 42. No two. U.S.A.
18. Cairns ,David, Dianne Massoudi, Ross Taplin& Ann Tarca (2010)' IFRS Fair Value Measurement And Accounting Policy Choice In The United Kingdom And Australia, <http://www.elsevier.com/locate/bar>.
19. Cellophane,(2017)" The EU Principles in Public Procurement. Transparency – Origin and Main Characteristics" Springer International Publishing AG 2017.
20. De jager, Phillip, "Fair Value Accounting, Fragile Bank Balance Sheets and Crisis A model", 2014.
21. Easley, D., and M. O'Hara. (2004). "Information and the Cost of Capital." Journal of Finance 59.
22. EC staff consolidated version as of (2011) For Information Purposes Only International Accounting Standard Presentation of Financial Statements <http://www.frascanada.ca/international-financial-reporting-standards/resources/unaccompanied-ifrss/item45596.pdf>
23. Ehalaiye, Dimu, Mark Tippett, Tony van Zijl, (2016),' **The predictive value of bank fair values'** Pacific-Basin Finance Journal.
24. Eidomiaty,Tarek I & Choi, Chong Ju.(2004)' **Corporate Governance And Strategic Transparency** :East Asia In The International Systems.
25. Fernandez-Feijoo, B., Romero, S., & Ruiz, S. (2014). Effect of Stakeholders' Pressure on Transparency of Sustainability Reports within the GRI Framework, Journal of Business Ethics.
26. Financial Accounting Standards Board (FASB), 1991, Disclosures about Fair Value of Financial Instruments. Statement of Financial Accounting Standards No. 107, Norwalk, CT: FASB.  
A-, 2011b, Accounting for financial instruments summary of decisions reached to date during redeliberations as of October, 20, 2011, Norwalk, CT: FASB. [http://www.fasb.org/cs/ContentServer?c=Document\\_C&pagename=FASB%2FDocument\\_C%2FDocumentPage&cid=1176156422130](http://www.fasb.org/cs/ContentServer?c=Document_C&pagename=FASB%2FDocument_C%2FDocumentPage&cid=1176156422130)  
B-, 2007a, Business Combinations, Statement of Financial Accounting Standards No. 141(r), Norwalk, CT: FASB.
27. Frank,B.G.,&Thomas, H., (2004) "on The Value of Transparency In Agencies With Renegotiation" , Journal of Accounting Research Vol .42 ,No 5, December .
28. Gao,Pingyang,(2012) " A Two –Step Representation of Accounting Measurement , The University of Chicago Booth School of Business".
29. Gjorgieva, Olivera -Trajkovska, Riste Temjanovski , Blagica Koleva(2016)" Fair Value Accounting – Pros And Cons Issn 1857-9973 657.92.

30. Greenberg, Michael D., Eric Helland, Noreen Clancy, & James N. Dertouzos, (2013) " Fair Value Accounting, Historical Cost Accounting, and Systemic Risk Policy Issues and Options for Strengthening Valuation and Reducing Risk, RAND Corporation.
31. Gregory J., Holly & Lilien, Jason R., (2003) ' The Role of Audit Committee In Corporate Governance, Center For International Private Enterprise, CIPE
32. Haque. M.s, (2006) Modernising: government The way forward- An analysis, Internationa Review of Administrative.
33. Heem, G. (2004). Lire les états financiers en IFRS, Éditions d'Organisation, Paris International Financial Reporting Standards IFRS: official rules issued on January the 1st, (2009). CECCAR Publisher, Bucharest.
34. Herrmann, Don, Shahrokh M. Saudagaran, Wayne B. Thomas (2006)' **The quality of fair value measures for property plant, and equipment.**
35. Hosseini, Mahmood, Alimohammad Shahri, Keith Phalp & Raian Ali, (2017)" "Engineering transparency requirements: A modelling and analysis Framework" , Faculty of Science and Technology, Bournemouth University, UK <http://www.elsevier.com/locate/is>.
36. International Accounting Standards Board. (2006). Discussion Paper: Preliminary Views on an Improved Conceptual Framework Financial Reporting: The Objective of Financial Reporting and Qualitative Characteristics of Decision-useful Financial Reporting Information. London: IASB.
37. Ionescu, A. (2015) Neutralité neutrosophique et expressivité dans le style journalistique, Neutrosophic Sets and Systems.
38. Iorgulescu, A., & Marcu, M. (2015). The relationship between national culture and organizational culture. Social Sciences and Education Research Review, 2(2),
39. Jahanshad, aziat, Haidarpor m Farzaneh & valizadeh, Yaser, (2014) 'relationship between financial information and transparency and financial performance of listed companies in Tehran stock Exchange', research journal of recent sciences Vol.3, March 2014.
40. Kundeliene, Kristina & Leitoniene, Sviesa (2015)" Business Information Transparency :Causes and Evaluation Possibilities" Kaunas University of Technology, Donelaicio str. 73, Kaunas LT-44249, Lithuania.
41. Lambert, R., C. Leuz, and R. Verrecchia. (2007). "Information Asymmetry, Information Precision and the Cost of Capital." University of Pennsylvania and University of Chicago working paper.
42. Lepădatu, Gheorghe V & Pîrnău, Mironela (2009)' **Transparency in Financial Statements (IAS/IFRS)**' European Research Studies, Volume XII, Issue (1) .
43. Maines, Lauren A & Wahlen, James M (2003)" The Nature of Accounting Information Reliability: Inferences from Archival and Experimental",. This paper is intended for discussion purposes at the 2003 AAA/FASB Financial Reporting Issues Conference.
44. Man Mariana, Răvaș Bogdan., Gădău Liana ( 2011) Management Studies Historic Cost Versus Fair Value Polish Journal.
45. Man, Mariana & Ciurea, Maria (2016)" Transparency of Accounting Information in Achieving Good Corporate Governance, True View and Fair Value" Available online at [www.sserr.ro](http://www.sserr.ro) Social Sciences and Education Research Review.
46. Millstein J.D., Ira M, (2003) ' The Role of The Board And Stakeholders In A corporate Governance, Control For International Private Enterprise .

47. Mohammadi, Shaban & Behrad Moein Nezhad ,(2015) "The role of disclosure and transparency in financial reporting" , International Journal of Accounting and Economics Studies ,Journal home page: [www.sciencepubco.com/index.php/IJAES](http://www.sciencepubco.com/index.php/IJAES)
48. Morse ,Jordan Gans, Mariana Borges, Alexey Makarin, Theresa Mannah Blankson, Andre Nickow& Dong Zhang,(2017)' Reducing Bureaucratic Corruption: Interdisciplinary Perspectives on What Works',northwestern.
49. Muller, K. and E. Riedl. 2002. "External Monitoring of Property Appraisal Estimates and Information Asymmetry." *Journal of Accounting Research* 40 (June).
50. Muller, Karl A., Riedl, Edward J& Sellhorn, Thorsten,(2008)," Causes and Consequences of Choosing Historical Cost versus Fair Value".
51. Navarro, A., & Rodríguez M (2007) The contribution of International accounting standards to implementing NPM in developing and developed countries *Public Administration and Developmen*.
52. Nissim, Doron& Stephen Penman,(2008)' Principles For The Application of Fair Value Accounting"CEASE, Center For Excellence In Accounting And Security Analysis .
53. Novoa, A., J. Scarlata, and J. Solé, (2008), Fair value accounting and procyclicality. *IMF Global Financial Stability Report - Financial Stress and Deleveraging Macro-Financial Implications and Policy*, Chapter 3.
54. Penman, S.H.(2007).' **Financial Reporting Quality** : Is Fair Value A Plus or A Minus ? ' **Accounting And Business Research**, Special Issue: International Accounting Policy Forum:33-44.
55. Poon, W. W. (2004). Using fair value accounting for financial instruments. *American Business Review*, 22.
56. Report Review of Fair Value Measurement in the IFRS financial statements 12 July 2017 | ESMA32-67-284.
57. Ronen, Joshua,(2008)' To Fair Value or Not to Fair Value: A Broader Perspective' *ABACUS*, Vol. 44, No. 2, 2008 ,doi: 10.1111/j.1467-6281.2008.00257.x
58. Sanahuja, Nebot, Adrián Manuel,(2014): **Fair Value Versus Historical Cost Valuation For Non Financial Fixed Assets: How Is Financial Information Affected?**
59. Securities and Exchange Commission (SEC), (2003), Study pursuant to section 108(d) of the Sarbanes-Oxley Act of 2002 on the adoption by the United States financial reporting system of a principles-based accounting system. <http://www.sec.gov/news/studies/principlesbasedstand.htm>
60. Shaffer , ,Sanders, (2011) Evaluating the Impact of Fair Value Accounting on Financial Institutions: Implications for Accounting Standards Setting and Bank Supervision
61. Shambaugh, George E.,& Elaine B. Shen (2018)" A clear advantage: The benefits of transparency to crisis recovery", *European Journal of Political Economy*.
62. Short,Dan (2012)' **SFAS 157& The Markets Assessment Of Fair Valued Assests: An Examination Of Fair Valued Assets Held By Financial Firms During And Following The Financial Crisis**, University Of Pennsylvania.
63. Shyam, Sunder(2002) ' **Accounting Labor, Captial And Product Market**' Kaie Uneversity.
64. UW System Review of Foundation Financial Transactions, October 18, (2017)
65. Veron N. (2008), "The demographics of global corporate champions", working paper, Bruegel, 8 August.

66. Vishwanath, Tara & Kaufmann, Daniel, Towards Transparency in Finance and Governance (2002) Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=258978> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.258978>
67. Williams, C. C. (2005). Trust diffusion: the effect of interpersonal trust on structure, function and organizational transparency. Business and Society, 44.

**Fuorth: website**

1. ( [www.iasplus.com/en/standards/ifrs-13ifrs](http://www.iasplus.com/en/standards/ifrs-13ifrs) par:61)
2. ([en.wikipedia.org/wiki/s&p-](http://en.wikipedia.org/wiki/s&p-)).
3. (<http://www.frascanada.ca/international-financial-reporting>).
4. (<https://ar.bankofbaghdad.com/SubDefault.aspx?PagelId=186&MenuId=57>)
5. (<https://ar.wikipedia.org/wiki>)
6. (<https://www.avatrade.sa.com/cfd-trading/indices/sp-500>).
7. ([www.fxcc.ae](http://www.fxcc.ae)).
8. <http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/rd20lfsl20lsds20thlyl1.pdf>
9. [http://thecenterforauditquality.com/newsroom/pdfs/CAQ\\_Fair\\_Value\\_](http://thecenterforauditquality.com/newsroom/pdfs/CAQ_Fair_Value_)
10. <http://www.mahfaza.com.jo/files/PE22005.pdf>
11. <http://www.Transparency.org>
12. [https://aymanoninternalaudit.wordpress.com/2017/01/20/transparency\\_disclosure](https://aymanoninternalaudit.wordpress.com/2017/01/20/transparency_disclosure)
13. [https://corporateeurope.org/sites/default/files/attachments/principles-scientific-advice\\_18112014.pdf](https://corporateeurope.org/sites/default/files/attachments/principles-scientific-advice_18112014.pdf)
14. <https://elbassair.net/Centre>
15. <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-en>
16. [www.cogendo.com](http://www.cogendo.com)
17. [www.tag-ipvalue.com/UploadFiles/Financial\\_Classification](http://www.tag-ipvalue.com/UploadFiles/Financial_Classification)

## **Abstract**

The accounting measurement of historical cost is the most important measure of accounting for its objectivity and a Trust. However, it has been criticized for its Role in decision-making for it reflects historical events only; it does not provide future information and may sometimes lack relevance. IFRS`s have been Focused on providing more relevant, reliable and transparent measurement methods. Ensures that appropriate information provided and represents the true position of the economic unit. The objective of this research is to clarify the impact of the application of measurement at fair value in achieving financial reporting transparency and the impact of its application in the economic units of Iraq in achieving transparency of the financial statements and providing useful information for investment decision making. The importance of the research is of the importance of measurement at fair value as a subject of modern, contemporary topics that needs to clarify more to those interested, clarify the methods of accounting measurement at fair value, and the best levels favored by investors as applied the global measurement (S&P) to measure the level of transparency.

The application of fair value and disclosure of such measurement in the financial statements achieve a high level of transparency in financial reporting, which has effected role in enhancing investor confidence in financial statements and supporting their investment decisions.

Hypothesis was achieved by applying the fair value in the research sample (Bank of Baghdad & Gulf Commercial Bank), increased in level of transparency of the financial statements founded, while the exploratory method used to establish a relationship between the fair value and the level of transparency in the financial statements, and Investors adopt them in making their decisions for investors.

Checklist was distributed to determine the extent to which investors were aware of IFRS`s, including the fair value standard and measurement methods.

Research deducted several results; the most important is that the level of transparency of the financial statements when applying the measurement at fair value is higher than the level of transparency when relying on historical cost measurement.

The fair value is the most effective way to reflect a real economic reality because its application gives a more transparent result, it accurately reflects the financial position of the entity and produces comparable, understandable and more appropriate financial reports, and achieves investors' preferences and helps them make good decisions.

**Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education and Scientific Research  
Karbala University  
Economic and Administration College  
Accounting Department**



**Activation Measurement at Fair Value to Achieve Transparency  
of Financial Reporting and its Impact on Supporting  
Investment Decisions**

**"Applied Research in a Sample of Iraqi commercial Banks Listed in the Iraq Stock  
Exchange "**

**A Thesis Submitted to  
The Council of the College of Administration and  
Economics – Karbala University ,as Partial Fulfillment of  
Requirements for the Degree of Master in Accounting**

***By*  
Mohammed Salman Dawood Al Karawi**

***Supervised by*  
Prof. Dr. Haydar Ali Jarad AL- Massoodi**

**1440 A.H.**

**Karbala**

**2019 A.D.**